

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي
(580)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

7 جهات حكومية الأكثر تعرضاً للشكاوى بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن السبت 11 رجب 1438هـ - 8 إبريل 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1534183>

جدة: نجلاء الحربي 2017-04-08 10:45 PM

سجلت 7 جهات حكومية حضورها لدى فروع جمعية حقوق الإنسان، كأكثر الجهات الخدمية التي تقدم ضدها شكاوى من مراجعين لتلك الجهات خلال 1436-1437، إذ تمثل الضرر في بعض القرارات التي اتخذت ضد الشاكين إلى جانب أخطاء وشكاوى تتعلق بأخطاء طبية طالت البعض منهم، واعتراض على قرارات إدارية من بعض الجهات، فيما تمكنت الجمعية من إيجاد حلول عن طريق مخاطبتها تلك الجهات وإزالة الضرر عن بعض المتقدمين لها.

التعليم تنصدر أكدت مصادر لـ«الوطن»، أن أكثر الجهات الحكومية، التي تقدم ضدها مراجعون لجمعية حقوق الإنسان بشكاوى مطالبين برفع الضرر عنهم، كانت وزارة التعليم بـ70 شكوى، فيما بلغ عدد الشكاوى ضد المستشفيات الحكومية 44 شكوى، وتلتها المديرية العامة للشؤون الصحية في عدة مناطق بـ30 شكوى، فالمحاكم العامة بـ23 شكوى، ثم البلديات بـ21 شكوى، فمؤسسة النقد بـ19 شكوى، وأخيراً شكاوى ضد الأمانة في عدد من المناطق بـ17 شكوى.

تظلمات المراجعين أبانت المصادر، أن التظلمات التي تقدم بها المراجعون للجمعية، كان من بينها، اعتداء على ممتلكات، وإزالة تعديات، واعتراض على قرار إداري، وطلب إعادة النظر في قرار إداري وقضائي، ومطالبة بتنفيذ حكم قضائي، ومطالبة بمستحقات مالية، وأخطاء طبية من مستشفيات حكومية.

حماية الحقوق أوضح المحامي عبدالرحمن الشهري، أن جمعية حقوق الإنسان تعتبر من الجهات الحقوقية التي يلجأ إليها الأشخاص في حال تعثر عليهم أمر كتأخير في معاملة ما، أو عدم تقديم خدمات صحية تليق بهم.



«عكاظ» تتوصل إلى غرفته في «حارة العمدة».. ومصادر تؤكد: يماني

الجنسية

الشرطة تحرر سجين السلاسل.. الابن المتهم: والدي يعاني

الخرف!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1539473>

عبدالله راجح العبدلي (جدة)

ara_7500@

حررت الأجهزة الأمنية في جدة مسنًا في الـ 87 من العمر احتجزه ابنه في غرفة بإحدى بنايات حي الوزيرية بعد أن قيده بالسلاسل. وكانت مواقع التواصل الاجتماعي تداولت بصورة موسعة مقطعاً للرجل المسن وتحركت على إثرها الأجهزة الأمنية إلى الموقع وحررت الضحية.

وحصلت «عكاظ» على معلومات تفصيلية عن الواقعة الغامضة، وتبين أن المسن احتجز في حارة العمدة بحي الوزيرية جنوبي جدة. وبحسب شهود عيان لـ«عكاظ» فإن أبناء المسن احتجزوه في غرفة بالطابق الأرضي ببنائية مظلة على شارع عام. وأوضح منصور النهاري لـ«عكاظ» أن أشخاصاً استأجروا غرفة بابها يطل على شارع عام قبل نحو أربعة أشهر، ووصلت سيارة تقل ثلاثة أشخاص إلى الموقع وأنزلت المسن في الغرفة ولاحظنا أنه عاجز عن الحركة.

ويقول شاهد عيان آخر، سعود إبراهيم (طالب متوسطة) «إنه فوجئ ذات يوم بباب الغرفة مفتوحاً، وطلب منه ساكنها المسن ماء وطعاماً، وظل أهالي الحارة يتناوبون على تقديم الحليب والطعام له بين كل فترة وأخرى»، وزاد شاهدها أشخاصاً يضعون سلاسل على باب الغرفة ويتوارون عن الأنظار.

في السياق ذاته، توصلت شرطة محافظة جدة إلى مكان المسن المحتجز وفتحت باب غرفته في الـ 11 من صباح أمس (الثلاثاء) واستدعت فرقة من الهلال الأحمر لنقله إلى مستشفى الملك عبدالعزيز بجدة. فيما أوضح عضو جمعية حقوق الإنسان معتوق الشريف أن الجمعية ستقف على حالة المسن والوصول إلى دوافع احتجازه بواسطة أبنائه. وعلمت «عكاظ» أن المسن المحتجز يمني الجنسية.

من جانبه، أوضح المتحدث باسم شرطة منطقة مكة المكرمة العقيد الدكتور عاطي القرشي أنه بتاريخ 1438/7/14 هـ رصدت شرطة محافظة جدة تداول وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو يظهر مسنًا محتجزاً داخل غرفة مسيجة بالحديد. وعلى الفور باشر مركز شرطة الجنوبية الحالة، وتم التوصل للموقع وتحرير المسن، وتبين أنه من جنسية عربية يبلغ من العمر ٨٧ عاماً، ولوحظ من خلال الإجراءات الأولية عدم اتزانته وعدم ترابط أقواله. وتقرر تحويله لمستشفى الصحة النفسية بجدة ثم نقل لاحقاً لمستشفى الملك عبدالعزيز بسبب سوء حالته الصحية.

وأضاف المتحدث أنه تم إيقاف ابنه المتسبب في الاحتجاز (37 عاماً) وأفاد في التحقيقات المبدئية أن والده يعاني من أمراض نفسية وعقلية، كما يعاني من الخرف والشيخوخة. وجار التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتسليمه مع إحالة أوراق الواقعة لجهة الاختصاص.



تحرير مسن من سلاسل أبنائه في غرفة الوزيرية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 15 رجب 1438 هـ - 12 إبريل 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=300003&CategoryID=3

جدة، الرياض: نجلاء الحربي، يمن لقمان، نايف العصيمي 11-04-2017 11:11 PM
فيما استقبلت محاكم المملكة منذ بداية العام الحالي 1481 قضية إيذاء وعقوق أحد الوالدين، تمكنت الجهات المختصة من تحديد مكان مسن ظهر بمقطع فيديو متداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تعرض للتعنيف بالحبس في غرفة مغلقة بالسلاسل بحي الوزيرية في جدة، في الوقت نفسه تفاعل مغردون مع الواقعة من خلال هاشتاق #ابناء_يحتجزون_والدهم_بالسلاسل.

تحديد مكان الضحية

كشف المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل لـ«الوطن» أن «الجهات الأمنية والشؤون الاجتماعية والهلال الأحمر حددوا مكان المسن الذي ظهر بمقطع فيديو متداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والذي تعرض للتعنيف بالحبس في غرفة، حيث تم فتح باب الغرفة المحبوس بها، والتي كانت مغلقة بسلاسل، وعلى نافذتها شباك

حديدي، وتم تقديم العناية الصحية الأولية للمسن، ومن ثم نقل إلى المستشفى، حيث كان بحاجة لعناية طبية»، مشيراً إلى أنه لم يتم التوصل لجنسية المسن، حيث ستتولى الجهات الأمنية معرفة أسباب وجوده داخل الموقع والمتسبب في ذلك. وأضاف المتحدث باسم الشؤون الصحية بجدة عبدالله الغامدي أن «المسن وصل إلى مستشفى الملك عبدالعزيز بجدة عن طريق الجهات المختصة، وهو من جنسية عربية، وعمره 68 عاماً، ويعاني من جفاف عام، وخرف، وإعياء شديد، وهو حالياً محل العناية والاهتمام، وتقدم له الرعاية الصحية والطبية اللازمة».

زيارة ليلية

قال ناصر السبيعي -أحد سكان الحي الذي وجد فيه المسن- لـ«الوطن» إن «المسن عثر عليه عدد من سكان الحي منذ أكثر من 3 أسابيع، فحاولوا التواصل معه عبر سياج حديدي لنافذة الغرفة المتواجد بها، وكان يتحدث بصوت منخفض ويعاني من إعياء شديد، ولا يستطيع الحركة، وطلب الرجل طعاماً، ولكن السياج الحديدي أعاق السكان عن إدخاله له.» وأضاف أن «أبناء المسن حضروا إلى المكان، فطلب منهم سكان الحي فك سلاسل الغرفة، وإخراجه، فرفضوا وقالوا إنه يعاني من الخرف، وخوفاً عليه من الضياع في الشوارع أغلقوا باب الغرفة الحديدي بسلاسل.» وأبان السبيعي أنه زار المكان أمس، وحاول التواصل مع المسن الذي كان يجلس على سرير حديدي في غرفة يوجد بها دورة مياه، ولا يوجد لديه غذاء، ويردد القول إن «أبناءه هم الذين حبسوه وأغلقوا الباب عليه.» وذكر أن سكان الحي كان يرون أبناء المسن كل أسبوعين، حيث يأتون إليه في ساعة متأخرة بعد أن يخلو الشارع من المارة، ومعهم أغراض بسيطة، إلى جانب فوط صحية مخصصة لكبار السن يضعونها عنده ويرحلون بعد التأكد من إغلاق مدخل الغرفة بالسلاسل.

الحبس جريمة

أوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«الوطن» أن «إغلاق باب الغرفة على مسن بسلاسل كما جاء في المقطع المتداول جريمة يعاقب مرتكبها وفق الأنظمة المعمول بها، وعادة عند رصد مثل هذه المقاطع التي توثق تعرض أحد أفراد المجتمع لعنف أو ضرب وتجاوز وتعدي، تتأكد الجمعية من مصداقية تلك المقاطع أولاً، ثم تتواصل مع الجهات المختصة في هذا الشأن لإزالة أسباب الانتهاك، وإنصاف المعنف، وإعطائه حقه لمنع تكرار مثل هذا السلوك.» ولفت إلى أنه «في حال معرفة المتسبب في إغلاق مدخل الغرفة التي كان يقيم بها المسن بسلاسل، سيتم محاسبته وفق الأنظمة، وهناك التزام على أسر كبار السن بالعناية بهم، وعدم الإساءة لهم»، مشيراً إلى أن الجمعية كجهة رقابية ستتابع القضية وتتواصل مع الجهات المختصة لمعرفة المتسببين بذلك.

«الشورى»: توصية بإقامة جمعيات أهلية تُعنى بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الأحد 11 رجب 1438 هـ - 9 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21164476>

يصوت مجلس الشورى الإثنين المقبل، على مطالبة الهيئة العامة للإحصاء بنشر إجمالي الناتج المحلي لكل منطقة إدارية كجزء من إجمالي الناتج المحلي للمملكة، ليشمل إسهام كل قطاع اقتصادي في إجمالي الناتج المحلي وبالأسعار الجارية والثابتة لكل منطقة.

ويأتي ذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن ملاحظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي لهيئة الإحصاء. فيما يناقش تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان. وطالبت اللجنة في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس هيئة حقوق الإنسان بالعمل على وضع الأسس والمعايير لإقامة مؤسسات وجمعيات أهلية تُعنى بحقوق الإنسان، وتهيئة كوادر سعودية ذات خبرات دولية في هذه المجالات للعمل معوثين وخبراء ومحققين دوليين في المنظمات الدولية.

ويناقش المجلس أيضاً تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ. وطالبت اللجنة، المؤسسة بتحويل المجالس الاستشارية في الموانئ إلى مجالس إدارات في كل ميناء ويكون له جميع الصلاحيات الإدارية.

وأيضاً يناقش تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن محضر اللجنة المشكلة لدراسة موضوع غرامات التأخير عن سداد الديون الواردة في نظام تعريفه الطيران المدني ومدى شرعيتها والمتضمن توصية بتعديل مادة من النظام على النحو الوارد في المحضر، وطالبت اللجنة في توصيتها بالموافقة على التعديل.

ويطلع المجلس على تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال موارد المياه بين وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية ووزارة موارد المياه الصينية، وتقرير اللجنة المالية في شأن مشروع اتفاق التعاون الجمركي العربي.

وطالبت اللجنة بالموافقة على المشروع، الذي يهدف إلى «التعاون الوثيق بين الإدارات الجمركية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية وتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية على درجة عالية، وبما يحقق التوازن بين الالتزام وتسهيل التجارة لضمان حركة التجارة المشروعة وللوفاء بمتطلبات الدول لحماية المجتمع والحفاظ على الإدارات الجمركية».

أما في جلسة الأربعاء المقبل، فيستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن ملاحظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للمساحة.

ويصوت على توصيات اللجنة في شأن التقرير، ومن أبرزها مطالبة الهيئة العامة للمساحة سرعة الانتهاء من وضع المعايير والمواصفات الفنية الخاصة بالأعمال المساحية الجيوديسية والطبوغرافية والبحرية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويق خدماتها المساحية ومنتجاتها الرقمية وبيعها وفقاً للأنظمة.

برفقة مدير حقوق الإنسان و مدير التعليم بالنيابة في عسير فريق "رواد الفهد التطوعي" في زيارة لمصابي الحد الجنوبي

المصدر: جريدة أزد الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10 إبريل 2017م
<https://alazd.net/news.php?action=show&id=88021>

عسير - أزد - فيصل العكاسي :
قام فريق رواد الفهد التطوعي بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان بعسير بزيارة مصابين الحد الجنوبي و المشاركة في اليوم العالمي للخدمة الإجتماعية , هذا و كان في إستقبالهم مدير المستشفى العميد عبدالله الغامدي.
و كان يرافق الفريق التطوعي مدير حقوق الإنسان بعسير الأستاذ محمد بن سعيد بريق و مدير عام التعليم بالنيابة الأستاذ سعد الجوني و قائد ثانوية الفهد بأبها الأستاذ محمد مسفر الألمي , هذا و قام قائد الفريق الأستاذ إسماعيل ال طالع و أعضاء الفريق بتقديم شرح موجز عن فكرة و تأسيس و أهداف الفريق التطوعي.
هذا وقد أشاد مدير المستشفى بما يقوم به الفريق التطوعي من أعمال تطوعية تخدم المجتمع , دعياً الفريق إلى الإستمرار لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها و إنجاز المهام المنوطة له , و الإهتمام بتنمية الإنسان وتوعية المجتمع , و قدم الفريق التطوعي شكره وتقديره لمدير المستشفى على إهتمامه للأعمال التطوعية و إستعداده لدعم الفريق .



الصرامة في تطبيق العقوبات على المخالفين يزيد الوعي بالمسؤولية ذوو الإعاقة.. بين الإهمال والجهل بالحقوق

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10 إبريل 2017م
<http://www.alriyadh.com/1584402>

عد الملف - عايض الطريسي
رغم جميع الحملات والمؤازرة التي يلاقيها ذوو الاحتياجات الخاصة من كثير من الأفراد والمؤسسات في المجتمع، إلا أن غياب الوعي بما يجب تجاه هذه الفئة ما زال يتسبب في هضم كثير من حقوقهم أو تقديمها لهم من باب الإحسان والشفقة لا كحق وواجب، مما يفت في عزيمتهم وإصرارهم ويولد في نفوسهم الشعور بالعجز والانعكاس.
وبحسب إحصاءات حديثة للهيئة العامة للإحصاء فإن من بين كل (1000) من السعوديين هناك (33) معاقاً، فيما تصل نسبة المعاقين بين السعوديين الذكور إلى (3.8%)، و(2.8%) بين الإناث.
"الرياض" ناقشت قضية الحقوق والواجبات لهذه الفئة مع مهتمين في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة، وأكدوا أن نظرة المجتمع لهذه الفئة تأتي من ناحية العطف والشفقة وحصر حقوقهم في الإعانة فقط، وهم في الحقيقة ليسوا بحاجة لذلك لأنهم داخلياً أقوياء.
وأجمع المختصون والقانونيون بأن قضيتهم تحتاج إلى تدارك الوضع القائم بتبني الإعاقة كقضية وطنية أساسية في مجال التخطيط والرؤية المستقبلية.
مواثيق دولية

في البداية أكدت رئيسة قسم التربية الخاصة بجامعة الملك سعود والعضو في عدد من الجمعيات العلمية والخيرية المهمة بذوي الاحتياجات الخاصة بالمملكة وخارجها د. حصة سليمان الفايز: أنَّ الحقوق لذوي الاحتياجات الخاصة من أهم المواضيع الإنسانية التي شغلت العالم منذ بدء الخليقة، وهو لا شك حديث ذو شجون بحكم شموليته لكل مناحي الحياة. وأوضحت: أنَّ التشريعات الإلهية ومن بعدها التشريعات البشرية أكدت على ضرورة إعطاء كل ذي حق حقه لجميع المخلوقات ومن ضمنهم البشر حيث كفلت لهم تلك التشريعات حفظ الكرامة والعدل والمساواة وحقهم في الأمن والتعليم والصحة والعمل والتأهيل وغيرها وانعكاساً لهذه التشريعات فقد أنشأت الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية المهمة بحقوق الإنسان عامة وبحقوق الإعاقة خاصة ومن أهم تلك الهيئات المنظمة العالمية لحقوق الإنسان حيث وضعت المواثيق الدولية المتفق عليها من قادة الدول في الأمم المتحدة ليتمكن العالم من وضع الأرضية المشتركة للجميع من حيث الرؤى والأهداف والرسائل مع تمكين كل دولة من وضع ما يناسبها وفق ما تراه حسب نظامها الداخلي.

حقوق إنسانية وأبانت الفايز: أنَّ حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة تبرز في أنَّ المملكة العربية السعودية عضو رئيس في الأمم المتحدة وبحكم ثقلها الإنساني أنشأت عدد من المؤسسات ووضعت التشريعات والنظم التي من ضمن اهتماماتها الرئيسة قضية حقوق الإنسان في المملكة عامة وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، ويمكننا القول بدون خطأ: إنَّ حقوق ذوي الاحتياجات هي نفسها حقوق إنسانية بحتة ومن أهم تلك الحقوق لذوي الاحتياجات الخاصة والتي يجب على كل المؤسسات الاجتماعية الحكومية والخاصة في المملكة تحقيقها هي الحق في التعليم العام المجاني والحق في التعليم الجامعي، وإكمال دراستهم والحق في الرياضة، وأن تخصص لهم أماكن تناسبهم، وتطبيق نظام حقهم في استخدام المرافق العامة والحق في العمل، والحق في الرعاية الصحية والعلاج المجاني والحقوق تطول.

هيئة متخصصة وأشار رئيسة قسم التربية الخاصة إلى أنَّ لجميع الهيئات والمؤسسات الحكومية في المملكة دور بارز في تحقيق تلك الحقوق ولكنها ما زالت دون المستوى فقد عملت مؤتمرات وندوات علمية كثيرة وأجريت دراسات ميدانية متعددة أثبتت أنَّ حقوقهم لا زالت دون الطموحات وأنَّ هناك قرارات وتشريعات لم تتحقق على أرض الواقع مثل المشروع الوطني للتوحد والذي أقر في عام 1423هـ، ولا زالت جمعية أسر التوحد الخيرية تطالب بتنفيذ التوجيهات السامية في هذا المشروع وكذلك المراكز الثلاثة التي وجهت بإنشائها في الرياض وجدة والدمام للتعليم والتأهيل والتشخيص كما درست الصعوبات التي تواجه عدم تحقيق الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة وكانت تكمن في عدم وجود هيئة مختصة لذوي الإعاقة لأنَّ حقوقهم مشتتة بين الوزارات الكبرى في المملكة.

من جهتها قالت الناشطة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة حنان الشهراني: "للأسف نظرة المجتمع لهذه الفئة تأتي من ناحية العطف والشفقة وحصر حقوقهم في الإعانة فقط، وهم في الحقيقة ليسوا بحاجة لذلك، إذا ما وضعت قوانين تقدم لهم حقوقهم على الوجه الأكمل، فالمعاق إنسان قادر على العمل والإنتاج ولا يقبل أن يكون مهملاً." وأشارت إلى أهمية دور الدولة في دعم حقوق هذه الفئة من خلال وضع اعتبارات قانونية خاصة لهم وتسهيلات من قبل الجهات الحكومية، وينطبق ذلك في المقدمة على الخدمة المدنية التي لم تضع قوانين كافية تميزهم عن غيرهم، من توفير عمل حكومي رسمي بساعات عمل أقل، وظروف مناسبة للعمل.

وطالبت بأن يكون في مجال التعليم في كل مؤسسة تعليمية لجنة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة للنظر في شؤونهم ونهية الظروف المناسبة لهم، مثل زيادة الوقت في الامتحان، ودراسة طريقة الأسئلة، حتى يكونوا قادرين على الإنتاج والمساهمة الفعالة في المجتمع، لافتة إلى أنَّ الدور الأخير يقع على عاتق الأسرة ودورها في دمج فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع وحضور المناسبات وتشجيعهم على الانطلاق في أفق أوسع.

حملات توعية فيما رأى فيصل البشر - من ذوي الاحتياجات الخاصة -: أنَّ المجتمع للأسف يغفل الدور تجاه هذه الفئة، وجميع الاحتياجات المفترض تقام لنا لا تطبق، مضيفاً: "بكل أسف الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة الحركية بالتحديد في الأماكن العامة محدودة جداً"، مطالباً الجهات المعنية بتنفيذ حملات توعية مكثفة عن حقوق هذه الفئة، وإيضاح الحقوق القانونية وتفعيلها بشكل كامل، لأنَّ أغلب الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي تدعم ذوي الظروف الخاصة تهتم في الجانب المادي وتغفل الدور القانوني لهم.

دعم حكومي أوضح المحامي والمختص القانوني عبدالله الشايع: أنَّ الحكومة تولي ذوي الاحتياجات الخاصة أهمية بالغة وصاغت لهم الأنظمة واللوائح التي تضمن تقديم الرعاية الكاملة لهم ولأسرهم، مضيفاً: "توفر جميع الخدمات لذوي الإعاقة من تعليمهم

وتدريبهم وتوفير الخدمة الطبية المتكاملة بل ومجانية كثير من الخدمات والإعفاء من كثير من الرسوم وإنشاء مراكز الرعاية والتأهيل إضافة للدعم المادي لمساعدتهم"، مشيراً إلى أنّ نظام رعاية هذه الفئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/37 في 1421/9/23 هـ والمكون من 15 مادة تضمن في مادته الثانية أن الدولة تكفل حق المعوق في خدمة الوقاية والرعاية والتأهيل بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة. ولفت إلى أنّه في المادة الخامسة من النظام تمنح الدولة المعوقين قروضا ميسرة للبدء في أي أعمال مهنية أو تجارية تتناسب مع قدراتهم إضافة إلى إعفاء الأدوات والأجهزة الخاصة بالمعوقين من الرسوم الجمركية كما في المادة السادسة من ذات النظام.

وأضاف "المادة من نظام العمل ألزمت كل صاحب عمل يستخدم (50) عاملاً فأكثر وتمكنه طبيعة عمله من تشغيل المعوقين الذين تم تأهيلهم مهنياً أن يشغل مالا يقل عن (4%) من مجموع عدد العمالة، كما أن الكثير من الجهات الحكومية والخاصة أصبحت ملزمة بتوفير ما يسهل وصول المعاق لهم ابتداءً من وضع المرافق الخاصة بهم أو من يعولهم والممرات الخاصة بهم وكذلك أولوية الخدمة.

ويضاف إلى ذلك فإن بطاقة تخفيض أجور الإركاب للمعاق والتي تصدر من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تقدم للمعاقين مميزات عديدة لدى شركات الطيران وغيرها بحيث تمنحهم تخفيضاً يصل لـ(50%) والمقاعد المخصصة وتوفير عربات النقل والخدمة الخاصة.

من ذلك أيضاً نجد عناية الهيئة العامة للرياضة بالمعاق والذي يتمكن من الدخول للملاعب بشكل سهل وتخصيص الأماكن المخصصة لهم في المدرجات أو في أرضية الملعب، وكذلك توفير الأنشطة الرياضية الخاصة بهم في كافة الألعاب المختلفة ولكن رغم ذلك يوجد جهل لكثير ممن يعول المعوقين في الحقوق والامتيازات وهذا يعود لقلة الاطلاع وقلة وجود البرامج الإعلامية التي توضح امتيازات وحقوق هذه الفئة العالية علينا جميعاً.



«الشورى»: ضعف • حقوق الإنسان» يهرج المملكة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 رجب 1438هـ - 11 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21237283>

الرياض - سعاد الشمراني

انتقد أعضاء بمجلس الشورى هيئة حقوق الإنسان، وحملوها مسؤولية ما وصفوه بإجراج المملكة في المحافل الدولية، بسبب ضعف دورها في الدفاع عن المملكة، مشيرين إلى تجني صحف عالمية ومنظمات دولية وحقوقية، وتقديمها معلومات مغلوطة عن المملكة، سواء في ما يتعلق بحقوق المرأة أم حرب اليمن أم حرية الرأي. وهاجم الأعضاء - خلال مناقشة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان العام الماضي -1436هـ - ضعف كوادر هيئة حقوق الإنسان، التي يحمل 60 في المئة من موظفيها الشهادة الثانوية فقط، مشيرين إلى أنها لا تتبنى نهجاً واضحاً في التعامل مع حالات حقوق الإنسان). **المزيد**

وقال الدكتور عبدالإله الساعاتي إنه لم يرَ دوراً ملموساً للهيئة في الدفاع عن المملكة، ودورها ما زال داخلياً ودون المستوى، وغائباً خارجياً، منتقداً بطء تنفيذ قرار مجلس الوزراء في نشر الثقافة الحقوقية، وطالب بالاعتناء بدورها على رد الفعل، بل بتبادر بصنع الفعل.

وتساءل الدكتور عبدالله الجعيمان عن سبب عدم وجود معايير واضحة تحدد ماهية انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة، وقال: «كيف يمكن أن تترك هذه القضية المحورية للتأويلات الشخصية والاجتهادات العامة؟» مطالباً الهيئة بأن تعمل على إصدار مؤشرات سنوية لمستوى الأداء في ضوء معايير حقوق الإنسان في المملكة.

وأوصت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بالمجلس هيئة حقوق الإنسان بالعمل على وضع الأسس والمعايير لإقامة مؤسسات وجمعيات أهلية تعنى بحقوق الإنسان، وتهيئة كوادر سعودية ذات خبرات دولية في جميع مجالات حقوق الإنسان.

المقاعد الحقوقية السعودية.. شاغرة!

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 15 رجب 1438 هـ - 12 إبريل 2017م

<http://www.al-jazirah.com/2017/20170412/ar5.htm>

سمر المقرن

فضل ما خرج به مجلس الشورى هذا الموسم، هو التقرير الذي يتحدث عن التزام المملكة بالمواثيق الدولية والمعاهدات والاتفاقيات التي صادقت عليها وذلك بعد دراسة الشورى لأداء هيئة حقوق الإنسان. أفضل ما في هذا التقرير بصدق هي التوصيات التي تُطالب بإيجاد كوادر سعودية ذات خبرات دولية في جميع مجالات حقوق الإنسان، للعمل كمبعوثين ومحققين وخبراء دوليين في المنظمات الدولية، وذلك تأكيداً على تأهيل هذه الكوادر والدفع بها لتكون مقررّة ومبعوثة لحالات وملفات دولية وهذا من شأنه سيسمح للمملكة بالتأثير على الساحة الدولية كما ذكر التقرير .

وأنا أقول وقد كتبت مراراً وتكراراً عن هذا الموضوع منذ عدة سنوات، لكن أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي، في الحقيقة نحن لدينا قصور واضح في التعامل مع المنظمات الدولية، وتركناها تستقي معلوماتها من أشخاص غير مؤهلين، وأشخاص في قلوبهم مرض وضغينة ضد بلادنا، وبالتالي تخرج تقارير هذه المنظمات بشكل غير منطقي ضدنا، وقد قلت سابقاً وأعيد، أن اللوم ليس على هذه المنظمات، ولا يحق لنا أن نغضب عندما تصدر عنها تقارير جائرة ضدنا وخالية من المعلومات الصحيحة والموثقة، لأننا نحن من تركهم يبحثون عن مصادر لا تُمثّل حقيقة الشارع السعودي، ولا تقدّم المعلومة الصحيحة بغض النظر إن كانت هذه المعلومة في صالحنا أم ضدنا، المهم أن يكون لدينا من المؤهلين الصادقين ممن لديهم القدرة على الحديث المنطقي مع هذه المنظمات، وتقديم كافة المعلومات التي تحتاجها حتى لا تلجأ لمن في قلوبهم مرض !

الأمر الآخر والذي أذكّره جيداً، وأتمنى من مجلس الشورى أن يناقش هذه النقطة تحديداً ضمن جلسات تقرير هيئة حقوق الإنسان، هو خلق قاعات الأمم المتحدة من المنظمات والجمعيات السعودية عند عرض تقاريرها، وسبق أن زرت الأمم المتحدة وحضرت مجموعة من التقارير الدولية ضمن دورة دراسية في معهد جنيف لحقوق الإنسان، وناقشت عدداً من المسؤولين هناك، وعدداً من ممثلي الجمعيات والمنظمات الدولية، حيث يكون ترتيب القاعة عادة بالتساوي عندما يتم مناقشة تقرير أي بلد، أخبروني أنه عندما يتم مناقشة تقارير السعودية فإن القاعة تمتلئ بالجانب السعودي الحكومي من جهة واحدة، ولا يوجد تمثيل للمنظمات والجمعيات الأهلية، وفي هذا الأمر كما أراه قصور، لأن من يملأ مكان المنظمات الأهلية هي جهات خارجية لا تُمثّلنا، وبتركنا هذه المقاعد فقد سمحنا لهم بالجلوس عليها وحدهم ! الجانب الحقوقي فيه الكثير والكثير، خصوصاً على الصعيد الدولي المرتبط بالجمعيات المحلية، ولعل إيجاد جمعيات متخصصة بحقوق المرأة والطفل لن تجعل تلك الأماكن شاغرة، ولن تترك المجال للمتصيديين وأصحاب الأهداف الموبوءة بالوصول وحدهم لتلك الجهات !

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الهيئة الملكية تطلق مبادراتها لحماية البيئة

المصدر: جريدة الحياة الأحد 12 رجب 1438 هـ - 9 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21199342>

الرياض - «الحياة»

أكدت الهيئة الملكية للجبيل وينبع أن مبادرة «تطوير وتنمية وحماية البيئة في المدن الصناعية» تستهدف «تنمية وحماية البيئة بمدن الهيئة الملكية» وإحداث توافق بين التطور الصناعي والمحافظة على البيئة، فضلاً عن توطين تقنيات حديثة تسهم في استقطاب استثمارات وصناعات جديدة تحقق مفهوم الاستدامة البيئية في المدن الصناعية، وتستخدم الهيئة الملكية حالياً تقنيات بيئية جديدة ستتمكنها من إعادة تدوير 54 في المئة من النفايات الصناعية في عام 2020م.

وأوضح رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) الأمير سعود بن ثنيان، أن حماية البيئة من المهمات الرئيسية للهيئة الملكية ضمن إدارتها الشاملة للمدن الصناعية التابعة لها، وقال: «إن مبادرة تنمية وحماية البيئة تأتي استكمالاً لما تم اتخاذه من إجراءات حماية، إذ سنت الهيئة قوانين بيئية صارمة وألزمت الشركات العاملة في مدنها الصناعية بتطبيقها، ومن ذلك برنامج المراقبة البيئية الذي يعد من أهم الركائز للمحافظة على البيئة، وقد أعدته الهيئة قبل أن تنشئ مدنها الصناعية».

ونوه إلى مشاركة القطاع الخاص، في استقطاب أحدث التقنيات المستخدمة في تدوير النفايات الصناعية، لتحويلها إلى مواد مفيدة ذات قيمة مضافة، لافتاً إلى أن القطاع الخاص تمكن من تنفيذ مشاريع بيئية يقدر حجم استثماراتها بنحو بليون ريال.

كما أعرب عن اعتزازه بمساهمة الشركة في تنفيذ برامج بيئية طموحة بالتعاون مع الهيئة الملكية، إذ تمكنت «سابك» من خفض انبعاثات الكربون وتقليل استهلاك الطاقة في مدن الهيئة، وقال في هذا الصدد: «تمكنت شركة المتحدة التابعة لسابك من تنفيذ عمليات التنقية لمركب ثاني أكسيد الكربون، ليتم استخدامه كمادة لقيم تستفيد منها الشركات الأخرى، وقد نجحت الشركة في خفض الانبعاث إلى نحو 173 ألف طن متري أثناء تطبيقها للمرحلة الأولى، ومن المنتظر أن يتصاعد التأثير الإيجابي لهذه التقنية حينما يتم تشغيل المشروع بكامل طاقته».

ونجحت الهيئة الملكية في الاستفادة من مياه الصرف المعالجة، إذ تم إعادة استخدامها لزيادة مساحة المسطحات الخضراء، مما أسهم في خفض انبعاثات الكربون، وإعادة تدوير 177 ألف طن من النفايات الصناعية، وهذه النسبة تشكل 45 في المئة من النفايات المنتجة في عام 2016م. يذكر أن برنامج التحول الوطني 2020، يُعد أولى الخطوات نحو تجسيد رؤية المملكة 2030، باعتبارها منهجاً وخريطة للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة، ويرسم التوجهات والسياسات العامة والمستهدفات والالتزامات الخاصة بها، لتكون نموذجاً رائداً على جميع المستويات.

وفي سياق المرحلة الأولى من برنامج التحول الوطني 2020، التي يجري تنفيذها حالياً، بالشراكة بين مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية و18 جهة حكومية، تأتي المبادرات الجديدة أو المتجددة لمنظومة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، التي بلغ عددها 113 مبادرة، من جملة 755 مبادرة في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، لتسهم في تحول المملكة نحو العصر المعرفي الرقمي، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوليد الوظائف، وتعظيم المحتوى المحلي.

الإيقاع بزواج • معنفة سكاكا • يفتح باب المطالبة بـ • عقوبات رادعة»

المصدر: جريدة الحياة الأحد 12 رجب 1438 هـ - 9 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21181250>

قبل إعلان الناطق الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، إلقاء الشرطة القبض على زوج «معنفة سكاكا»، بمطالبات بانزال «أشد العقوبات» في حقه بعدما تبين أنه المعنف، وسن قوانين واضحة في ما يتعلق بقضايا العنف الأسري، لتكون «رادعاً قوياً» للمعنفين.

واكتسحت مواقع التواصل الاجتماعي قبل أيام صوراً لامرأة، قيل إنها من محافظة سكاكا، تعرضت لضرب مبرح وتعذيب بـ«وحشية» على يد زوجها، ما أثار سخطاً واستهجاناً بين مغردين سعوديين، جلهم من النساء. وأظهرت الصور كدمات وحروقاً على وجه الزوجة وبديها، رافقها وسمٌ بعنوان «معنفة سكاكا» تفاعل من خلاله المغردون مع الحادثة.

وجاء إعلان أبا الخيل في تغريدة عبر «تويتر» أمس (الخميس) كتب فيها: «تم القبض على المعنف من الشرطة، وأحيل لجهات الاختصاص لتطبيق الأنظمة بحقه»، بعدما نشر الثلاثاء الماضي تغريدة أعلن فيها توصل فرق الحماية الاجتماعية في الجوف إلى الحالة، واتخاذ الإجراءات النظامية في حق المعنف. وقابله مغردون بتعليقات تطالب بعدم الاكتفاء بتوقيع المعنف تعهداً، بل سن عقوبات واضحة ورادعة لمثل هذا النوع من الحوادث، لكي لا يصبح العنف ظاهرة في المجتمع السعودي. وتضمن آخرون ألا تمر الحادثة مرور الكرام، بادعاء الجاني أنه مريض نفسي، ليهرب من العقوبة، وألا يتم التعامل مع كل حالة على حدة، أو يكون التحرك فقط رد فعل على الاعتداء. ودعا بعضهم إلى إعلان الحكم الصادر في حق الزوج والعقوبة التي سيتلقاها، لكي تكون عبرة لغيره ولضمان حق الزوجة.

وكان مجلس الشورى طالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية العام الماضي بعمل دراسة مسحية حول ظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي، وذكر الموقع الإلكتروني لقناة «إم بي سي» في آب (أغسطس) 2013، أن السلطات السعودية أقرت قانوناً يمنع أشكال العنف الجنسي والبدني كافة سواء داخل المنزل أو في مكان العمل، وذلك بعد أن كان العنف ضد المرأة والأطفال في المنازل «شأنًا خاصاً» - من الناحية القانونية - حتى إقرار القانون، وتتضمن العقوبات السجن لمدة عام وغرامة تصل إلى ما قيمته 13 ألف دولار، كما يضمن الحماية لضحايا العنف الأسري، بحسب «إم بي سي». يذكر أنه في العام 2014، دخل «نظام العنف الأسري» حيز التطبيق في المحاكم السعودية، إثر دراسة مسودة المشروع، ووضع صيغتها النهائية، ثم إعلان إقراره وإخراجه في صيغته النهائية. وكشف مصدر قضائي لـ«الحياة» وقتها، أن مجلس الشورى درس مسودة مشروع العنف الأسري، ووضع صيغته النهائية، موضحاً أن المشروع في الخطوات النهائية لإقراره وإخراجه في صيغته النهائية. وقال المصدر: «إن النظام سيعمم على القضاة كافة، إذ لا بد أن تنتظر القضايا وفقاً لنصوصه، ويحكم فيها، ما يؤدي إلى اختلاف الأحكام الصادرة وفقاً لتقدير كل قاضٍ»، مؤكداً أن «النظام أولى العنف ضد المرأة أهمية بالغة، كونها محور كل أسرة، وغالبية قضايا العنف وفق الإحصاءات التي رصدتها وزارتا العدل والشؤون الاجتماعية كانت ضد المرأة».

وأشار إلى تضمين النظام دور الجهات الأمنية عبر «إلزامها بالاستجابة للبلاغات الأمنية من دون اشتراطات»، وأكد أن النظام يمثل نقلة نوعية في القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المرأة والطفل والفئات الضعيفة، وذلك للحد من انتشار مظاهر العنف الأسري والإيذاء النفسي والجسدي، وأن النظام جاء «متوافقاً مع ما دعت إليه القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمناهضة العنف الأسري، وحماية المرأة وحقوق الإنسان».

وأوضح أن «النظام وفر الحماية الاجتماعية والأمنية للمبطلين عن حالات العنف بعدم كشف هويتهم، كما نص على توفير المساعدة والمعالجة والإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية للمعنفين، يضاف لذلك ما قرره النظام من عقوبات بحق المتسببين في الإيذاء، وهو ما يعطي النظام فاعلية وتأثيراً كبيرين».

وأظهر إحصاء متفرق شيوع العنف ضد النساء، ومنه تعرض حوامل للضرب مع عواقب الولادة المبكرة أو الإجهاض، وأفاد أن معظم المتعرضات للعنف الجسدي في المدينة المنورة أصبن إصابات خطيرة بنسبة 63 في المئة، استدعت التدخل الطبي. وأظهرت دراسة على ألفي سيدة في الأحساء أن نسبة المتعرضات للعنف من أفراد الأسرة 11 في المئة، أو امرأة واحدة من بين كل عشر نساء، وكان الزوج الأكثر تعنيفاً.



«تغريدة» تنهي معاناة عامل

المصدر: جريدة الرياض الأحد 12 رجب 1438 هـ - 9 إبريل 2017م

<http://www.alriyadh.com/1584106>

تفاعل فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض مع "تغريدة" كشفت عن معاناة عامل يسكن وسط معدات يقوم بحراستها في طريق نجم الدين جنوب غرب الرياض، حيث باشرت فرقة تفتيشية من مكتب عمل الرياض الحالة ووقفت على موقع الحدث، واتضح أن العامل مكلف بحراسة معدات تابعة لإحدى الشركات وأنه يسكن داخل هذه المعدات وتم استدعاء وكيل المنشأة واتخاذ الإجراءات النظامية في حق الشركة، وتوقيعها تعهداً بعدم تكرار المخالفة، وتم على الفور تأمين مقر حراسة مناسب ولائق للعامل. وطالب مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض م. طارق الزهراني أصحاب العمل والقطاع الخاص بأهمية الالتزام بتوفير المسكن والجو الملائم للعاملين لديها والتقيّد بأنظمة واشتراطات الصحة والسلامة المهنية، مشدداً على أنه لا تهاون إطلاقاً أمام ما يتم اكتشافه من ملاحظات.



«الجامعات».. مسؤولية عن التوعية والتحصين لمواجهة الإرهاب

وحماية الشباب من التطرف والانحرافات الفكرية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 12 رجب 1438 هـ - 9 إبريل 2017م

<http://www.alriyadh.com/1584164>

لرياض - صالحة العتيبي
يُعد الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة تهدد أمن واستقرار المجتمع بأكمله، وتكمن خطورته الكبرى في قدرته على تخدير وغسل أدمغة بعض الشباب، خاصة من لا يملكون حصانة دينية وفكرية ونفسية، ممّا يجعلهم يعيشون في غياهب الحقد والكراهية وممارسة العنف، ومما لاشك فيه أنّ الهاجس الأمني لم يعد مسؤولية رجال الأمن وحدهم، بل إنّ من الواجب أن يتعاون المجتمع بأفراده ومؤسساته العلمية والعملية ومراكزه الفكرية والدعوية، في محاربة هذه الآفة ومواجهتها أمنياً وفكرياً وإعلامياً وعسكرياً، للوقوف في وجه كل من تُسوّل له نفسه العبث بوحدة المجتمع ومكتسباته.
وشدّد عدد من الأكاديميين على أهمية دور الجامعات السعودية في مواجهة آفة الإرهاب، وتوعية الشباب وحمايتهم من الجماعات والأحزاب والانحرافات الفكرية، وكذلك توعية المجتمع من الأفكار الضالة، وخطر التكفير والإلحاد، والخروج على ولاية الأمور.

وأوضح د. عمر العمر -عميد مركز دراسة الطالبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- أنَّ من أواخر المؤتمرات الذي ستنظمها الجامعة في مواجهة الإرهاب وتجفيف منابعه، مؤتمر "واجب الجامعات السعودية وأثرها في حماية الشباب من الجماعات والأحزاب والانحراف"، الذي يرعاه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -أيده الله-، مُضيفاً أنَّ المؤتمر يهدف إلى تعزيز دور الجامعات السعودية في توعية الشباب السعودي وحمايتهم من الجماعات والأحزاب والانحرافات الفكرية، وكذلك توعية المجتمع من الأفكار الضالة، وخطر التكفير والإلحاد والخروج على ولاية الأمور، وغير ذلك من الأهداف السامية لهذا المؤتمر .

وأشار إلى أنَّ لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بقيادة مديرها د. سليمان بن عبدالله أبا الخليل دور فاعل وكبير في مواجهة أفة الإرهاب، من خلال كلياتها ومعاهدها العلمية، ومراكزها، وكراسي البحث، وما تنظمه من مؤتمرات وندوات وملتقيات، مُضيفاً أنَّ القاضي والداني شهد للجامعة بهذا التميز الفريد الذي وضح أثره بوجود حصانة فكرية قوية تحمي أبناء وبنات الوطن من التأثير بالتنظيمات الإرهابية، وممن يقف وراءها من دعاة الفتنة والضلال .

شراكة حقيقية

وأضاف د. العمر أنَّ الجامعة تتميز بالعمل المؤسسي والجماعي في تحقيق أهدافها ورسالتها، ومن ذلك الشراكة الحقيقية بين جميع منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس والموظفين والموظفات والطلاب والطالبات في استشعار المسؤولية الشرعية والوطنية في مواجهة خطر الإرهاب، وكذلك الوقوف صفاً واحداً مع ولاية أمورنا وعلمائنا ورجال أمننا في مواجهة التنظيمات الإرهابية، ودعاة الفتنة والسوء، الذين يحاولون بث سمومهم بين أفراد المجتمع، لاسيما الطلاب والطالبات .

وأكد على أنَّ للجامعة دور كبير جداً في محاربة الإرهاب منذ عدة سنوات، عبر مجالات كثيرة ومتعددة، لعل أبرزها تفعيل مدير الجامعة لوحدة التوعية الفكرية، كوحدة رئيسة تشرف على المناشط والفعاليات والبرامج، التي لها علاقة بالأمن الفكري ومواجهة الدعايات المضللة من جماعات التفكير والتطرف.

وبيَّن أنَّ مخرجات هذه الوحدة تكون من خلال تفاعل وتكافل كافة الوحدات في الجامعة تصب في حماية أبنائنا وبناتنا من أفكار جماعات الغلو والتطرف، التي تنتهج الغلو والتكفير، وتنتهي بالفساد والدمار، وذلك استناداً على خبرة الجامعة في هذا الإطار، التي تسعى جاهدة في بناء جيل آمن، تحمل في رسالتها الهادفة إلى توعية مجتمع الجامعة وتجريده من أفكار التطرف والانحرافات الفكرية، والتمسك بمنهج الكتاب والسنة، وما كان عليه السلف الصالح.

كراس علمية

وقال أ.د. صالح الدوسي -أستاذ الدراسات العليا بجامعة جدة-: "لا شك أنَّ الجامعات تتفاعل مع موضوع الإرهاب الفكري، ولا شك أنَّ لها دور واضح من خلال ما تقدم في العملية التدريسية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، فالأستاذة في موضوعاتهم الدراسية متى ما وجدوا فرصة لربط المادة العلمية والموضوعات بالتطرف الفكري ومحاربه لا يترددون، كما أنهم يوجهون عدد كبير من الأبحاث العلمية إلى معالجة الإرهاب الفكري، وموضوعات الأمن الفكري والتطرف."

وأضاف أنَّ ذلك يكون بشكل واضح في التخصصات الأدبية والإنسانية، وكذلك ما يكون في خدمة المجتمع من ندوات وحضور دورات، موضحاً أنَّها جميعاً تعزز الفكر الوسطي ونبذ العنف والتطرف، مُبيِّناً أنَّ هناك كراس علمية خُصصت لمحاربة الغلو والإرهاب والتطرف، إذ أنَّ لهذه الكراسي ميزانيات ضخمة وأجندة علمية رفيعة المستوى، من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات والمطبوعات والأبحاث العلمية، لافتاً إلى أنَّ ذلك لا يعني وصول الجامعات للكمال في تقديم الموضوع من كل جوانبه بصورة كاملة، إذ ما يزال الأمر يحتاج للمزيد .

ولفت إلى أنَّ المحرك الأول هنا هو قناعة كل أستاذ جامعي بأنَّ الأمر حق شرعي ووطني وعلمي، محملاً الأستاذ الجامعي المسؤولية، وقال: "في دمة كل أستاذ أن يبين للطلاب مزالق ومخاطر الغلو والإرهاب الفكري، ومتى ما اقتنع الأستاذ الجامعي بذلك، فإنه سيُسخر إمكاناته في التدريس، والبحث العلمي، وفي خدمة المجتمع، وكذلك اللقاءات والمننديات والمحاضرات لتكريس مفهوم الوسطية والأمن الفكري ومحاربة الغلو والتطرف .

حملات توعية

وأكدت د. فوزية أبو خالد -عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات الاجتماعية- على أنَّه من الطبيعي أن يكون للجامعات السعودية دور هام في مقاومة الإرهاب بعدة أشكال، وعلى عدة مستويات، وأن يكون هناك حملات توعية بين الطلاب والطالبات والطلاب، مُضيفاً أنَّ ذلك هو أضعف الإيمان، إلى جانب أهمية أن يكون هناك تخصيص مقررات دراسية في العلوم الاجتماعية، لتفكيك ظاهرة الإرهاب نظرياً وميدانياً بتحليلها وتحليل أمثلتها موضوعياً، وبشكل علمي .

وأضافت أنَّ هناك أيضاً أبحاث تساولية عن الإرهاب، وعن أسبابه، وعن المسؤولية السياسية والاجتماعية والفكرية فيه، وأبحاث للكشف عن ما حدث منه، ولقراءة احتمالاته قراءة تنبؤية، تحتاط بمقتضاها الأوطان منه، كما أنَّ هناك أبحاثاً

لدراسة كيفية مقاومة الإرهاب ميدانياً وفكراً وثقافة، مُشيرةً إلى أنَّ الجامعات مسؤولة عن تنظيم الندوات والمؤتمرات العالمية للبحث وتبادل الحوارات القائمة على مناهج تحليلية، لفهم الإرهاب والتصدي له.

مبادرات فردية

وأشارت د. فوزية أبو خالد إلى أنَّ العديد من جامعاتنا -للأسف- تعمل بأسلوب "لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم" في معظم القضايا ذات البعد السياسي أو الفكري، كما أنَّها تُفَصِّل أيضاً أن تعيش في معازل نظرية نائية، أو بعيدة عما يَعمَل في المجتمع، وما يواجهه الدولة والمجتمع من تحديات، موضحةً أنَّ هناك مبادرات فردية من قبل بعض أساتذة الجامعات على مسؤوليتهم، من خلال مقرراتهم أو بحوثهم داخل الجامعة أو خارجها.

ويُبيّن أنَّ تلك المبادرات إذا كانت داخل الجامعة، فإنَّ أصحابها يُواجهون أحياناً بمسألة خروجهم على دور الشاهد الذي لم ير حاجة، الذي تؤديه بعض جامعاتنا بامتياز، وقالت: "أذكر هنا مثلاً للاجتهادات العلمية الشخصية، وهو ما تؤديه أ.د. لطيفة العبد اللطيف من بحث بمجهود ذاتي، ودونما دعم من مؤسسة الجامعة يُعنى بالكشف عن الطرق التي يتبعها الإرهاب في غسل أدمغة بعض شباب الوطن، لدرجة تحملهم على قتل بعض أفراد أسرهم بدم بارد."

ودعت وزارة التعليم إلى العمل على تنوير الجامعة بمسؤوليتها الوطنية في التنوير، وتطوير أدوات الأجيال في التفكير والتحليل لقضايا الوطن المصيرية، حتى تؤدي الجامعات شيئاً من الأدوار المُنتظرة منها في حق الوطن.



المنشآت المتلاعبة بالتوطين وظفت العاطلين دون أن تشغلهم..

و "الموارد" يدفع رواتبهم

السعودة الوهمية.. مليارات مهدرة وبطالة مقنعة يدفع

ثمنها الوطن والمواطن

المصدر: جريدة الرياض الأحد 12 رجب 1438 هـ - 9 إبريل 2017م

<http://www.alriyadh.com/1584196>

تحقيق - راكان الدوسري

كلما أعلنت وزارة العمل عن أرقام التوطين المتصاعدة، تساءل الناس عن رقم البطالة الذي يأبى المقابل أن ينهار أمام تصاعد أعداد السعوديين العاملين في القطاع الخاص، والتي وصلت في الربع الثالث من العام المنصرم إلى أكثر من مليون وستمائة ألف مواطن يعملون في القطاع الخاص ومسجلين في التأمينات الاجتماعية، حتى كانت المفاجأة المدوية التي تضمنها تقرير "التأمينات" والذي أشار إلى أن 48% من المواطنين العاملين في القطاع الخاص تتراوح رواتبهم بين 1500 إلى 3000 ريال، مما يلقي بهم حسب مراقبون في مجال ما يسمى بالسعودة الوهمية، الأمر الذي يفقد وزارة العمل 50% من منجزاتها في التوطين، ويلقي بظلاله على الاقتصاد وعلى مستقبل مواطنين لم يمارسوا أعمالاً، ولم يكتسبوا خبرات تذكر.

التوظيف الوهمي أفرز شاباً خاملاً بلا خبرات وتسبب في استقدام ملايين الأجانب ويأتي إعلان هيئة الإحصاء الأسبوع المنصرم عن ارتفاع معدل البطالة في المملكة إلى 12,3% ليثير الأسئلة المشروعة حول سياسة وزارة العمل في التوطين، وقدرة القطاع الخاص على المراوغة بشكل يكاد يفشل مبادرات الوزارة.

ترى كيف استطاع السواد الأعظم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قلب الطاولة على وزارة العمل، وكيف نجحوا في تضليل الوزارة، وخذلان المواطنين، والتسبب في إهدار مليارات الريالات التي صرفتها الدولة عن طريق صندوق الموارد البشرية كدعم لتوظيف مواطنين لم يعملوا بعد؟

وزارة العمل ركضت وراء بريق الأرقام ولم تستطع التحقق من صحتها وصدقيتها
خلل

د. إبراهيم السليمان – نائب موارد لجنة الموارد البشرية بمجلس الشورى سابقاً – أكد أن سياسة صندوق الموارد البشرية ساعدت على ظهور السعودة الوهمية، وقال: إن صندوق الموارد البشرية أصبح هو الذي يدفع رواتب هؤلاء الشبان الذين لا يعملون، وذلك من خلال دفع نصف الرواتب التي يتم التعاقد عليها وهمياً، وبالتالي لا تدفع تلك المؤسسات للشباب إلا ما يقدمه صندوق الموارد البشرية من دعم، وهذا يشير بجلاء إلى عدم قدرة صندوق الموارد البشرية على التحقق من صدقية التوظيف الذي يدعمه، وبالتالي استطاع المتلاعبون في القطاع الخاص من توظيف أولئك الشبان دون أن يدفعوا لهم شيئاً، وحصلوا على التأشيرات المطلوبة لاستقدام مزيد من الأجانب للعمل لديهم.

وأشار إلى أن هناك قصوراً في آليات مراقبة التوظيف ومتابعته، مؤكداً أن وزارة العمل تشتكي دائماً من قلة المراقبين العاملين لديها، وقال: إن الأنظمة ليست فيها قصور، لكن القدرة على تطبيق الأنظمة هي المحك، وليس مستغرباً أن يحدث هذا في ظل عدم القدرة على المتابعة والتحقق من أرقام التوظيف، وهذا الرقم مثير حقاً، ويجب على الوزارة التحقق منه بشكل يظهر لنا أرقام التوظيف الحقيقية، بما يحقق الأهداف الوطنية للسعودة.

وأشار إلى أن التوظيف بصورته الحالية ليس فاعلاً بالشكل الذي يمكن أبناء الوطن من العمل، وبين أن حصر مهن معينة على السعوديين سيخلق توافقاً بين قطاع الأعمال وبين التوظيف، مما سيدفعهم إلى توظيف المواطنين وتدريبهم بغية الاستثمار فيهم وتحقيق استقرار ومسار وظيفي.

جيل خامل

د. عبدالله مباركي – أستاذ علم اجتماع العمل والصناعة – أكد أن توظيف المواطنين بشكل وهمي يؤكد أن من يقف وراء هذا الإجراء يستغل ثغرات النظام لتحقيق مآرب معينة وليس لديه توجه وطني لصالح الوطن والمجتمع، وقال: إن هذا السلوك يؤكد أن توظيف السعوديين ليس للعمل والإنتاج، وإنما تلاعباً بتوظيف السعوديين وهمياً من أجل استقدام أجانب للعمل، وهذا التقاف خطير على الأنظمة من شأنه أن يصنع جيلاً اتكالياً، خاملاً، يتقاضى راتباً ضعيفاً وهو لا يؤدي أي عمل.

وأضاف: إن الشكوك التي تضع 48% من السعوديين العاملين في القطاع الخاص تحت غطاء السعودة الوهمية تشكل أمراً خطيراً، ويجب على الجهات المعنية سرعة التحرك لإيقاف تقشي هذا السلوك الذي سيؤثر سلباً على سوق القوى الوطنية العاملة، وسيجعل هؤلاء الشبان بلا خبرات، وبلا جدية، وسيكونون عالة على أسرهم وعلى المجتمع حين يتوقف صرف رواتب التوظيف الوهمي الذي يعطى لهم.

وأشار د. عبدالله مباركي أن هذا السلوك من قبل بعض المنشآت الصغيرة يمثل تنكراً للمجتمع والوطن، وقال: إن الشركات الكبرى نجحت في التوظيف لأنها وظفت السعوديين بشكل مهني ورسمت لهم مساراً وظيفياً، ومنحتهم حقوقهم، مما جعل السعوديين في تلك الشركات منتجين ومتميزين بشكل لافت، ولذلك المشكلة ليست في السعوديين، ولكنه في تلك المنشآت التي لا تريد توظيف المواطنين، مما دفعها لتوظيفهم وهمياً بغية الحصول على مزيد من التأشيرات لاستقدام مقيمين للعمل لديها.

وحذر من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، ومستقبل القوى الوطنية العاملة جراء التلاعب في الأنظمة التي سنت لإتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين في القطاع الخاص.

فشل

المستشار المالي والاقتصادي عبدالله الربدي أكد أنه كما تظهر الأرقام الرسمية ان ما يقارب من 50% من المسجلين في التأمينات الاجتماعية، فإن ذلك لا يمكن ان يكونوا موظفين سعوديين بشكل رسمي ويمارسون أدواراً وظيفية بسبب ان اجورهم لا تتجاوز الحد الأدنى من الأجور وهو يضع علامة استفهام حول ما اذا كانت وزارة العمل خلقت مشكلة في محاولة حل مشكلة البطالة؟

وأشار إلى ان وجود هذا العدد الكبير من القوة البشرية غير المستغلة والتي لو أضيفت إلى أرقام البطالة فسوف تصعد بنسبة البطالة الى أرقام مرعبة، وقال: إن هذه القوة البشرية لم تستغل ولم توظف بشكل سليم داخل الاقتصاد، وهو ما يعني ان برامج السعودة ليس أنها لم تنجح فقط، بل خلقت مشكلة أخرى من التحايل والتلاعب لدى أصحاب العمل، وبالتالي انتجت زيادة في التكاليف على القطاع الخاص، أدت الى تشوهات في التكاليف ومشاكل في جاذبية الاستثمار وبفس الوقت لم تحقق توظيفاً فعلياً ووضع الشباب على كرسي العمل ليمارس دوره في تنمية الاقتصاد وليكون أداة فعالة عوضاً عن جعله عنصراً خاملاً لا يرغب بالعمل بسبب عروض السعودة الوهمية والجلوس بالبيت مقابل عائد مادي زهيد.

وأضاف: إذا أردنا تغيير هذا الوضع، يجب على وزارة العمل الاستماع الى القطاع الخاص ومعرفة تحدياته وكيفية المعالجة بالتعاون معه بدل فرض قوانين خلقت سوق عمل مشوه غير منتج، وأنا كذلك لا أعمم على جميع مبادرات

الوزارة ففي بعض المبادرات كانت ناجحة وفعالة لكن مثل المبادرات التي تحدد مستويات للسعودة بالقوة يجب ان تراجع ويجب ان تعمل الوزارة كذلك على مساعدة القطاع الخاص في فلترة القوة العاملة بحيث يتم تقييم الشباب العامل في القطاع الخاص عند انتهاء عمله من قبل جهة التي كان يعمل عندها ويتم تقديم هذا التقييم إلى الوزارة والتي بدورها تتأكد من صحته ويسجل في سجل كل موظف للتسهيل على طالب العمل وصاحب العمل اختيار الأفضل حسب سجله الوظيفي السابق، ويتم فرز طالبي العمل الجديين والجيد من الذين لديهم سجل غير جيد سواء بالانتظام في العمل أو الإخلاص والجدية.

وقال: ان من شأن هذه العملية ان تزيد الطلب على السعوديين خصوصاً من لديهم سجل ممتاز، وبل سوف ترفع من رواتبهم وكذلك سوف يحرص الجميع عند علمهم بوجود تقييم بالعمل بشكل جاد ومنتظم حتى لا يتشوه سجله وبالنهاية سوف نخلق جيل جاد ونشيط ومتنافس في سوق العمل.



«أطفال التوحد» تحت مقصلة تضارب التشخيص والأسعار

الفلكية للعلاج

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 رجب 1438 هـ - 9 إبريل 2017م

www.al-madina.com/article/518056

رغم ما يعيشه أهالي الأطفال المصابون بمرض التوحد من معاناة؛ بسبب مرض أبنائهم، الذي يجلب شعوراً دائماً بالشفقة على هذا المخلوق الجميع، الذي سيعيش عمره في حالة غير طبيعية، وباجة دائمة إلى مساعدة الغير، فإن هذا كله لا يمثل شيئاً أمام المأساة، التي يواجهها هؤلاء؛ عند محاولة الوصول إلى تشخيص سليم لحالة طفلهم، فضلاً عن إيجاد مكان مناسب للعلاج، في ظل الارتفاع الفلكي لأسعار هذا العلاج.

«المدينة» تلقي الضوء على الصعوبات، التي تواجه فئة مصابي التوحد، وذلك بالتزامن مع اليوم العالمي لهذا المرض، الذي يحل في الثاني من أبريل من كل عام؛ ويشهد احتفاءً دولياً بهؤلاء المرضى عبر فعاليات مناسبة لهم بمختلف دول العالم.

تشخيص متضارب

تعد مشكلة التشخيص المتضارب، أبرز ما يواجه الأسر، التي تضم أطفالاً مصابين بالتوحد، وهو ما تصفه مواطنة تدعى «أم جوري» بقولها: «عانيت مع ابنتي، منذ أن اكتشفت إصابتها بالمرض في عمر عام ونصف؛ بعد أن لاحظت على ابنتي تأخراً في خصائص النمو، مقارنة بأمثالها في ذات العمر، وبدأت رحلة علاجها عن طريق اللجوء إلى المراكز المتخصصة، لكن واجهتني مشكلات، أهمها التشخيص، الذي اختلف أكثر من مرة، وكان به تضارب كبير.»

وأضافت لـ«المدينة»، لم أجد بين المتخصصين، الذين باشرنا فحص ابنتي، من يتفقون على مستوى، ودرجة التوحد، لدى الطفلة، ما بين بسيط، ومتوسط، وشديد، وأصبحت ابنتي متشتتة ترفض الخضوع للجلسات؛ خاصة أنها بدأت بالعلاج مع مجموعة أطفال، ثم تحولت للعلاج الفردي، كتسلسل علاجي، وهو خطأ بحسب أخصائيين آخرين، فالبداية بالفردي ثم الدمج، طبقاً لأرائهم.

حميات خاطئة

مشكلة أخرى تجررها المواطنة عبلة القثامي، بقولها لـ«المدينة»: «واجهتني مشكلة كبيرة مع الاختصاصية التي تعالج ابنتي، بعد أن ألزمتها بحمية غذائية معينة؛ للمساهمة في الحد من السلوكيات السلبية المصاحبة لاضطراب التوحد، الذي تعاني منه ابنتي، إلا أنني اصطدمت بمشكلة تكاد تكون أكبر من التوحد، وهي إصابة الطفلة، بنقص الفيتامينات، وفقر الدم؛ جراء هذه الحمية، التي أبعدتها عن الكثير من الأطعمة مثل: الحليب، والدقيق، والشوفان، والحنطة، والعصائر.

العلاج الشعبي
 أما المواطنة خديجة «أم سالم»، فتكشف عن أبعاد مشكلة ثالثة، أشد خطورة، وهي اللجوء إلى العلاج الشعبي، فتقول: «سمعت عن امرأة تعيش بإحدى القرى الجنوبية، تعالج بطريقة شعبية، عبر إدخال جسم صلب في فم الطفل؛ لرفع سقف الحلق إلى أن ينزف، وبذلك تنحل عقدة لسانه، ويكتسبطلاقة في الكلام.»
 وأضافت لـ«المدينة»: «بالفعل ذهبت بابني إليها، وكانت النتيجة أن زاد انطوائه على نفسه؛ بعد استخدام هذه الطريقة، وأصبح يقاوم العلاج، ويرفض بشدة لمس الأخصائيين له، وانتكست حالته لأسوأ مما كانت عليه.
 أزمت العلاج الشعبي، تلقي الضوء عليها أيضاً، «أم أيمن بخاري»، مشيرة إلى أنها تعاملت مع إحدى المعالجات، التي إدعت أنها تعالج التوحد بالقرآن، وقالت: «استنزفت أموالنا بالمراكز المتخصصة، التي تتراوح أسعار الجلسات العلاج بها ما بين 150 إلى 350 ريالاً، ويحتاج الطفل من 3 إلى 4 جلسات في الأسبوع، وهو ما يكلفنا مبلغاً باهظاً جداً؛ وهو ما دفعنا للجوء إلى المعالجين الشعبيين؛ طمعاً في الحصول على حلول جذرية تنتهي تلك المعاناة.
 وأضافت لـ«المدينة»: «تعاملت مع هذه السيدة، التي استنزفت أموالنا أيضاً، بلا فائدة فهي تطلب 200 ريال، لكل من الأعشاب، والزيت، والعسل، والماء المقروء عليه وغيره، ورغم مرور مدة طويلة لم نلاحظ أي نتيجة إيجابية.
 ندرة بالمراكز ووفرة في المتخصصين
 يقول مدير وحدة الخدمات النفسية بالمدينة المنورة، أيمن شقير، إن من أبرز مشكلات علاج التوحد، هو ندرة المراكز الحكومية، التي تعالج المرض، رغم وجود أعداد هائلة من المتخصصين الباحثين عن عمل؛ لذلك فإن المراكز الخاصة تستغل حاجة الأهالي، وترفع الأسعار.
 ودعا شقير إلى ضرورة تهيئة الأم نفسها؛ لاستقبال الطفل، وذلك عن طريق قراءة كتب خصائص النمو والسلوك؛ حتى تستطيع اكتشاف إصابته بالتوحد في سن مبكرة خاصة أن من أسباب عدم العلاج هو التأخير بسبب عدم المعرفة.
 المعرفة تنقذ الأطفال
 في غضون ذلك أكدت الأخصائية النفسية الأطفونية، وهو المسمى العلمي لأمراض النطق والكلام، صوفيا صالح بوصلاح، أنه يجب على الأهالي القراءة جيداً عن المقاييس التي تكشف درجة التوحد؛ حتى يستطيعوا اختيار الأخصائي، أو الطبيب الأفضل، في استخدام هذه المقاييس، فمن الأخطاء الجسيمة الخلط بين التوحد، والاضطرابات الأخرى مثل: فرط الحركة، وتشنجات الانتباه، والتخلف العقلي. وشددت خبيرة الأطفونية على أنه لم يتم تسجيل أي حالة تحسنت بفضل العلاجات الشعبية، وذلك بشهادة المراجعين الذين يؤكدون في كل مرة، أن المعالجين الشعبيين استغلوا تشنجاتهم، وقلقهم على أبنائهم.
 تحذير من الخطورة
 بدوره أكد معلم الاضطرابات السلوكية والتوحد، بمعهد التربية الفكرية بالرياض، عبدالمحسن القرني، أن الأعشاب التي يستخدمها المعالجون الشعبيون، في علاج التوحدين تحمل خطورة شديدة جداً على حالة، وحياة، الطفل؛ محذراً بشدة؛ من الانسياق خلف تلك الدعايات.



الجهات الأمنية تسلم الطفلين لأمهاتهما

المصدر: جريدة المدينة السبت 11 رجب 1438 هـ - 8 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/517972>

واس - الرياض
 سلمت الجهات الأمنية فجر أمس الطفلين «باسم وماهر» لوالدتهما بعد اختطفهما والدهما واختفائهما عن الأنظار لمدة أسبوعين.
 وتعود القضية إلى تسلم الوالد الطفلين في مركز الحقوق المدنية بجنوب مكة؛ لتنفيذاً لتوجيه صك الحضانة القاضي بحق رؤيته لطفليه كل أسبوعين، ولم يلتزم بالأمر وقام بإخفائهما عن الأنظار بعد تسلمه لهما من قبل الجهات المختصة بتاريخ 24/ 6/ 1438 مما دعا والدتهما إلى تقديم شكوى رسمية لدى الجهات الأمنية بسرعة البحث وإرجاع طفليهما من مطلقهما؛

خاصة أنه «صاحب قضية تعنيف» وتخشي عليهما من إيدائه لهما. من جهته قدم «م ح م» والد أم الأطفال شكره وتقديره لكافة الجهات الأمنية التي بذلت جهداً كبيراً خلال عملية البحث عنهما ولمدير شرطة المنطقة والعاصمة المقدسة ورجال التحريات والبحث الجنائي الذين عملوا على ارجاع الطفلين مؤكداً أن هذا ما تعودنا عليه من العيون الساهرة على أمن الوطن والمواطن.



زوج يرتكب جرائم تزوير باسم طبيقته و«المدنية» تتوعد

بالسجن والغرامة

المصدر: جريدة المدينة السبت 19 جماد ثاني 1438 هـ - 18 مارس 2017

<http://www.al-madina.com/article/517950>

لم تكن مريم عبدالله، ذات الـ33 سنة، تعلم أن الرجل الذي اختارها زوجة، وأصرّ على إنقاذها من براثن الشتات الذي عاشته، هو ذاته الذي أودى بها إلى متهاتات الضياع، وقلة الحيلة، بعد أن استغل اسمها في ارتكاب عدد من وقائع التزوير!

التفاصيل المثيرة للواقعة، تسردها صاحبيتها لـ«المدينة» فتقول: «تعزّضت في طفولتي للاعتداء، فزوّجني والذي من رجل كبير السن، إلا أنه توفي، فتزوجت من جديد بمسن آخر، أنجبت منه 5 أبناء، إلا أن المشكلات دبّت بيننا فانفصلنا بالطلاق، فاضطرت للتحلي عن أبنائي، له؛ لعدم قدرتي على الإنفاق عليهم.»

وأضافت: «بعد الطلاق وجدت فرصة عمل جيدة، كنت أسدّد منها إيجار غرفتي المتواضعة، إلى أن تقدم لي رجل ثالث يطلب الزواج مني، فرفضت خوفاً من الوقوع في دائرة الفشل الأولى، لكن أمام إصراره، وحضور زوجته الأولى بنفسها لخطبتي له، بحجة أنها مريضة، ولا مانع لديها من زواجه، وافقت.»

وتابعت: «بدأت المعاناة، طلب مني أن استخرج له سيارة باسمي ولأني كنت متمسكة به رضىً بذلك واستخرجت له السيارة على أساس اتفاق بيننا بأن السداد سيكون عليه بالكامل، إلا أنه لم يفعل، أصبحت أسدّد أقساط السيارة شهرياً، بدلاً منه، إلى أن وقعت بيننا مشكلة أسفرت عن الطلاق»، مشيرة إلى أنه امتنع فور ذلك عن سداد أي مبالغ تخص السيارة، وذلك بالتزامن مع تركها لعملها، واعتمادها كلياً على دخل الضمان الاجتماعي، الذي صار يسدّد كلياً لقسط السيارة.

وتكشف مريم مفاجأة بالقول: «المصيبة الثانية التي اكتشفتها، هي أن طليقي استخرج كارت عائلة باسمي، وأضاف إليه نجله من زوجته الأولى، التي تحمل جنسية عربية، ولم يستطع ضمها لكارت العائلة، لأسباب مجهولة، فضلاً عن إضافته الشقيقة الصغرى لزوجته الأولى، إلى الكارت العائلة، على أنها ابنته مني، بهدف تعليمها وعلاجها في مستشفيات حكومية، وأنا الآن في حيرة من أمري بسبب خوفي الشديد من عقوبة التزوير، التي ستلحقني في حال تقدمت بشكوى ده.»

الأحوال المدنية تطمئن مريم

من جانبه أكد متحدث الأحوال المدنية محمد الجاسر أنه يتوجب على أي سيدة تكتشف تزويراً من هذا النوع، بإضافة أطفال باسمها، وهم ليسوا أبناءها، أن تتقدم بشكوى رسمية ضد المزور في أقرب فرع للأحوال المدنية، لبدء اتخاذ الإجراءات الرسمية تجاهه، دون تردد أو خوف؛ لأنه لن تلحقها أية عقوبات أو غرامات.

وأوضح لـ«المدينة»، أن الزوج المزور سيتم تطبيق قانون التزوير بحقه، وسينال عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز الـ6 أشهر، وغرامة لا تزيد عن 10 آلاف ريال، أو إحداها، إذا تأكد ارتكابه للجريمة.

الضمان الصحي يهدد شركات التأمين الرافضة للعلاج النفسي

المصدر: جريدة الوطن الاحد 12 رجب 1438 هـ - 9 إبريل 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=299713&CategoryID=3

الدمام: علي عبيد 11:23 08-04-2017 PM

بعد أن أخرجت شركات التأمين الطبية مجلس الضمان الصحي التعاوني لعدم تعاونها في علاج المرضى نفسيا في العيادات الخاصة، توعّد المجلس الشركات المخالفة بإيقاف خدماتها وعدم إصدار الوثائق، بالإضافة إلى إيقاف الشركة عن مزاوله المهنة نهائيا.

يأتي ذلك، في الوقت الذي تحتفل فيه المملكة بيوم الصحة العالمي، حيث يتصدر المشهد مرض الاكتئاب الذي اعتبرته منظمة الصحة العالمية أحد المهددات التي تحيط بالبشر خلال السنوات المقبلة.

حالة إلزامية

جاء تهديد مجلس الضمان الصحي بعد أن ألزم هذه الشركات منذ فترة طويلة بضم الحالات النفسية ضمن وثيقة التأمين الطبي، وإتاحة العلاج لعملاء الشركات من مواطنين ومقيمين.

وأوضح عضو مجلس الشورى مستشار مجلس الضمان الصحي التعاوني الدكتور فهد العنزي لـ«الوطن» أن مجلس الضمان ألزم شركات التأمين بتغطية حالات الأمراض النفسية، وأن بداية التأمين الإلزامي بدأ على المقيمين العاملين في القطاع الخاص ولم تكن الأمراض النفسية مشمولة بوثيقة التأمين حينها، علاوة على أن التغطية على الأمراض النفسية يتم استثنائها بشكل عام، ولكن بعد تعميم تجربة التأمين الصحي على السعوديين العاملين في القطاع الخاص، وقد شمل ذلك عائلاتهم حتم ذلك على شمولية الوثيقة لعدد من الأمراض التي كانت مستثناة سابقا، ومنها علاج الحالات النفسية.

وبين أنه يتم استثناء الأمراض النفسية لعدة أسباب في السابق، نظرا لكلفة العلاج النفسي، ولعدم معرفة فترة العلاج النفسي وغالبا ما تكون طويلة المدى، وهذا يجعلها أكثر كلفة على شركات التأمين، وأن التشخيص للحالات يشمل الإدمان. وأضاف «لا شك أن إدراج تغطية الأمراض النفسية ضمن وثيقة الضمان الصحي التعاوني الموحدة سيعزز حقوق المرضى نفسيا، ويوفر لهم تغطية علاجية ملائمة، بالإضافة إلى أنه سيخفف من عبء تحمل عائلاتهم أو من يعولونهم وتخفيف عبء العلاج المكلف».

رفع الأسعار

يقول العنزي إن الأمراض النفسية متعددة، وتختلف درجاتها، وعادة ما تتطلب العلاج، ويجب أن تشمل وثيقة التأمين، لأن هناك فرقا بين الرعاية الصحية والعلاج الذي يؤكد وجود المرض، والطب يعتبر الحالات النفسية أمراضا وتتطلب العلاج، مبينا أن هناك حدا أعلى لتغطية كلفة علاج الحالات النفسية، وذلك لن يعطي الشركات الحق في رفع أسعار وثيقة التأمين بشكل مبالغ فيه.

وأوضح أن الحالات التي تنتج عن تعاطي المخدرات والمسكرات والعقاقير عادة ما تكون مستثناة من تغطية وثيقة التأمين، ولكن إذا اعتبر أن ما يترتب عليها من علاج نفسي كعلاج حالات الإدمان لا بد هنا من إدراجها ضمن الوثيقة.

العقوبات

كشف مصدر مطلع لـ«الوطن» أنه في حال عدم التزام شركات التأمين في تغطية حالات العلاج النفسي يتم منعها من إصدار الوثائق وإيقاف خدماتها، كما أنه يتم إيقافها نهائيا في حال عدم التزامها بتطبيق القرار، مشيرا إلى أن مجلس الضمان الصحي يراقب عمل كافة شركات التأمين للتأكد من تنفيذ قراراتها. وأكد المصدر إصدار المجلس عقوبات في حال رفض شركات التأمين للتعليمات الصادرة، أو تقدم أحد عملائها المستحقين للعلاج النفسي بشكوى.

العلاج بأجر

أوضح مدير مجمع الأمل بالدمام الدكتور محمد الزهراني لـ«الوطن» أن المجمع يستقبل الوافدين الذي يعانون من حالات نفسية إسعافية فقط، مؤكدا استقبال المجمع لكافة الحالات النفسية تحت بند العلاج بأجر.

وأكد الزهراني أن مجمع الأمل لم يعمل بعد على علاج الحالات النفسية بوثيقة التأمين الصحي، ولم يتم تفعيله في كافة مجمعات الأمل حتى الآن، مضيفاً أن المنشأة تستقبل حالات قليلة من الوافدين الذين يعانون من حالات أو أمراض نفسية، يتم تحويلها من قبل جهات عملهم، ويتم علاجهم بالأجر لحين استقرار الحالة.

أسباب استثناء الأمراض النفسية من الوثيقة

1- كلفة العلاج العالية

2- عدم معرفة فترة العلاج النفسي

3- الأمراض تستغرق وقتاً طويلاً وعلاجا متنوعا

4- حدوث حالات نفسية ناتجة عن التعاطي

الآثار الإيجابية لإدراجها في الوثيقة

تعزيز حقوق

المرضى نفسيا

توفير العلاج الملائم

تخفيف العبء على العائلات

تخفيف تكلفة العلاج



"البطاقة الخضراء".. خطوة على طريق توطين الاستثمارات

الأجنبية

"العلمي": بعض الوافدين ولاؤهم للبلد أكثر من أبنائه المواطنين

المصدر: جريدة سبق السبت 12 رجب 1438 هـ - 9 إبريل 2017م

<https://sabq.org>

أكد عضو الجمعية السعودية للاقتصاد الدكتور عبدالله المغلوث أنه في حالة إقرار نظام البطاقة الخضراء من قبل الجهات الرسمية بالسعودية، فسوف يسهم في توطين الاستثمارات الأجنبية التي تستثمر من قبل الوافدين داخل المملكة. وقال "المغلوث": سيساعد ذلك على الحد من التستر على الوافد الأجنبي والغش التجاري كما تسهم رسوم هذه البطاقة في دعم خزينة الدولة.

وتتردد أنباء عن أن الجهات المختصة تعكف على إنهاء مسودة هذا المشروع والذي أعلن عنه سابقاً ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وأضاف "المغلوث": البرامج التي توفرها ذات البطاقة الخضراء للوافدين للسعودية سوف تُسرّع في معدل نمو اقتصادي بل وإيجاد فرص استثمارية وبيئة جاذبة للكفاءات وأصحاب الشهادات والمواهب العالمية داخل هذه البلاد وخارجها من خلال المزايا التي تمنح لهم.

وأردف: تفاصيل هذه المزايا لم تحدد من قبل الجهات الرسمية السعودية ولكن في اعتقادي أنها تتبنى عدة أمور من أهمها حرية التنقل وإقامة دائمة وامتلاك الأعمال التجارية إضافة إلى الخدمات الطبية والتعليمية في المستشفيات الحكومية. وتابع: سيسمح لحامل البطاقة باستقدام العائلة والأقارب من الدرجة الأولى واستقدام تأشيرات العمالة المنزلية التي تخصه، كما يمكنه التنفيذ الذاتي لعمل تأشير (خروج وعودة) حينما يرغب في السفر دون كفيل.

وقال "المغلوث": جرين كارد في ظني خطوة إيجابية ولكن لا بد أن تعطى لمن يستحقها من أصحاب الكفاءات مثل الأكاديميين والأطباء والمهندسين والمتميزين في أعمالهم وخالية سجلاتهم من أي ملاحظات أو مخالفات قد ارتكبوها وأن

منح بتدرج لفئات للسنتين الأولى وفئات أخرى في السنوات القادمة لتبين لنا نجاح تلك الإجراءات والحد من أي ثغرات في النظام يستغلها الوافد لصالحه تسيء إلى مجتمعنا وأنظمتها.

وأضاف: نجاح نظام جرين كارد سوف يوفر الضمان والأمن الوظيفي.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي خالد العلكمي: من ناحية المبدأ أراها ممتازة ولكن يجب أن تكون الأولوية للمواطن والحقوق متساوية، لكن كفكرة أنا معها لكنه قد تظهر تفاصيله ونقول نحن ضده لأنه حتى الآن لم تكشف تفاصيله لكنها كمبدأ رائعة وكفكرة موجودة ومطبقة.

وأضاف: عندنا اليوم وافدون أمضوا 20 عاماً بالبلد بينهم أطباء ومهندسون، وأجزم أن ولاؤهم للبلد أكثر من ولاء بعض أبنائها، وهؤلاء يستحقون أن يكون لهم برنامج يستوعبهم ويحتويهم ويحافظ عليهم ويوفر لهم ما يستحقون.

وأردف: معارضو البرنامج يفكرون من زاوية واحدة، ويقولون المواطن ما وجد وظيفة وتأتي بالأجنبي وهناك من نظر لهم من زاوية شرعية التستر ولكن بالعكس أنا أنظر له من زاوية أخرى لأنك حولت المتستريين لتجار بطريقة قانونية واطرهم يعملون في الضوء بدل عملهم في الظلام، وجزء كبير من الحوالات الخارجية هي من اقتصاد الظل وأنت تمنعه من الاستثمار والتملك ولا تريد منه أن يُحول مرتبه لأسرته، فهذا ظلم لكن على الأقل نمسك بنصف ماله مع تطبيق المشروع.

وكانت مواقع قد تناقلت قصاصة تضمنت ١٤ ميزة سيتمتع بها حامل هذه البطاقة وسيحق للأجنبي بموجبها الاستثمار والسكن والاستفادة من خدمات الصحة والتعليم وممارسة النشاط التجاري مما يضمن عدم ضخ المليارات للخارج وستفرض الدولة عليهم ضرائب تنعش خزينتها ويتحول الاقتصاد من ريعي لمنتج.



«العمل» تطلق خدمة «الموعد الإلكتروني» بصيغته المطورة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 رجب 1438هـ - 10 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21219000>

الرياض - «الحياة»

انطلقت أمس (الأحد) الصيغة المطورة من خدمة حجز المواعيد إلكترونياً «الموعد الإلكتروني»، في موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، لتشمل الأفراد والمنشآت، ما يسهم في تمكين العملاء من إنجاز متطلباتهم بصورة أكثر يسراً وسهولة، وفقاً للوزارة.

وطورت الوزارة خدمة حجز المواعيد إلكترونياً، لتشمل كلاً من الأفراد والمنشآت بطريقة «مبسطة» و«مبسرة»، موضحة في عدد من التغريدات، نشرتها في حسابها في «تويتر»، طريقة حجز موعد مكتب العمل عبر رابط البوابة الإلكترونية للوزارة، فيما اشترطت أن يكون المستفيد من الخدمة مسجلاً في نظام «أبشر» لمطابقة معلوماته المدخلة في النظام مع معلوماته في «أبشر».

وفي التسجيل لأخذ موعد في خدمة «الموعد الإلكتروني» يُحدد مكتب العمل الفرع المناسب للمنشآت آلياً، أما الأفراد فلهم الحرية في تحديد فرع مكتب العمل المناسب لهم.

وتتيح الخدمة، التي لا تسمح إلا بتسجيل موعد واحد قائم على مستوى الشخص والمنشأة الممثل لها، عدداً من الميزات، منها: استعراض موعد سابق، خدمة إلغاء موعد قائم، البحث عن موعد مسجل مسبقاً بكل تفاصيله، إمكان الاطلاع على بيانات وتفاصيل تأشيرات العمالة المنزلية الخاصة بهم.

وأشارت الوزارة إلى أن الخدمة ستقوم بعرض رسالة تفيد المستخدم برقم وبيانات الحجز، وستقوم بإرسال بيانات الموعد، من طريق رسالة نصية قصيرة على جواله وبريده الإلكتروني المسجل.

وأشاد مغردون بالخدمة، مؤكدين أن «من شأنها تخفيف العبء على المواطن من الوقت والجهد، وأيضاً تخفيف الزحام».

حساب المواطن: 11.8 مليون مسجل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10 إبريل 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/21219006>

جدة - «الحياة»

أوضح إحصاء برنامج حساب المواطن، أن مجموع المسجلين في البوابة الإلكترونية للبرنامج بلغ 11.841.969 فرداً، للطلبات مكتملة التسجيل، منذ انطلاق التسجيل بالبرنامج في الأول من شباط (فبراير) حتى اليوم، مبيّنة أن مجموع المسجلين بحسابات مستقلة بلغ نحو 3.430.698 مسجلاً، فيما بلغ عدد التابعين لهم 8.411.271 فرداً. وفي تفاصيل الإحصاء، بلغ عدد أرباب الأسر السعوديين المسجلين والتابعين لهم نحو 8.637.851 فرداً، وبلغ عدد حاملي بطاقة التنقل المسجلين من أرباب أسر وتابعين لهم وأفراد مستقلين 8.417 فرداً، كما بلغ عدد المواطنين المتزوجات من غير سعودي المسجلات في البرنامج والتابعين لهن 30.554 فرداً، وبلغ عدد المواطنين مستقلين السكن 687.906 أفراد، فيما بلغ عدد مستفيدي الضمان الاجتماعي والتابعين لهم المسجلين في البرنامج 2.477.241 فرداً، جرى تسجيلهم تلقائياً قبل انطلاق مرحلة التسجيل التي انطلقت 1 فبراير. يذكر أن التسجيل في البرنامج مستمر عبر البوابة الإلكترونية للبرنامج على الرابط <https://ca.gov.sa> ، ولا يوجد تاريخ نهائي للتسجيل. وتُعد البوابة المخصصة للبرنامج هي المنصة الوحيدة لتلقي طلبات التسجيل والتواصل مع المستفيدين، كما يمكن التواصل مع مركز الاتصال بالبرنامج على الرقم 19912، أو حساب البرنامج في «تويتر» في حال وجود استفسارات أو مشكلات أو شكاوى في شأن التسجيل في البرنامج.



المرور: لا صحة لما يتداول حول تحديد موعد قيادة المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10 إبريل 2017م
<http://www.alriyadh.com/1584257>

متابعة - الرياض الإلكتروني

نفى المتحدث الرسمي للإدارة العامة للمرور العقيد طارق الربيعان ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي من تصريحات لإدارة المرور بشأن تحديد موعد السماح للمرأة بقيادة السيارة في شعبان المقبل، مؤكداً أنه لم يصدر من مدير الإدارة العامة للمرور أو المتحدث الرسمي أي تصريحات بهذا الشأن. وأضاف: "فيما يخص موضوع قيادة المرأة، لم يتم شيء بهذا الموضوع".

35 ألف سعودية يدرسن في 60 دولة بالخارج

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/518203>

الرياض - غزيل العتيبي
ارتفع عدد السعوديات الدارسات في 60 دولة حول العالم، إلى 35 ألف طالبة، بمختلف التخصصات، في إطار برنامج الابتعاث الخارجي. أوضحت ذلك الدكتورة هدى الحليسي، عضو وفد مجلس الشورى، إلى المؤتمر البرلماني الدولي في نجلاديش.

وأشارت في تصريحات لصحيفة «ديلي ستار»، إلى أن رؤية 2030 تركز بشكل أساسي على دور المرأة والشباب. ولفتت إلى وجود تحسن كبير في أوضاع المرأة، خلال السنوات الأخيرة، مع دخولها مجلس الشورى، والمجالس البلدية. ونوهت بارتفاع عدد السعوديات الدارسات في الجامعات، إلى 51.8 %، مقارنة بالشباب؛ وفقا لإحصاءات وزارة التعليم في 2015، مشيرة إلى أن الأولوية حاليًا لتوظيف المرأة، ورفع نسبة مساهمتها في سوق العمل من 22 % إلى 30 %.

وأشارت إلى أن أي تغيير يستغرق بعض الوقت، وفقًا لنظام كل مجتمع، لافتة إلى أن المرأة السعودية لها صوتها وتحظى بالاحترام في المجتمع.



ضبط 137 مطلوباً في قضايا جنائية وحقوقية بعسير

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10 إبريل 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=299860&CategoryID=5

أبها: محمد مانع 2017-04-10 1:33 AM

ألقت شرطة منطقة عسير القبض على 137 مطلوباً في قضايا جنائية وحقوقية و715 من مجهولي الهوية. وأوضح المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة عسير الرائد زيد الدباش في تصريح صحفي أمس، أن الحملة الأمنية التي نفذتها شرطة المنطقة مؤخراً في جميع شرط المحافظات والمراكز ومراكز الضبط الأمني وبمشاركة الدوريات الأمنية وإدارة المرور وإدارة التحريات والبحث الجنائي، أسفرت عن ضبط 92 متسولاً وتحرير 4414 مخالفة مرورية، و5 مصانع للخمر و12 عبوة، جميعها مملوءة بمادة العرق المسكر، وكمية من الحشيش المخدر و226 حزمة قات، و36 سيارة مطلوبة، و3 قطع سلاح غير مصرحة، و2 تورطوا في نقل مجهولي الهوية، مشيراً إلى أنه تم إكمال الإجراءات النظامية بحقهم.



وزير المالية يطمئن السعوديين: لا ضريبة على الدخل و"التوازن" المالي

سيتحقق في 2020

قال : لن يتم فرض ضريبة الأرباح على الشركات السعودية

ولن ترفع نسبة القيمة المضافة أكثر من 5%

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10 إبريل 2017م

<https://sabq.org>

أكد وزير المالية محمد الجدعان أنه لن يتم فرض ضريبة الأرباح على الشركات السعودية، ولا ضريبة على دخل المواطن، ولن يتم رفع نسبة القيمة المضافة أكثر من 5 % حتى 2020م، لافتاً إلى أن دفع المستحقات المالية للمقاولين والموردين والمتعهدين سيتم خلال مدة لا تتجاوز 60 يوماً من تاريخ الاستحقاق.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمته غرفة الشرقية، اليوم الأحد، لكل من وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، ووزير المالية محمد الجدعان، ضمن لقاء مفتوح بين الوزراء ورجال أعمال المنطقة الشرقية.

وأضاف الجدعان: "للاوصول إلى أهداف رؤية 2030م، لا بد من نمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 8.5 % سنوياً، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع نفسه بـ 1.6 تريليون ريال"، لافتاً إلى أن "منهجية المرحلة المقبلة، تتخذ من السياسات المستقرة رؤية لها، وبذلك لن يتم إنفاذ قرارات بأثر رجعي"، مبيّناً أن "دعم القطاع الخاص سيتم من خلال حزم تحفيزية تقدر بـ 200 مليار ريال على مدى أربعة أعوام مقبلة".

وأشار إلى أن "المملكة وضعت في عامي 2015م و2016م العديد من السياسات المالية والاقتصادية، وتطبيق عددٍ من الإجراءات التي تتماشى مع سياسات أكبر الاقتصادات العالمية، كإصلاح أسعار منتجات الطاقة جزئياً وتعديل أسعار بعض الرسوم الحكومية وإيقاف مجموعة من البدلات لإعادة دراستها وتوجيهها لمستحقيها، مبرزاً النجاح الذي حققه برنامج إصدار السندات الدولية بتزايد الطلب العالمي الذي تجاوز الـ 50 مليار دولار.

وفي شأن الإنجازات المُحققة في قطاع الجمارك، ولاسيما قطاع الأعمال، أفاد الجدعان، بأنه "تم تقليص عدد المستندات المطلوبة لإنهاء إجراءات الاستيراد" من 12 إلى 4"، والتصدير "من 9 إلى 3"، مع عدم إلزام المصدرين والمستوردين بتقديم مستندات إثبات طريقة الدفع، فضلاً عن العمل على إنشاء "منصة الفسوحات" مع شركاء العمل الجمركي، بغية تسهيل إتمام الإجراءات الجمركية قبل وصول الإرسالية، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها تسهيل التجارة".

وبيّن وزير المالية أن "الأسس والمبادئ التي تم مراعاتها عند إعداد ميزانية 2017م، كالأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي الدولي والمحلي، وأسعار النفط، ودفع الالتزامات الواجبة الدفع من النفقات العامة والبرامج والمشروعات، وأيضاً اتساق الميزانية مع النمو الاقتصادي المستهدف، واستدامة وضع المالية العامة والانضباط المالي، تدفعنا نحو التوازن المالي في عام 2020م".



المسند يطالب بالتجنيذ العملي للوصول بنسبة البطالة إلى 0 %

وضع فكرته في 9 خطوات وقال: "هذه هي الحلول المقترحة"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10 إبريل 2017م

<https://sabq.org>

عبدالحكيم شار - الرياض
طالب الأستاذ المشارك بقسم الجغرافيا بجامعة القصيم المشرف على جوال "كون"، الدكتور عبدالله المسند، بالتجنيذ العملي لحل مشكلة البطالة، وتحويل نسبتها إلى صفر % . وتساءل: لو سُئلت ما الحل للبطالة والعطالة، وسيادة العمالة الأجنبية المليونية في السعودية؟ وهل تستطيع إنهاءها، وتحويل نسبة البطالة إلى صفر %؟ الجواب: نعم .
وأضاف: الفكرة المقترحة أزعج أنها ستحل مشكلة البطالة، ومعها جملة مشاكل نعانيها في السعودية؛ وبالتالي فإن الحل بات مركباً.. الحل سميته: التجنيذ العملي .
وأردف: أولاً: يخطط بشركة أرامكو إنشاء 13 معهداً ضخماً، بمعدل معهد واحد في كل منطقة سعودية، وذلك في نفس سرعة إنجاز ملعب الجوهرة بجدة .
ثانياً: تجنيذ جميع العاطلين، بغض النظر عن العمر، والشهادة، والحالة الصحية.. ويكون التقديم والتسجيل بسرعة وتقنية "حساب المواطن" .
ثالثاً: دورة التجنيذ العملي تشمل 3 ركائز أساسية: 1. العلوم العسكرية الأولية - 2. الآداب العامة - 3. دورات مهنية تقنية تخصصية .
رابعاً: تستمر دورة التجنيذ العملي نحو 5 أشهر على الأقل، ويستلم الطالب فيها ما لا يقل عن 3000 ريال شهرياً، وللجامعي 4000 ريال.
خامساً: بعد التخرج من الدورة النظرية تبدأ المرحلة العملية المهنية (مرحلة الإحلال). وهنا بيت القصيد والجديد في فكرة التجنيذ العملي.

سادساً: في هذه المرحلة يوجّه المجندون لاحتلال وإحلال قطاع المقاولات، بمعنى أن كل مشاريع الدولة من إسكان، وطرق، ومشاريع متنوعة، يقوم المجندون بقوة النظام العسكري وتحت مظلة التجنيذ العملي بمباشرتها، كل في تخصصه "تمرير، كهرباء، سباكة، نجارة، حدادة، تبريد، بناء، ديكور، زراعة... إلخ".
سابعاً: يستلم العامل المجند في هذه المرحلة راتباً لا يقل عن 6000 ريال، وللجامعي 8000 ريال شهرياً + بدل للسكن والصحة للجميع. وهذا أقل ما يكرم به المواطن.
ثامناً: هنا حققنا ما يأتي: 1. أوجدنا جيشاً رديفاً للجيش الرسمي، وسيصبح أكبر جيش بالمنطقة (ومنة الله ولا منة الجيران). 2. أحللنا أكثر من مليون مجند وعامل سعودي بدلاً من الأجنبي. 3. قضينا على البطالة والعطالة بنسبة 100 %.

تاسعاً: يستمر المجند في الخدمة الإلزامية العسكرية العملية فترة لا تقل عن سنتين، بعدها يخير العامل المجند في الاستمرار في #التجنيذ_العملي أو الانتقال إلى وظيفة حكومية عادية، أو إلى القطاع الخاص؛ ليستفيد سوق العمل من مخرجات التجنيذ.

ولفت المسند إلى أن فكرة التجنيذ العملي تختلف عن التجنيذ الإلزامي المتعارف عليه عالمياً.
وأضاف: فقط تخيل لو أحللنا شبابنا المجندين المهنيين في بناء الحرمين، وبناء المطارات، وبناء الطرق والجسور والأنفاق والمدارس والمساجد والملاعب والحدائق، وبناء البنية التحتية بكامل تفاصيلها.. متسائلاً: هل يُعقل أن السعودي

لا يفهم في الحداثة أو النجاعة أو التبريد أو الكهرباء أو قيادة الشاحنات وتشغيل الآلات والمحركات والبرمجيات، وعشرات المهن التي يُجلب لها ملايين العاطلين في بلادهم للعمل في بلادنا؟. وأضاف: تبقى بعض التخصصات النادرة حكرًا على الأجنبي إلى أمد؛ فهذا أمر متفهم، ولفترة من الوقت، لن تطول؛ ليحل ابن البلد مكان هذا الولد. وزاد: هنا، وعبر فكرة التجنيد العملي، وضعنا سمنا في دقيقتنا، وبنينا دولتنا بأيدينا سعودية، وفي الوقت نفسه عالجا البطالة 100 %، ومعها حلول لمشاكل أمنية ومالية وسلوكية ووطنية عدة، بل شرعية. ووضع الدكتور المسند مثلاً لتوضيح فكرة التجنيد العملي: ابني فيصل عندما يتخرج من الثانوي إن كانت قدراته لا تسمح له بالالتحاق بالجامعة، وحتى إن تخرج من الجامعة ولم يجد له عملاً تقليدياً أيضاً فإنه يتوجه للتجنيد العملي. عندها لا أحمل همّ ولدي، ولا وطني؛ فالولد وظيفته المهنية تنتظره، والوطن تحميه سواعد أبنائنا المدربة. وبخصوص العنصر النسائي أوضح أن الفكرة موجودة، والتجنيد العملي لم تكتمل فصوله.. سائلاً الله أن يحفظ علينا ديننا وأمننا وأولادنا ومالنا ووقتنا ومستقبلنا تحت حكم قادتنا سلمان والمحمدين - حفظهم الله جميعاً -.



لائحة قانونية تنهي معاناة السعودية المطلقة وتمنحها أولوية الحجز

على راتب الزوج

قانونيون يعتبرونها نقطة تحول في القضاء على العنف ضد

الأبناء

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10 إبريل 2017م

<https://sabq.org>

منحت اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ في قضايا النفقة الأولوية في الحجز على راتب الزوج للمرأة الصادر بحكم نفقة.

وقد قوبلت اللائحة بالإشادة والتقدير، لما سوف يحل الكثير من المشاكل المتعلقة بقضايا النفقة ويخفف من أعباء الزوجة ومشقتها في اللجوء إلى محكمة التنفيذ شهرياً. واعتبر خبراء صدور حكم بالحضانة أيضاً للأُم بعد إثبات عنف الأب نقلة في قضايا الأحوال الشخصية وللمرأة بوجه خاص، وسيكون له دور كبير في الحد من قضايا العنف ضد الأبناء، خصوصاً إذا أيقن الطرف الحاضن أنَّ الحضانة سوف تنتزع منه إذا ثبت اعتدائه على أبنائه. ما دعا الكثير إلى تأكيد أنَّ هناك نقطة تحول في القضاء السعودي لصالح المرأة، وإثبات حقوقها في محاولة لتخفيف الأعباء على المرأة المطلقة. وكانت محكمة الأحوال الشخصية بجدة قد أصدرت حكماً مشمولاً بالتنفيذ المعجل والجبري بنقل حق الحضانة للأُم وسجن الأب 24 ساعة بتهمة الإساءة للمحكمة، بعد إدانة الأب وتعنيفه لأولاده وكسر أنف أحدهم. وقالت أم فهد لـ "سبق": "انفصلت عن زوجي منذ 7 سنوات، ومنذ ذلك الوقت وهو يحرمني من رؤية أبنائي، ويمارس كل أشكال العنف معهم كنوع من العقاب مني شخصياً، وبفضل الله انتقلت الحضانة إليّ، وأخذت صك الحضانة وأبنائي في حضني، بعدما أثبت بالتقارير الرسمية اعتدائه على ابني الأكبر بالضرب وحرق ابنتي، وما زلت أعاني في تنفيذ نفقة أبنائي إلى الآن، وأطالب بإيجاد حل سريع للقضاء على مشاكل النفقة في محاكم التنفيذ."

وأضافت: "معاناة المطلقات في المحاكم بسبب النفقة والحضانة أمر مأساوي، يستحق النظر له بعين الرحمة"، متسائلة: "ما ذنب الأم والأبناء في تأخير نفقتهم بسبب تلاعب الزوج أو عدم التزامه؟"، مشيدة باللائحة التنفيذية الجديدة التي سأساهم في القضاء على مشاكل النفقة وإجبار الزوج باقتطاع النفقة من راتبه. للأولوية

وأشاد المحامي ريان مفتي باللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ في تحديثها الأخير، والتي سوف تسهل من حصول المرأة المطلقة على نفقتها ونفقة أبنائها، ووضع أولوية بالنسبة لها في تنفيذ الحكم، وبات من حق المرأة أن تحصل على النفقة حتى إذا كان على الزوج أي مديونية يتم استقطاع النفقة أولاً. وأوضح أنَّ هناك الكثير من النساء يعانين بتنفيذ النفقة، لعدم وجود قوة صارمة لعملية التنفيذ، وهذا التنظيم الحديث يتلشى ما كان يحدث في السابق ويلزم رب الأسرة بدفع النفقة حتى لو استدان، لافتاً إلى أنه كان ذلك مجهوداً على المرأة أن تلجأ إلى محكمة التنفيذ كل شهر لأخذ حقها، بسبب تلاعب كثير من الأزواج بالمعلومات ورصد معلومات غير صحيحة وعدم التزامه بتقديم النفقة الشهرية، ما كان يحمل المرأة الكثير من المشقة، أما الآن وبعد تنفيذ التنظيم الجديد، تقدم المرأة طلب التنفيذ مرة واحدة، ويتم استقطاع المبلغ من الراتب مباشرة من دون الرجوع إلى الزوج، ما سوف ينهي من معاناة المرأة في قضايا النفقة، خصوصاً إذا كان الرجل المنفق موظفاً حكومياً أو موظفاً يستلم عن طريق الإيداع البنكي.

حقوق الام والطفل

علقت المحامية بيان زهران أن اللائحة الخاصة بنظام التنفيذ صدرت عام 1434م، وبالتأكيد أن الشرع والنظام اعتبر النفقة من الديون الممتازة، لذلك أجاز الشرع والنظام تنفيذ الحجز على أموال العائل في حال تخلفه عن سداد النفقة، وقالت: إذا كانت النفقة حال التسليم فتقدم على بقية الديون بموجب ما تضمنه النظام، إضافة إلى أن عدم التزامه بالنفقة يعرضه للعقوبة القانونية بموجب نظام حماية الطفل والحماية من الإيذاء، كما وضحت المحامية أن نظام التنفيذ في مسائل الأحوال الشخصية حدد تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بالطرق المقررة، إذا اقتضى ذلك الحجز على الأموال، وإذا تضمن التنفيذ دفع أموال بشكل دوري فيجري التنفيذ.

وأضافت زهران أن النظام تضمن تسليم الأموال التي تستحق دورياً كالنفقة، فإذا كان للمنفذ ضده حساب بنكي لأمواله، فيأمر قاضي التنفيذ الجهة المحفوظ لديها الأموال بالخصم مما لبديها بقدر المستحق وتقيد في حساب طالب التنفيذ، أما إذا كان المنفذ ضده ليس له حساب بنكي ولديه أموال لدى جهة أو شخص فيأمر قاضي التنفيذ الجهة أو الشخص الذي لديه أموال المدين بالحجز على أمواله وتقيد في حساب طالب التنفيذ، لافتة إلى أنه في حالة لم يكن للمنفذ ضده أي كسب معتاد أو أن أمواله لا تحفظ لدى أي جهة ما أو شخص، فيؤخذ عليه إقرار بوجوب دفع المستحقات الدورية وقت حلولها وإيداعها في حساب طالب التنفيذ.

ويسألها عن نقل الحضانة للأم، قالت: الحضانة حق متجدد للطرفين وصدر حكم في صالح الأم يعد نقلة في قضايا الأحوال الشخصية وللرأة بوجهه خاص، لافتة إلى ما وجهه به معالي وزير العدل مؤخراً لجميع محاكم الأحوال الشخصية في حالة وقوع أي عنف على الأطفال إذا ما تم البث في المحاكم المختصة يتم إحالة الطرف الجاني إلى الجهات المختصة.

وأشادت زهران بأحكام القضاة وخاصة في قضايا الأحوال الشخصية والتي ساعدت على الحفاظ على حقوق الطفل والأسرة والمرأة، موضحة أن الأصل في الحضانة للأم، فهي الأولى لما لها من قدرة على الرعاية والاهتمام. من جانب آخر ذكرت المحامية بيان زهران أن المرأة باتت أكثر وعياً وانفتاحاً ما جعلها تتحرى عند تلقي المعلومات واهتمت بالتنقيف القانوني، ما ساهم في الحفاظ على الحقوق، عكس ما كان موجود سابقاً حيث كانت هناك جهل بالحقوق وتضطر المرأة لتقبل العنف الواقع عليها وعلى أبنائها، ودائماً ما كان يدعوها أهلها إلى التحمل والصبر.

العيسى: سنعيد التأمين الطبي للمبتعثين في أستراليا...

وتوظيف "الأجانب" ضرورة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 رجب 1438هـ - 11 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21237135>

الرياض - أبكر الشريف

كشف وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى عن أن الوزارة ستعيد التأمين للطلاب الدارسين في أستراليا، بعدما رتبّت برنامج التأمين الطبي للمبتعثين الدارسين لدى الدول الكبيرة، مثل أميركا وكندا وبريطانيا، فيما شدد على أن توظيف البعض من غير السعوديين في الملحقيات ضرورة، منوهاً بأهمية الأدوار المناطة بالملحقيات الثقافية في الخارج لتقوية ودعم العلاقات الثنائية مع المملكة، وخصوصاً في ما يتعلق بالجوانب التعليمية والبحثية.

وأكد أن الوزارة تركز على أن يكون الطلاب المبتعثون مميزين علمياً، إلى جانب إبعادهم عن الأخطار التي قد تواجههم في دول الابتعاث، إضافة إلى تعريفهم بالقضايا القانونية التي قد يقعون فيها، مشيراً إلى أن أعداد الطلاب، الذين تعرضوا لقضايا قانونية وأسأوا إلى صورة المملكة محدودة جداً ولا تؤثر في البرنامج، الذي يعد محوراً استراتيجياً في رفع كفاءة الخريج السعودي، إضافة إلى تعميق علاقة المملكة مع دول العالم.

وأشار العيسى، خلال افتتاح ملتقى الملحقين الثقافيين، في دورته الثامنة أمس (الأثنين)، بعنوان: «دور الملحقيات الثقافية في تعزيز مكانة المملكة دولياً، إلى أن الملحقيات تضم في بعثتها كل من يستوفي الشروط والضوابط، مبيّناً أن توظيف الملحقيات الثقافية بعض الأجانب ضروري ويلبي بعض الحاجات، ولكن الوزارة تدعم دوماً توظيف السعوديين قدر الإمكان. إلى ذلك، أشار الملحق الثقافي لدى سفارة المملكة بمصر الدكتور خالد النامي، إلى بدء وزارة التعليم درس جدوى فتح باب الابتعاث إلى الدول العربية، ممن لديها جامعات مميزة، من دون استثناءات، مؤكداً أن هذا الموضوع قيد الدرس والبحث. وبين أن وزارة التعليم تبحث عن المنتج الجيد للطلاب، من خلال اعتمادها على القوائم العالمية للجامعات، الأمر الذي لا يقلل من شأن جامعات الدول العربية، ولكن العمل يجري على ابتعاث الطلاب لدى الجامعات الأفضل.

ولفت النامي إلى أن الاجتماع خلص إلى أهمية تطوير أداء الملحقيات الثقافية وتطوير برامجها وأنظمتها، ومن خلال مشاركة الملحقيات في المعارض والمؤتمرات، إضافة إلى أن الملتقى ناقش منح الملحق الثقافي مزيداً من الصلاحيات في بعض أعماله. وأكد الملحق الثقافي لدى مصر أن ألف طالب سعودي يدرسون حالياً في الجامعات المصرية، مشيراً إلى أن جميع التخصصات الدراسية مفتوحة للطلاب في الجامعات المصرية، وأن الطلاب الذين درسوا في مصر ولم يعادلوا شهاداتهم أعدادهم بسيطة ولا تذكر.

«نزاهة» و «الأمم المتحدة» تستعرضان تنفيذ المملكة اتفاق

مكافحة الفساد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 رجب 1438هـ - 11 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21236021>

الرياض - سعاد الشمراني
افتتح نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - لحماية النزاهة - الدكتور بندر أبا الخيل أمس، ورشة عمل بعنوان: «استعراض تنفيذ المملكة العربية السعودية اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»، التي تعقدها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمدة ثلاثة أيام بمدينة الرياض. ويقدم الورشة مختصون في منع الجريمة، والعدالة الجنائية من مكتب الأمم المتحدة، ويشارك فيها فريق من الخبراء والمختصين من الجهات المعنية في وزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة المالية، ووزارة الخارجية، ووزارة الخدمة المدنية، وهيئة التحقيق والإدعاء العام، وديوان المظالم، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ومجلس الغرف السعودية. وتهدف الورشة إلى تطوير قدرة المشاركين في آلية استعراض تنفيذ اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال تزويد المشاركين بالخبرة الفنية اللازمة في ما يتعلق بأحكام الاتفاق. ويتضمن برنامج ورشة العمل عدداً من المحاور، منها: استعراض اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والدليل التشريعي للاتفاق، والقرارات المتعلقة بآلية استعراض تنفيذ الاتفاق، والإطار المرجعي للخبراء الحكوميين والأمانة بخصوص عملية الاستعراض. وتأتي الورشة في إطار تنفيذ ما ورد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بالسعودية، من الإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، والاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

«الضمان الصحي»: بدء تطبيق «الوثيقة الموحدة» على جميع

المقيمين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 رجب 1438هـ - 11 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21235961>

الدمام - رحمة ذياب
شدد مجلس الضمان الصحي التعاوني على جميع شركات ومؤسسات القطاع الخاص التي تضم أقل من 25 عاملاً، بضرورة الالتزام بإصدار وثيقة موحدة لصاحب العمل تضم جميع العاملين لديه وأسرهم (سعوديين، غير سعوديين)، وذلك خلال المرحلة الرابعة والأخيرة التي بدأت أمس. وقال الأمين العام لمجلس الضمان الصحي محمد الحسين، إن الوثيقة الموحدة تهدف إلى ضبط أداء سوق التأمين الصحي، من خلال اتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي تسهم في القضاء على التأمين غير الحقيقي، وتضمن حصول المؤمن لهم

على كل حقوقهم التأمينية وفقاً لنظام التأمين الصحي التعاوني، واللائحة التنفيذية والوثيقة الموحدة للضمان الصحي، وتلزم صاحب العمل بإبرام وثيقة تأمين صحي واحدة تشمل كل العاملين لديه وأفراد أسرهم. لافتاً إلى أن المجلس حدد إجراءات إصدار وثائق التأمين الجديدة، إذ قرر عدم نظامية قبول طلب التأمين إلا بخطاب رسمي موقع ومختوم من صاحب العمل يحمل عناوين الاتصال به، كما قرر عدم نظامية إصدار وثيقة موحدة لصاحب العمل لا تحتوي على كل العاملين لديه وأفراد أسرهم الذين لا يوجد لديهم تأمين سار، ونوه إلى ضرورة إصدار وثيقة تأمين مستقلة للتابعين الآخرين مثل الأب والأم والاخت والاخ بعد حصول العامل على تأمين له من صاحب العمل، إلى جانب الالتزام بنموذج الإفصاح الطبي الموحد المعتمد، إذ أنه لن يعتمد نموذج إفصاح طبي آخر مخالف، مع الالتزام بتحديد شبكة مزودي خدمة صحية تغطي مناطق ومدن المملكة ونطاقها الجغرافي، على أن تتضمن الشبكة جميع مستويات الخدمة الصحية، إذ تلزم أي شركة مخالفة بشمول شبكة مزودي الخدمة لديها، وتحمل الاضرار والتكاليف الناتجة عن عدم تمكن المؤمن له من الحصول على الرعاية الصحية بالشكل المطلوب بحسب اشتراطات الوثيقة الموحدة.

إلى ذلك، حددت في هذا التنظيم إجراءات الإضافة والتجديد وإلغاء الوثيقة، إذ قرر عدم نظامية قبول الإضافات على الوثيقة الموحدة لصاحب العمل، إذا كانت لا تحتوي على كل العاملين لديه وأفراد أسرهم الذين لا يوجد لديهم تأمين سار، إضافة إلى وجوب التأمين على جميع العاملين لدى صاحب العمل وأفراد أسرهم تحت الوثيقة الحالية، وكذلك الذين لا يوجد لديهم تأمين صحي سار، وعند رغبة صاحب العمل في إلغاء الوثيقة الموحدة بغرض الانتقال لشركة تأمين أخرى، يجب القيام بالتأمين على جميع العاملين لديه تحت الوثيقة الموحدة المراد إلغاؤها إضافة إلى الذين لا يوجد لديهم تأمين صحي سار، إذ يتم بعد إصدار الوثيقة الجديدة تجميد الإضافات على أي وثيقة موحدة أخرى.

واضاف أن هذه المرحلة تأتي استكمالاً للمراحل التي سبقتها، في إطار خطة ربع سنوية، ذلك أن المجلس شرع منذ صيف العام الماضي في تطبيق وثيقة التأمين الموحدة لأصحاب العمل على مراحل أربع، بدأت أولها في العاشر من تموز (يوليو) 2016، واستهدفت المؤسسات التي تضم أكثر من 100 عامل، فيما استهدفت الثانية المؤسسات التي تضم ما بين 50 و 99 عاملاً، وتلتها المرحلة الثالثة في العاشر من كانون الثاني (يناير) 2017، وتعالج أوضاع المؤسسات التي تضم ما بين 25 و 49 عاملاً، وتمثل المرحلة الرابعة آخر حلقة في تطبيق الوثيقة وتهتم بالمؤسسات التي تضم أقل من 25 عاملاً، إذ تم تنفيذ خطة العمل بمعدل ثلاثة أشهر لكل مرحلة، فيما تحددت الأسبقية بحسب أعداد العاملين بالمؤسسة.

مبيناً أن وثيقة التأمين الموحدة تعمل على إلزام شركات التأمين الصحي بتقديم حد أدنى من المراكز الطبية للمؤمن لهم ضمن شبكة من مقدمي الخدمة الصحية، ليسهل على المستفيد الوصول لمراكز تقديم الخدمة الصحية، فضلاً عن إيجاد حلول بالتنسيق مع شركات التأمين لتمكين المؤمن لهم من الحصول على العلاج من دون الحاجة إلى بطاقة التأمين الصحي والاكتفاء بهوية المؤمن له.

يذكر أن الوثيقة الموحدة ألزمت صاحب العمل بالتأمين على الموظف وأفراد أسرته بغض النظر عن صيغة العقد المبرم بينهم، كما حصرت أفراد الأسرة المشمولين بوثيقة التأمين الصحي للموظف في الزوجة وجميع الأبناء الذكور من دون سن الـ 25 والبنات غير المتزوجات، وتبلغ المنفعة القصوى التي توفرها وثيقة الضمان الصحي التعاوني 500 ألف ريال خلال العام مقسمة إلى حزم متباينة لتغطي كل حزمة نفقات العلاج والرعاية الصحية التي يحتاجها المؤمن له ولا يجدر بالمؤمن له دفع أي مبالغ مالية لمقدم خدمات الرعاية الصحية المحددة من شركة التأمين، كما أنه إذا حدث وتلقى المؤمن له رعاية صحية خارج شبكة مقدمي الخدمة المعتمدين فإنه يتوجب على شركة التأمين تعويضه على أساس البديل وفقاً لأحكام الوثيقة وشروطها خلال مدة لا تزيد على 30 يوماً من تاريخ تقديم المطالبة وبحسب الأسعار السائدة.

الغفيس: حريصون على حماية حقوق العاملين من الأشقاء المصريين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 رجب 1438هـ - 11 إبريل 2017م
<http://www.alriyadh.com/1584606>

لقاهرة - "الرياض" أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية علي الغفيس، عمق العلاقات الأخوية التي تربط بين البلدين الشقيقين المملكة ومصر، مبيناً حرصه على رعاية وحماية حقوق العاملين من الأشقاء المصريين في المملكة. واتفق خلال لقائه مع نظيره وزير العمل المصري محمد سعيان، أثناء مشاركتهما أمس في اجتماعات الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي المنعقد حالياً بالقاهرة، على ضرورة وضع آلية بين وزارتي العمل بالبلدين لاستقدام العمالة المصرية، تتمثل في تنفيذ الربط الإلكتروني بينهما، بأسلوب يضمن جودة العمالة الفنية المطلوبة، والحد من العمالة الهامشية واستقدام عمالة تحتاجها سوق العمل السعودية للحد من المشكلات الناتجة عن الاتجار بالإقامات، وينهي التلاعب في عقود العمل الوهمية. وكشف عن أن الشركات التي كانت العمالة الوافدة لها حقوق ومستحقات مالية لديها تم الانتهاء من صرف معظمها، ولم يتبق إلا حالات قليلة جداً منها.



«العدل» تطلق خدمة إتاحة معلومات ملكية العقارات إلكترونياً

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 رجب 1438هـ - 11 إبريل 2017م
<http://www.al-madina.com/article/518396>

تطلق وزارة العدل خدمة إلكترونية لإتاحة المعلومات لملكية (العقارات) ومساحاتها، عن طريق الخدمات الإلكترونية على بوابة وزارة العدل على شبكة الإنترنت، التي تخص في مرحلتها الأولى الإفادة عن بيانات الصكوك الخاصة بأملاك الشركات فقط، وتحتوي مساحات تصل إلى مليار وسبع مئة وواحد وتسعين مليون متر مربع وتمتلكها (3471) شركة بالمملكة. وتعمل هذه الخدمة الإلكترونية الاستعلام عن ملكية العقارات من خلال رقم الصك، أو القطعة ورقم المخطط. وتتطلب الخدمة إرسال رسالة نصية لجوال طالب الاستعلام وذلك عقب تسجيله بقواعد البيانات، وستظهر للمستعلم بيانات الملكيات الخاصة بأملاك الشركات. وأتاحت وزارة العدل خدمة الاستعلام للعموم سواء للأفراد أو الشركات بهدف زيادة معايير الشفافية في مجال توثيق الممتلكات، وتزويد المستفيدين ببيانات الملكية العقارية للشركات في المملكة. يشار إلى أن عدد الصكوك المملوكة للشركات تبلغ (187969) صكاً، لـ (225209) عقارات (عدد العقارات التابعة لهذه الصكوك)، كما تبلغ مساحات الصكوك التي يمكن أن تنتج هذه الخدمة المعلومات عنها ما مجموعه 1,791,575,349 متراً مربعاً (مجموع المساحات للصكوك) تمتلكها (3471) شركة بالمملكة.

أمير تبوك يشيد بالبرامج الإصلاحية لسجون المنطقة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 رجب 1438 هـ - 11 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/518389>

فايز السميري
أشاد صاحب السمو الملكي، الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز، أمير منطقة تبوك، بالبرامج الإصلاحية التي ينفذها قطاع السجون بالمنطقة، داعياً إلى مزيد من الاهتمام بهذا الجانب، الذي يعود بالنفع على المجتمع.
جاء ذلك خلال استقبال سموه، أمس، العميد سيف بن عفاص المحيا، بمناسبة تعيينه مديراً للسجون بالمنطقة، مهنئاً إياه بهذه الثقة الغالية.
ونوه بما تجده السجون في المملكة من دعم واهتمام صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية.
من جهته أعرب العميد سيف المحيا، عن بالغ شكره وتقديره لسمو أمير المنطقة، على دعمه وتوجيهاته السديدة التي ستكون حافزاً لبذل المزيد من الجهد.
والتقى صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز، أمير منطقة تبوك، أمس، مدير فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر بمنطقة تبوك، سعد بن عبدالله آل عتيق؛ للاطلاع على مستجدات دور الهيئة، وجهود منسوبيها، في خدمة الوطن.
على صعيد منفصل، استقبل سموه، أمس أيضاً، وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة، للتنمية الزراعية، الدكتور عماد بن يوسف الدعيجي، يرافقه نائب الرئيس التنفيذي لشركة سابك، المهندس أنس بن يوسف كنتاب؛ وذلك للاطلاع على نتائج ما تم مناقشته خلال الندوة الفنية الزراعية، التاسعة، التي عُقدت في منطقة تبوك. وأعرب سموه عن أمله في أن تحقق الندوة أهدافها.
وأعرب وكيل الوزارة، عن شكره وتقديره لسمو أمير المنطقة؛ على دعمه المتواصل للزراعة، والمزارعين بالمنطقة، وما يحظى به القطاع الزراعي، من اهتمام ودعم لا محدود من سموه.
والتقى سموه، أمس أيضاً، مدير عام جمرك حالة عمار، خالد بن محمد الرميح، الذي قدم للسلام على سموه بمناسبة تكليفه مديراً لجمرك حالة عمار، معرباً عن بالغ شكره وتقديره لسمو أمير منطقة تبوك على توجيهاته السديدة.

«العمل»: 20 ألف مستفيد من خدمات الرعاية الصحية

المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 رجب 1438 هـ - 11 إبريل 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1539324>

«عكاظ» (الرياض@okaz_online)

بلغ عدد المستفيدين من الخدمات الطبية التي تقدمها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعام 2016، في قطاع التنمية الاجتماعية 20484 مستفيداً، منهم 9763 مستفيداً من الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية، و10721 مستفيداً من الرعاية النهارية المنزلية، في حين بلغت نسبة الإناث المستفيدات من الخدمات الطبية نحو 67 %، والذكور 33%.

ويندرج برنامج الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية الذي تقدمه الوزارة تحت مسؤوليات الإدارة العامة للخدمات الطبية في وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة، إضافة إلى تقديم خدمات توعوية، وقائية، وعلاجية للحالات الشديدة من فئات ذوي الإعاقة وكبار السن.

وبلغت قيمة الإعانات العينية (إعانات الأجهزة الطبية) لعام 2016 نحو 40.1 مليون ريال، إذ تم صرف نحو 20.7 ألف جهاز لنحو 8.66 ألف مستفيد.

ويتركز عمل الإدارة العامة للخدمات الطبية على تقديم جميع الخدمات الطبية (وقائية، علاجية، تأهيلية) لجميع الفئات التي ترعاها الوكالة بصفة متفاوتة (المعوقين، المسنين، الأحداث، الأيتام، الخادمت، الرعاية المنزلية، وغيرها).



مجلس الوزراء يهنئ خادم الحرمين بجائزة خدمة الإسلام ووسام الأمن العربي الدولة تتحمل رسم تأشيرة العمالة الموسمية - الهدى والأضاحي 5 سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 رجب 1438هـ - 11 إبريل 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1539296>

«عكاظ» (روضة خريم)

okaz_online@

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على أن يكون ارتباط الهيئة العامة للرياضة تنظيمياً برئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

كما وافق على أن تتحمل الدولة لمدة خمس سنوات رسم تأشيرة الدخول- المحدد بموجب المرسوم الملكي رقم (م / 68) وتاريخ 6 / 11 / 1437 - عن العمالة الموسمية لمشروع الهدى والأضاحي، على أن تقوم وزارة المالية قبل انتهاء هذه المدة بستة أشهر على الأقل بتقويم الوضع والرفع بما تراه لاتخاذ ما يلزم.

وكان خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس في مستهل الجلسة التي عقدها بعد ظهر أمس (الاثنين)، في روضة خريم، بمنطقة الرياض على نتائج مباحثاته مع رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي، واستقبله وزير الدفاع بجمهورية أذربيجان الفريق أول ذاكر حسنوف، ووفد مجموعة الشرق الأوسط في حزب المحافظين البريطانيين، وكذلك فحوى الاتصال الهاتفي مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترمب.

رفع مجلس الوزراء التهنية لخادم الحرمين الشريفين بمناسبة تسلمه جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام لهذا العام نظير عنايته بخدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما واهتمامه بالسيرة النبوية ودعمه لمشروع الأطلس التاريخي للسيرة النبوية، وسعيه الدائم لجمع كلمة العرب والمسلمين لمواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها الأمتان العربية والإسلامية، وكذلك منحه وسام الأمير نايف للأمن العربي من الدرجة الممتازة، في ختام أعمال مجلس وزراء الداخلية العرب بدورته 34 بتونس، التي عقدت برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب رئيس هيئة أمناء جائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز للأمن العربي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز،

وذلك تقديراً للدور الرائد والتميز للملك سلمان في دعم قضايا الأمة الإسلامية والعربية، وجهوده في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن المجلس تطرق إلى ما تضمنه البيان الصادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب من قرارات وتوصيات، ومنها اعتماده تقارير الإستراتيجيات العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، ومكافحة الإرهاب، والسلامة المرورية، والحماية المدنية، والأمن الفكري.

وبارك مجلس الوزراء، ما أعلنه ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، عن إطلاق مشروع أكبر مدينة ثقافية ورياضية وترفيهية نوعية، جنوب العاصمة الرياض، على مساحة 334 كيلو متراً مربعاً، وذلك ضمن الخطط الهادفة إلى دعم رؤية المملكة 2030 بابتكار استثمارات نوعية ومتميزة داخل المملكة تصب في خدمة الوطن والمواطن وتسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني.

وأشار المجلس إلى ما أكدته ولي ولي العهد خلال استقباله كبار مشايخ القبائل اليمنية بأن المملكة تنتظر لليمن على أنه عمق إستراتيجي للأمة العربية، وأن أكبر خطأ ارتكب، ذلك العدوان الذي حاول المس في عمق وصلب العرب، «الجمهورية اليمنية»، وأن المملكة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والإسلامية ترى أن من واجبه الوقوف بجانب اليمن الشقيق.

وأبدى المجلس تقديره لما عبر عنه كبار مشايخ القبائل اليمنية من مشاعر أخوية لحكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين ولما قامت به قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية من نصرته إخوانهم اليمنيين لإعادة الأمن والاستقرار لليمن وشعبه، وجهود المملكة في أعمالها الإنسانية من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

وبين وزير الثقافة والإعلام أن المجلس تطرق إثر ذلك إلى عدد من التقارير عن تطور الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية، مؤكداً حرص المملكة على الإسهام بفاعلية في العمل العربي المشترك، انطلاقاً من مسؤولياتها الإسلامية والعربية، ولما تمتلكه من إمكانيات وخبرات متنوعة وموقع جغرافي إستراتيجي، ومن ذلك توقيع المملكة مذكرة تفاهم لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء، ضمن 14 دولة عربية خلال اجتماع الدورة 12 للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بالقاهرة، مما يجسد سعي المملكة لتنويع مصادر الطاقة المستخدمة في إنتاج الكهرباء وتعزيز الاستثمار في مشاريعه وفق رؤية المملكة 2030.

تأييد الضربة الأمريكية

وأعرب مجلس الوزراء، عن إدانة المملكة واستنكارها للهجوم بالأسلحة الكيميائية على مدينة خان شيخون شمال إدلب السورية، الذي أودى بحياة العشرات بينهم أطفال ونساء ومدنيون عرّ في مأساة إنسانية جديدة يرتكبها النظام السوري، معبراً عن التأييد الكامل للعمليات العسكرية الأمريكية على أهداف عسكرية في سورية، رداً على الجرائم البشعة من النظام ضد الشعب السوري الشقيق، في ظل تقاعس المجتمع الدولي عن إيقافه عند حده.

وشدد المجلس على موقف المملكة العربية السعودية الثابت في الحفاظ على وحدة سورية وسلامة أراضيها والحفاظ على مؤسساتها، والسعي إلى إيجاد الحلول السلمية للأزمة السورية منذ بدايتها وفق بيان مؤتمر جنيف 1 وقرار مجلس الأمن 2254 والقرارات الدولية ذات الصلة، لتجنب المأساة الإنسانية، وضرورة تنفيذ الاتفاقيات التي أيدتها القرارات الدولية الخاصة بوقف إطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية، وإطلاق المعتقلين والمختطفين لدى النظام السوري والمليشيات التابعة له.

كما جدد المجلس إدانة المملكة واستنكارها الشديدين لحادثي التفجير في كل من طنطا، والإسكندرية بجمهورية مصر العربية، والتفجير الذي وقع في مترو الأنفاق في مدينة سان بطرسبورغ الروسية، ولحادثة الدهس التي وقعت في وسط العاصمة السودانية ستوكهولم، التي أدت إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى، وعبر عن التعازي لأسر الضحايا متمنياً الشفاء العاجل للمصابين، وأن هذه الأعمال الإرهابية تنتافي مع المبادئ الدينية والقيم الأخلاقية والإنسانية كافة، مبرزاً ما ورد في اتصال خدام الحرمين الشريفين مع الرئيس عبدالفتاح السيسي والرئيس فلاديمير بوتين بتأكيد وقوف المملكة الثابت والرافض للإرهاب بأشكاله وصوره كافة، وأهمية تكثيف الجهود الدولية لمواجهة والقضاء عليه.

وأفاد الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة.

كذلك اطلع المجلس على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقارير سنوية لكل من: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومصلحة الجمارك العامة، وصندوق التنمية العقارية عن عام مالي سابق، كما اطلع على نتائج اجتماع الدورة الـ (29) للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المنعقدة في قطر خلال المدة من 14 - 16 / 3 / 1438، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه. وفي ما يلي قرارات مجلس الوزراء:

تفاهم سياسي مع الفلبين

*تفويض وزير الخارجية - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الفلبيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم في المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة خارجية جمهورية الفلبين، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية، لاستكمال الإجراءات النظامية.

..وفني مع جنوب أفريقيا

*تفويض وزير البيئة والمياه والزراعة - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الجنوب أفريقي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الفني في مجال الزراعة والأسماك والاستزراع المائي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

..تعاون إسكاني مع كوريا والصين

*الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال الإسكان بين وزارة الإسكان في المملكة العربية السعودية ووزارة الأرض والنقل والبنية التحتية في جمهورية كوريا، الموقعة في مدينة (سيؤول) بتاريخ 15 / 6 / 1438.. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

*الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، الموقعة في مدينة بكين بتاريخ 11 / 27 / 1437.. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

علمي وتعليمي مع الإمارات

*تفويض وزير التعليم - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الإماراتي في شأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

«نزاهة» والأمم المتحدة

*تفويض رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - أو من ينوبه - بالتباحث مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

الحقيل عضو بـ«التقاعد»

*الموافقة على تعيين الدكتور عبد الملك بن عبد الله الحقيل عضواً في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد (من القطاع الخاص).

اتفاقية دولية

*الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن لعام 2004. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

ترقيات جديدة

*الموافقة على ترقية كل من عبدالله بن علي بن عبدالله بن جوير على وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة 15 في وزارة العدل، المهندس عبدالسلام بن سليمان بن محمد مشاط على وظيفة (وكيل الأمين للخدمات) بالمرتبة 15 في أمانة العاصمة المدسة، معجل بن علي بن سليمان الرومي على وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة 14 في وزارة الداخلية، محمد بن فهد بن عبدالرحمن الشبرمي على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية، ومحمد بن فايز بن ناعور الشعلان على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية.

8جلسات لمجلس الوزراء في روضة خريم

شهدت روضة خريم انعقاد 8 جلسات لمجلس الوزراء آخرها جلسة أمس (الاثنين) برئاسة الملك سلمان بن عبدالعزيز، و7 في عهد الملك عبدالله إحداهما عقدت يوم 23 / 12 / 2013 لإعلان ميزانية الدولة.

ويعتبر قصر اليمامة بالرياض أكثر القصور استحواداً على عقد الجلسات بحكم وجوده في العاصمة الرياض، ويأتي قصر السلام بجدة في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية، فيما عقدت في قصر الصفا بمكة المكرمة 10 جلسات، وفي قصر العزيزية بالخبر ثلاث جلسات آخرها في عهد الملك سلمان.

وعقدت في قصر طيبة بالمدينة جلستان في عهد الملك عبدالله، بينما شهد قصر الحوية بالطائف انعقاد أربع جلسات في عهد الملك عبدالله، واحتضن قصر الإمارة بجازان جلسة واحدة لمجلس الوزراء برئاسة الملك عبدالله عام 2006، كما رأس الملك عبدالله جلسة لمجلس الوزراء في عرعر عام 2007.



مستشفيات تتجه لمنح مرضى «بطاقة أولوية».. وتحذيرات من نسخة «مزيفة»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1438 هـ - 12 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21256458>

الدمام - رحمة ذياب

تدرس مستشفيات سعودية مبادرة نفذها مستشفى ساجر العام، بمنح فئات خاصة من المرضى «بطاقة أولوية»، لتسهيل حصولهم على الخدمات الطبية. وأعلنت إدارة المستشفى أن هناك اشتراطات للحصول على البطاقة، محذرة من مراسلة لبريد تم تزيفه فور الإعلان عن عنوان «بطاقة أولوية». وقالت: «يوجد تزيف في عنوان البريد الإلكتروني والرجاء التدقيق جيداً، فهناك من تلاعب في عنوان البريد.»

ويستفيد من البطاقة كبار السن من سن 65 عاماً فما فوق، ومرضى الغسل الكلوي، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمُسجلين في الطب المنزلي. وتتيح استقبال حاملها في العيادات الخارجية من دون طلب تحويل أو موعد، والدخول الفوري إلى العيادة وسحب العينات من دون الحاجة إلى الانتظار، إضافة إلى تسهيل إجراءات معاملات حامل البطاقة وسرعة إنجازها في الأقسام الطبية وغيرها، والحصول على غرفة خاصة في حال التنويم (بحسب الإمكانية). واشترطت إدارة المستشفى أوراق ثبوتية، لتسجيل الحالات التي تنطبق عليها الشروط، ومنها الهوية الوطنية، ورقم جوال، وبريد إلكتروني، والمركز الصحي الذي يتبع له المريض، والعنوان السكني.

وحذر المستشفى، حاملو البطاقة من تزيف حدث بعد الإعلان عن البطاقة من الوزارة والمستشفى، إذ ظهر بريد الكتروني يختلف عن البريد التي تم اعتماده رسمياً. وأوضحت مصادر في الوزارة لـ«الحياة» أن فكرة بطاقة الأولوية جاءت بعد دراستها في المناطق التي تحتاج إلى ذلك، مع إمكانية توسيع الفكرة مستقبلاً.

من جهة أخرى، أطلقت وزارة الصحة خدمة إجرائية إلكترونية (إطلاق تجريبي) تتيح شراء كراسات مناقصاتها ومنافساتها، ويتم من خلالها تسجيل الشركات، واستعراض المناقصات والمنافسات، ونتيجة الخدمة شراء كراسة الشروط والمواصفات عبر نظام المدفوعات الحكومية (سداد) وتحقق هذه المزايا التي تتم للمستفيدين إلكترونياً اليسر والسهولة وحفظ الوقت، وعدم الحاجة إلى الحضور للحصول على الخدمة.

وتشمل المعلومات التي توفرها الخدمة عن المناقصات والمنافسات: الاطلاع على معلومات المناقصة، بما فيها: اسمها، ووصفها، وتاريخ طرحها، وتاريخ آخر موعد لاستلام العروض، وموعد فتح المظاريف، وحال المناقصة، ومعلومات أخرى. فيما توفر الخدمة آلية البحث عن المناقصات المطروحة من الوزارة وفقاً لعدة معايير.

«العدل»: للمرأة حق اختيار المحكمة الأقرب في قضايا الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1438 هـ - 12 إبريل 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/21256440>

الرياض - الحياة
قالت وزارة العدل أمس (الثلاثاء)، إنه «يحق للمرأة إقامة دعواها في مكان إقامتها، في ما يخص قضايا المسائل الزوجية، أو ما يتبع فسخ عقد النكاح من قضايا، إذ يحق لها أن تختار المحكمة الأقرب إلى منزلها للنظر في هذه الأنواع من القضايا، تسهياً لوصولها إلى المحاكم».

وأفادت الوزارة بأنه «الأصل أن تقام الدعوى في بلد المدعى عليه، وفقاً لما نصت عليه أحكام المادة 36 من نظام المرافعات الشرعية، إلا أن قضايا الأحوال الشخصية الواردة في الفقرة الثانية من المادة 39 مستثناة من هذه المادة»، بحسب وكالة الأنباء السعودية (واس).

وقال وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية عبد الرحمن بن نوح: «المرفق العدلي اعتنى بالمرأة عناية فائقة، وهذه العناية نابعة من أحكام الشريعة الإسلامية التي كفلت للمرأة حقوقها، وقد جعل نظام المرافعات الشرعية لها الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد المدعى عليه، وذلك في المسائل الزوجية والحضانة والزيارة والنفقة، ومن عضلها أولياؤها».

وأوضح أنه «على المحكمة إذا نظرت الدعوى في بلد المدعية استخلاف محكمة بلد المدعى عليه للإجابة عن دعواها، فإذا توجهت الدعوى أبلغ المدعى عليه بالحضور إلى مكان إقامتها للسير فيها، فإن امتنع نظرت غيابياً، وإذا لم توجه الدعوى ردت المحكمة من دون إحضاره، وفقاً لما نصت عليه المادة 39 من نظام المرافعات الشرعية».

وأشار ابن نوح إلى أن نظام المرافعات منح المرأة حق طلب سرية الجلسة للمحافظة على حرمة الأسرة. وبين أن الوزارة حرصت على حفظ خصوصية المرأة بتفعيل الخدمات الإلكترونية التي تستطيع الاستفادة منها من دون ذهابها إلى المحاكم، لافتاً إلى أن القضاء يصدر أوامر وقتية لمصلحة المرأة تكون واجبة النفاذ في القضايا التي ترى المحكمة رفع الضرر عنها بشكل عاجل إلى حين الانتهاء من قضيتها.

جدة: تحرير أب من جنسية عربية قيده أبنائه بالسلاسل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1438 هـ - 12 إبريل 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/21256360>

جدة - منى المنجومي
حررت أجهزة الأمن السعودية أمس (الثلاثاء) مسناً قيده أولاده بالسلاسل، في غرفة بمنزله في محافظة جدة، وسط ظروف «مأسوية» بحسب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التي شاركت في تحرير الأب، إلا أن ملايبات إقدام الأبناء على فعلتهم، التي أثار ضجة بين السعوديين، لم تتكشف بعد.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباخيل، في تغريدة عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إنه «تم تحديد موقع المسن لتقديم العناية والرعاية له، وإنهاء وضعه المأسوي، بالتنسيق مع الجهات المختصة»، داعياً إلى التبليغ عن حالات العنف الأسري، عبر مركز البلاغات 1919. وعلى رغم أن عقوق الوالدين يعتبر من الجرائم الموجبة للتوقيف بقرار من ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف،

فإن ذلك لم يردع فئة من الأبناء انعدمت فيهم الإنسانية، وكان آخرهم الأبناء الذين احتجزوا والدهم بالسلاسل. فيما رصدت «الحياة» الأسبوع الماضي 12 قضية أقدم فيها أبناء على قتل آباءهم أو أمهاتهم. وضح «تويتر» بتغريدات مستتكرة لجريمة احتجاز الأب في جدة، إذ أظهر فيديو متداول في وسم «أبناء يحتجزون والدهم بالسلاسل» حال الوالد وهو محتجز في غرفة يوجد بها حمام فقط في جدة، وأغلق عليه الباب بالسلاسل، من دون توافر كميات كافية من الطعام، وتركه أولاده فترات طويلة من دون زيارة، وبحسب الجيران فإن الأب حاول الاستنجاد بهم، طالباً منهم طعاماً. وفي الوسم الذي أصبح الأعلى قراءة (ذروة) خلال ساعات، قالت المغردة سحاب: «كثيرون على قيد الحياة، قليلون على قيد الإنسانية»، ودون آخر «يجب محاكمة هؤلاء الشرذمة والتشهير بهم». وغرد آخر «من أشنع حالات العقوق؛ أبناء يحتجزون والدهم بالسلاسل الحديدية، ويحرمونهم من الطعام، ليتركوه فريسة سهلة للمرض والجوع والألم».

وارتفعت حالات العقوق في الفترة الأخيرة، أو ربما بدأت تظهر أكثر مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، وأبرزها حادثة قتل الأم هيلة العريني من ابنيها التوأمن عام 2016، وأوضحت الإحصائية النفسية الدكتورة سبير فهد أن «حادثة قتل هيلة أيقظت المجتمع على بر الوالدين، وغياب التربية السليمة، وغياب وعي الأهل، إضافة إلى عدم المعرفة التامة بالأضرار الناجمة عن عدم احترام الوالدين وضياح هويتهما خارج إطار المنزل».

وأضافت العريني أن بعض أبناء «المجتمع السعودي يعيش تقلبات جديدة في بر الوالدين والمخاوف من التأثيرات الخارجية على الأبناء»، مؤكدة وجوب استحداث «خطط جديدة مع وزارات معينة لتغيير الفكر السلبي والطاقت السلبية وتحولها إلى فكر إيجابي».

وفي العام 2014 أقدم شاب في العقد الثاني على قتل والده الستيني، في محافظة ينبع، وذلك بضربه مرات عدة على رأسه بمنفضة سجاجير كبيرة، بعدما خيل إليه أنه «أحد الشياطين»، يذكر أن الجاني (29 عاماً) ويعمل في أحد الفنادق الكبرى في ينبع، ويعاني من اضطرابات نفسية توحى له، بحسب وصفه أن والده أحد الشياطين. ونفت مصادر «الحياة» حينها أن يكون الخلاف بين الجاني ووالده المغدور من أجل المال، موضحة أن الشاب القاتل يستقل سيارة فارهة، ومعروف عنه أنه «انطوائي». أوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد دكتور عاطي بن عطيه القرشي ان شرطة محافظة جدة رصدت تداول وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، مقطع فيديو يتضمن حجز رجل مسن بمفرده بداخل غرفة مسيجه بالحديد.

وأضاف أنه «على الفور باشر مركز شرطة الجنوبية الحالة، حيث تم التوصل للموقع وتحرير الشخص، وتبين أنه من جنسية عربية يبلغ من العمر 87 عام، لوحظ من خلال الإجراءات الأولية عدم اتران اقواله، وبناء عليه تم بعثه لمستشفى الصحة النفسية بجدة، لتلقي العلاج اللازم ونظراً لسوء حالته الصحية، أحيل من قبلهم لمستشفى الملك عبدالعزيز لتقديم العلاج اللازم وتم تنويمه لديهم». وأوضح القرشي أنه جرى ضبط المتسبب في احتجازه، إنه البالغ من العمر 37 عام، الذي افاد أن والده يعاني من امراض نفسية وعقلية كما يعاني من الخرف والشيخوخة ، جاري التنسيق مع الجهات ذات العلاقة حيال تسليمه لهم لتقديم الرعاية له فيما سيتم احالة كامل الأوراق لجهة الاختصاص.

محاميان: السجن والجلد عقوبة «العقوق»

أكد محاميان في حديثهما لـ«الحياة»، أن معدلات قضايا العقوق في المملكة منخفضة، وتراوح بين 2 إلى 3 في المئة من مجمل القضايا المحالة للمحكمة الجزائية، وهي من القضايا الكبرى التي يطبق فيها عقوبات تعزيرية تشمل السجن والجلد أو كليهما، بحسب نوع القضية والعقوق الذي اقترافه الأبناء بحق أبويهما.

وحذرا في حديثهما لـ«الحياة» من أن قضايا العقوق بدأت ترتفع معدلاتها في المحاكم السعودية.

وقال المحامي الدكتور عمر الخولي: «شهدت السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعاً في معدلات قضايا العقوق المرفوعة لدى المحكمة الجزائية على رغم أنها تعد محدودة ولم تتجاوز نسبتها 3 في المئة، إذ تراوح معدلاتها في المحاكم ما بين 2 إلى 3 في المئة من إجمالي القضايا المنظورة».

وأشار إلى أن العقوق يعد من الجرائم التي يحاسب عليها النظام في السعودية، والعقوبات في هذه القضايا متروكة لتقدير القاضي والتي تشمل الجلد والسجن، وفي الغالب يكون السجن في حال اعتداء الابن على والديه بالضرب ونحوه، موضحاً أن حبس المسن يعد من قضايا العقوق ويستوجب السجن.

بدره، قال المحامي منصور الخنيزان: «إن قضايا العقوق تعد من الجرائم الكبرى والتي تحال إلى المحمة الجزائية، ويقدم فيها لائحة اتهام عقوق من هيئة التحقيق والادعاء العام»، لافتاً إلى أن العقوبات في هذه القضايا تشمل السجن والجلد أو كلاهما، وهي عقوبات تعزيرية يقرها القاضي. وأضاف: «للأسف لدينا قضايا عقوق، ولكن تظل معدلاتها منخفضة ولم تصل إلى ظاهرة اجتماعية»، مطالباً بوجود برامج توعوية للحد من تفشي العقوق في المجتمع السعودي.

مختصون يطالبون بتعديل وثيقة شركات التأمين لعلاج المريض النفسي بدون شروط

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 رجب 1438 هـ - 12 إبريل 2017م

<http://www.alriyadh.com/1584893>

الرياض - فهد الموركي

طالب عدد من المختصين بضرورة إدراج الامراض النفسية في وثائق التأمين الصحية التي تصدرها شركات التأمين الخاصة، كما طالبوا مجلس الضمان الصحي بضرورة ادخال خدمات الطب النفسي والعصبي ضمن الخدمات الصحية التي تغطي بالكامل في وثائق التأمين الصحي، وألا تكون التغطية التأمينية في الحالات النفسية مقتصرة على الحالات النفسية الحادة، وقالوا إن المطالبة بالتغطية لا تنص عليها الوثيقة ولا تلزم شركات التأمين قانونياً، والزامها بدون تعديل سيؤثر على شركات التأمين سلباً من الناحية المادية.

وقال المختص في قطاع التأمين صالح العمير، إن اللوائح التنفيذية لنظام التأمين الصحي الالزامي حددت التغطية التأمينية للوثيقة في الحالات النفسية الحادة، وهي الأمراض النفسية التي تحتاج تدخلاً سريعاً، وعادة تحتاج إلى دخول المستشفى لعلاج هذه الحالات، وهي حالات معروفة في أدلة الترميز الطبي ولها استثناءات.

وأكد العمير، أن مجلس الضمان الصحي يحتاج لتعديل نصوص الوثيقة الموحدة في قسم المصاريف القابلة للاستعاضة، وكذلك منافع جدول الوثيقة، لأن المطالبة بالتغطية لا تنص عليها الوثيقة ولا تلزم شركات التأمين قانونياً، والزامها بدون تعديل سيؤثر على شركات التأمين سلباً من الناحية المادية، وعلاقتها مع معيدي التأمين، وكذلك لا يتفق مع معطيات التسعير للقسط التأميني للوثيقة، بحيث يكون التعديل يسمح بالزيارات للأطباء النفسيين والاختصاصيين النفسيين في العيادات الخارجية وما يتبعها من تشخيص وأدوية واختبارات نفسية سيكومترية إضافة إلى حالات التنويم المغطاة حالياً.

من جهته قال المختص في التأمين ماهر الجعيري، إن بوليصة التأمين يجب أن تكون شاملة ولا تترك لرغبة الشركات المؤمنة لأن تكاليف العلاج والأدوية في الحالات النفسية مكلفة على المريض، مشيراً إلى أن التغطية المالية للأمراض تتم في المستشفى بحسب البوليصة التي يحملها المريض، لذلك لا نستطيع أن نقرر ماهية الأمراض الواجب تغطيتها لأن شركات التأمين هي المسؤولة.

وقال الجعيري، أن 20% من شركات التأمين بالمملكة تغطي علاج الامراض النفسية لنوعية خاصة من المرضى (vip) مما يعطي انطباعاً أن هذه الشركات تصنف خطأ بأن علاج المرض النفسي بأنه ميزة إضافية لوثيقة التأمين وليس بند اساسي في الوثيقة وهذا قصور في الفهم والتطبيق، مبيناً أن نسبة كبيرة تصل إلى 70% من شركات التأمين تغطي الحالات الاسعافية وعدد محدود من زيارات العيادة النفسية، وذلك بعد جهد طويل من المطالبات المتعبة، و10% من شركات التأمين تغطي بعض زيارات الطبيب والأدوية ولا تغطي الجلسات العلاجية النفسية.

من جهته قال الاستاذ المشارك بالطب النفسي الدكتور محمد مترك القحطاني، إن مبلغ التغطية التأمينية للمريض النفسي في الوثيقة والمقدر بخمسة عشرة ألف ريال، لا يكفي الحالات النفسية المزمنة التي تتطلب علاجات وجلسات نفسية أكثر، لافتاً في الوقت نفسه أن هناك مبالغة في أسعار الجلسات النفسية والعلاجية في العيادات بالمملكة والتي تتراوح ما بين 300 إلى 500 ريال للجلسة الواحدة.

وأكد القحطاني أن الإصابة بالخوف بانواعها والرهاب الاجتماعي تنصدر قائمة الأمراض النفسية المنتشرة محلياً، تليها امراض نفسية اخرى مثل الاكتئاب والوسواس والقلق والمشاكل الاسرية. يشار إلى أن مجلس الضمان الصحي حذر في وقت سابق، شركات التأمين المخالفة لقرار إدراج مرضى الحالات النفسية ضمن وثيقة التأمين الطبي، بإيقاف خدماتها ومنعها من إصدار الوثائق ومزاولة النشاط بشكل نهائي حال استمرارها في تجاهل القرار، وأن المجلس يراقب أعمال شركات التأمين للتأكد من تنفيذها القرار، مشيراً إلى أنه سيتم فرض العقوبات في حالتيهما، تسجيل المراقبة ملاحظات يرفض الشركة تنفيذ التعليمات الصادرة، أو تقدم أحد العملاء بشكوى إلى المجلس.

أطباء يواجهون مشاكل بسبب انقطاع التغطية التأمينية ارتفاع عدد المستفيدين من تأمين أخطاء المهنة الصحية بنسبة 34%

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 رجب 1438 هـ - 12 إبريل 2017م

<http://www.alriyadh.com/1584917>

درست الهيئات الصحية الشرعية البالغ عددها 22 هيئة موزعة على مختلف مناطق المملكة 3043 قضية تتعلق بالأخطاء الطبية في المملكة خلال عام 1436 هـ.

وأصدرت قرارات تتعلق بـ 374 حالة وفاة ناتجة عن الأخطاء الطبية حيث بلغ عدد قرارات الإدانة 196 قراراً تشكل 52.4% من إجمالي حالات الوفاة التي درستها تلك الهيئات.

وتعتبر الأخطاء الطبية من المشاكل الأساسية التي تواجه القطاع الصحي في كافة دول العالم، وتشكل هاجساً لدى المريض والطبيب والمؤسسات الصحية نتيجة الخسائر التي قد يتعرضون لها على المستويين الصحي والمادي.

وفي دراسة حديثة نشرتها جريدة الإندبندنت البريطانية، فإن الأخطاء الطبية تشكل السبب الرئيسي الثالث للوفيات في الولايات المتحدة الأميركية بعد الوفيات الناتجة عن أمراض القلب ثم السرطان، حيث بلغ عدد الوفيات الناتجة عن الأخطاء الطبية أكثر من 250 ألف شخص .

ويرى بعض الخبراء أهمية التعامل مع مشكلة الأخطاء الطبية في المملكة في ظل الزيادة في عدد العاملين الصحيين لتغطية ارتفاع عدد السكان وزيادة عدد الزيارات والمراجعات للمستشفيات والمراكز الصحية، حيث يشير الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء إلى زيادة عدد الأطباء في جميع المرافق الصحية بالمملكة من 69,559 طبيباً عام 1432 هـ إلى 86,756 طبيباً عام 1436 هـ بمعدل 25%، وارتفع عدد العاملين في التمريض خلال الفترة نفسها من 134,632 ممرضاً إلى 172,483 ممرضاً بنسبة قدرها 28%، كما شهد عدد الصيدالنة ارتفاعاً نسبته 54% بعد أن بلغ عام 1436 هـ مقابل 15,317 عام 1432 هـ، وارتفع عدد العاملين في الفئات الطبية المساعدة بنسبة 37% خلال الفترة نفسها.

وللحد من هذه المشكلة والخسائر الناتجة عنها، ألزمت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية الممارسين الصحيين بالحصول على التأمين الإلزامي ضد الأخطاء المهنية الطبية، ضمن متطلبات الحصول على رخصة مزاولة المهنة التي تمنحها هيئة التخصصات الصحية بمدد تقدر بخمس سنوات أو ثلاث سنوات، وبالرغم من مضي عشر سنوات على تطبيق هذا القرار، إلا أن بعض الممارسين الصحيين لا يزالون يتعرضون لمشاكل نتيجة عدم التزامهم بتجديد الوثيقة وإطلاعهم على الاستثناءات التي تطبق على أخطاء ممارسة المهنة الصحية .

من جهته، أوضح مدير عام التسويق في شركة التعاونية للتأمين ماجد أحمد البهيتي أن عدد الممارسين الصحيين الذين يستفيدون من هذا التأمين قد زاد بنسبة 34% خلال السنوات الخمس الماضية، وبالتالي أصبحت قيمة وثائق الأخطاء الطبية التي توفرها ست شركات تأمين في المملكة حوالي 100 مليون ريال، مشيراً إلى أن أغلب الأخطاء الطبية في المملكة تحدث عادة بسبب العمليات الجراحية وفي الولادة.

وأضاف البهيتي، أن برنامج تأمين أخطاء ممارسة المهنة الطبية الذي تصدره التعاونية للتأمين يغطي قيمة التعويضات التي تحكم بها المحاكم أو الهيئات الشرعية على المؤمن له في حال تسببه في ضرر صحي للمريض ناتج عن الخطأ أو الإهمال أو السهو أثناء ممارسة مهنته، حيث تشمل التغطية الأساسية للوثيقة أي إصابة جسدية أو عقلية أو الداء أو المرض أو الوفاة لأي مريض بفعل يرتكبه المؤمن له في سياق عمله أو يكون على صلة بالمهنة الطبية التي يمارسها في المملكة.

وأكد البهيتي أنه بناء على المتطلبات النظامية والتعديلات التي أجرتها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لحدود التعويض المطلوبة لتأمين أخطاء المهن الطبية بالنسبة للممارسين الصحيين، فقد وضعت التعاونية خيارات للتغطية بحدود تبدأ من 100 ألف ريال، وتصل إلى مليون ريال لكل مطالبة أو لإجمالي المطالبات السنوية. وعن أهمية هذا التأمين، قال البهيتي إن وثيقة التأمين على الأخطاء الطبية تضمن حقوق المتضررين من الأخطاء الطبية حيث تعوضهم بالمبالغ التي تحكم بها المحاكم أو اللجان الشرعية نتيجة خطأ المؤمن له، وهي في الوقت نفسه توفر الحماية في مواجهة العواقب المالية الناتجة عن خطأ يُرتكب في سياق ممارسة المهنة الطبية، وتتميز الوثيقة أيضاً بتغطية مسؤولية المؤمن له تجاه الطرف الثالث عن جميع المبالغ المالية والتكاليف القانونية الصادرة بحقه. وينصح البهيتي الممارسين الصحيين بإبلاغ شركة التأمين عن أي مشكلة تقع نتيجة خطأ طبي فور علمهم بها، كما ينصحهم أيضاً بضرورة استمرارية الوثيقة وتجديدها في الوقت المحدد بدون انقطاع، لتفادي أي شكاوى محتملة والتي قد تظهر في وقت لاحق ولاسيما أن البت في مثل هذه القضايا يستغرق بعض الوقت، ولأنه في حال تبين وجود مشكلة صحية لدى المريض ناتجة عن خطأ طبي سابق خلال فترة الانقطاع، فقد لا يغطي التأمين الحالة حتى ولو كانت الوثيقة فعالة أثناء ظهور المشكلة في فترة لاحقة.



السفارة تتابع الاعتداء على سعودي في الكويت

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 رجب 1438 هـ - 12 إبريل 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=300023&CategoryID=5

الدمام: ناصر بن حسين 11-04-2017 11:36 PM

أكدت مصادر لـ«الوطن» أن السفارة السعودية في الكويت فتحت ملفاً لمتابعة قضية اعتداء مواطن كويتي على رجل أمن «سعودي»، يعمل في دوريات الأمن في محافظة الأحمدية قبل يومين، موضحة أنه جار التوصل إليه لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

التحفظ على الجاني

أبانت المصادر أن صحة رجل الأمن مطمئنة، ولم يصب بإصابات خطيرة جراء الضربات التي تلقاها، عقب مباشرته بلاغا من «آسيوي»، أفاد خلاله بحدوث مشادة كلامية بينه وبين المواطن الكويتي الذي اعتدى على رجل الأمن لاحقا. وذكرت المصادر أن الجاني تم التحفظ عليه من الأجهزة الأمنية، والتحقيق معه، مؤكدة أن السفارة تتابع القضية بتفاصيلها، وتعمل على الوصول إلى رجل الأمن السعودي المعتدى عليه، لمعرفة متطلباته للرفع بها إلى الجهات المعنية، مشيرة إلى أن عدد السعوديين في الكويت يصل إلى 140 ألف سعودي، يعملون ويدرسون وقيمون في دولة الكويت. علاقة وثيقة

أشارت المصادر إلى أن النظام يسمح للسعودي بالعمل في الأجهزة الأمنية الكويتية، سواء برتبة جندي أو ضابط صف، ومرحب بهم في القطاعات كافة، وذلك للعلاقة الوثيقة بين البلدين.

يذكر أن مقطع فيديو انتشر في مواقع التواصل الاجتماعي، يتضمن مشاجرة بالأيدي بين مواطن كويتي ورجل أمن، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا حتى تدخل عدد من الموجودين لفك الاشتباك.

ملفات المرضى في ممرات مستشفى فهد بالمدينة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=300019&CategoryID=5

المدينة المنورة: علي العمري 11:34 11-04-2017 PM
فوجئ عدد من المراجعين لقسم العيادات الخارجية في مستشفى الملك فهد العام بالمدينة المنورة، بعشرات من ملفات المرضى ملقاة على عربة في ممرات العيادات الخارجية قبالة المراجعين، معتبرين ذلك انتهاكا لحقوق وخصوصيات المرضى، إضافة إلى احتمالية تعرضها للسرقة. وأشاروا إلى ضرورة التدخل والتحقيق في حالة الفوضى التي شهدتها العيادات الخارجية والمتمثلة في إبقاء الملفات المرضية بهذا الشكل، وأمام ناظر المراجعين للعيادات. من جهته اكتفى المتحدث الرسمي لمديرية الشؤون الصحية بالمدينة المنورة حاتم سمان، بالقول «إنه سيتم معالجة المشكلة».



«مسن جدة» في المستشفى وحاله «صعبة».. وأحد أبنائه في

قبضة الشرطة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1438هـ - 13 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21276263>

جدة - «الحياة»
أعلنت المديرية العامة للصحة بجدة وصول المسن الذي احتجزه أبنائه في غرفة في جدة، إلى مستشفى الملك عبدالعزيز أول من أمس (الثلاثاء)، وذلك بعد أن حررته أجهزة الأمن السعودية. وقالت صحة جدة في تغريدة عبر حسابها في «تويتر» إن «الرعاية الصحية اللازمة ستقدم له»، في حين كشف المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل أن «المسن وجد في حال صحية صعبة جداً». وقال أبا الخيل في مقابلة تلفزيونية مساء أمس: «بعد انتشار مقطع المسن عبر تويتر، تم التنسيق مع الجهات الأمنية والهلال الأحمر، وحدد موقعه وتوجهت الجهات المختصة إليه وبعد وصولها كسرت السلاسل التي أغلق الباب بها (..) وهو الآن في المستشفى لتلقي العناية اللازمة». وأشار إلى أن المسن لا يتحدث كثيراً ويبدو أن لديه مشكلة نفسية بسبب المكان الذي وضع فيه، لافتاً إلى أن «شرطة مكة المكرمة ألقت القبض على أحد أبنائه وعمره 37 عاماً، وأحيل إلى جهة الاختصاص». وعن دور الوزارة حالياً، قال أبا الخيل: «دورها الآن يقتصر على متابعة حال المسن الصحية، ثم ترفع تقريراً عما إذا كان يسمح بإعادته إلى أسرته أم يحول إلى دار رعاية المسنين». وعن التحقيق وملاحقة المتسببين، أجاب: «هذا من اختصاص الجهات الأمنية».

مطالبة • شورية“ بفرض ضرائب على أصحاب الدخول الكبيرة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1438هـ - 13 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21274208>

الرياض - سعاد الشمراني

لم يمرر أعضاء مجلس الشورى مشروع نظام الضريبة الانتقائية مرور الكرام، وهو المشروع الذي دعت اللجنة المالية بالمجلس إلى الموافقة عليه، إذ استوقف الأعضاء عمومية المشروع وغموض المقصود بالمواد المنتقاة بعد التبغ والمشروبات الغازية واشتمالها منتجات أخرى في المستقبل لم يفصح عنها النظام. جاء ذلك خلال مناقشة المجلس تقرير اللجنة المالية بشأن نظام الضريبة الانتقائية، إذ طالبت اللجنة في توصيتها التي رفعتها إلى المجلس بالموافقة على مشروع النظام بصيغته المرفقة مع مراعاة نفاذ الاتفاق الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل صدور النظام.

واستغرب الأعضاء تمرير المشاريع الضريبية من دون تدقيق ومعرفة نسبة الضرائب على هذه المنتجات، في حين اعترض الدكتور أحمد الزيلعي على فرض ضرائب على المواطنين أياً كانت أشكالها، وقال إن الضرائب ورفع الدعم والرسوم مهما اختلفت أسماؤها أصبحت حديث الساعة، مطالباً بعدم الاستقطاع من المواطنين بأشكال عدة، وأن تخصص الرسوم والضرائب على أصحاب الدخول الكبيرة ومنهم أعضاء مجلس الشورى أنفسهم. وأضاف: «من يزيد دخله تقريباً على 200 ألف سنوياً يفرض عليه ضريبة وعلى التجار وأصحاب المصانع ورجال الأعمال.»

وانتقد خليفة الدوسري نظام الضريبة الانتقائية والمضافة وعرضه بطريقة غير مفهومة ليوافق عليه المجلس، مطالباً بمعرفة ما هي المنتجات التي ستفرض عليها الضريبة، وكما النسبة، وما هي أوجه الصرف، ومن الجهة التي ستحدد المواد المنتقاة، مشيراً إلى أن مجلس الشورى جهة تشريعية والمفروض ألا يفوتها لا كبيرة ولا صغيرة، وألا تترك هذه الأنظمة من دون توضيح حتى لا يكون هناك مجال للجهات التنفيذية لفرض ضرائب بنسب مختلفة على كل منتج يرونها.

وتساءل الدكتور عطا السبتي، عن كيفية التوفيق بين الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة المزمع تطبيقها، في حين استغرب الدكتور عبدالله المنيف إدراج ضريبة المستودع، وقال: «للمرة الأولى أسمع ضرائب على المستودعات وليس المنتجات»، داعياً اللجنة إلى تنقيح النظام وتفسير المصطلحات.

وقال الدكتور فايز الشهري في مداخلته، إن الضرائب على الدخول في الخليج تختلف عن السعودية، في حين يتم فرضها في السعودية وتكون على النسبة الكبرى من السكان وهم السعوديون عكس دول الخليج التي يقيم فيها أجانب أكثر ولذلك تعمم الضرائب، مطالباً بعدم الاستعجال في النظام. ويهدف مشروع نظام الضريبة الانتقائية إلى خفض نسبة استهلاك السلع الضارة والحد من استهلاكها، خصوصاً بالنسبة لصغار السن والناشئة، والحد من انتشار الأمراض بين مستهلكيها، وتشمل مشروبات التبغ، والمشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة، علاوة على تحقيق أهداف اقتصادية من خلال توجيه استهلاك أفراد المجتمع نحو السلع المفيدة، وتوجيه الموارد المالية المتحصلة من الضريبة لمشاريع تنموية وبرامج مفيدة منها خفض تكاليف العلاج.

وجاء النظام المقترح بناءً على الاتفاق الموحد بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي وافق عليها مجلس الشورى سابقاً.

وأعد المشروع بناءً على قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمتضمن أن تصدر كل دولة من دول المجلس قانوناً (نظاماً) محلياً للضريبة الانتقائية، على أن يعكس القانون الأحكام المشتركة الواردة في الاتفاق الموحد. إلى ذلك، استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم التي طرحوها أثناء مناقشة التقرير السنوي للهيئة العامة للمساحة، إذ طالب مجلس الشورى في قراره بسرعة الانتهاء من وضع المعايير والمواصفات الفنية الخاصة بالأعمال المساحية الجيوديسية والطبوغرافية، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية ومتابعة تنفيذها. ودعا المجلس في قراره الهيئة العامة للمساحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويق خدماتها المساحية ومنتجاتها الرقمية وبيعها وفقاً للأنظمة ومعالجة التأخير في أعمال المسح البحري وإنتاج الخرائط البحرية.

الموافقة على الانضمام لاتفاق
تحديد مسؤولية المطالبات البحرية

وافق مجلس الشورى في مستهل جلسته أمس، على مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة تركمانستان في مجال التعاون الأمني. كما أقر المجلس انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاق الدولي لتحديد المسؤولية عن المطالبات البحرية لعام 1976، والتعديلات التي تمت عليه، بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن الاتفاق، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون. ويتكون الاتفاق من 23 مادة، ويهدف إلى زيادة الاستثمارات في قطاع النقل البحري وتحقيق التوازن بين مصالح ملاك ومجهزي السفن في الاستثمار في صناعة النقل البحري، ومعالجة الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمتضررين، وتنظيم حقوق وواجبات ملاك السفن والمنفذين وحققهم في تحديد مسؤوليتهم عن المطالبات البحرية.



دعوات إلى رفع الدعم عن القمح والدقيق

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1438هـ - 13 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21274211>

الرياض - سعاد الشمراني
أعاد أعضاء مجلس الشورى أمس المطالبة برفع الدعم عن القمح والدقيق، معترضين على توصية لجنة المياه والزراعة بالمجلس التي تطالب بضرورة بقاء الدعم الحكومي للقمح بعد خصخصة مطاحن الدقيق لضمان وصول المنتج للمستهلك بالسعر المناسب. جاء ذلك خلال مناقشة المجلس لتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للحبوب للعام المالي 1436-1437هـ.
وكرر الدكتور سامي زيدان مطالبته برفع الدعم المشاع على القمح وتوجيهه للفقراء عبر حساب المواطن، إذ قدم زيدان مطالبته رسمياً تحت قبة الشورى بعد ما كانت تصريحاً سابقاً لصحيفة «الحياة»، قال: «على الأقل يبقى دعم الدولة للقمح بعد الخصخصة حتى يتم تفعيل برنامج حساب المواطن ثم يرفع الدعم نهائياً». وأضاف: «الدولة تتجه إلى نقلة نوعية بمصادر الدخل وأوجه الصرف، ومن أهم الأغراض المطلوبة هو رفع الدعم تدريجياً وتوجيه الفقراء لحساب المواطن حتى لا يكون مشاعاً». وأيده الدكتور فهد بن جمعة في مداخلته، وقال: «حينما يتم تخصيص مطاحن الدقيق سيحدد السعر العرض والطلب، وينبغي ألا نحدد قيمة السعر، إذ لا تجتمع الخصخصة مع الدعم الحكومي، وذلك لأنه سيؤدي إلى ضعف الإنتاجية ورداءة الجودة». بدوره، قال الدكتور خالد السيف، إن الهدف من إنشاء الصوامع ليس ليصل المنتج للمستهلك بالسعر المناسب بل لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين واستدامة الزراعة والتي هي المكون الأساسي للبيئة. وطالب الأمير خالد آل سعود بتوفير 50 في المئة من متطلبات السوق المحلي للقمح من المزارعين المحليين، في حين لاحظ الدكتور فيصل آل فاضل، عدم وجود عناصر نسائية إدارية في المؤسسة العامة للحبوب، ورأى الدكتور محمد العقلاء أنه ليس من المناسب إسناد مهمة الخزن الاستراتيجي للقمح لجهة تنفيذية، وذلك لأن 45 في المئة من موظفيها من الأجانب، وقال: «مع احترامي لهم ولكن الخزن الاستراتيجي مسؤولية أمنية سياسية اجتماعية وليس من المستحب إسنادها لهم».

«الاجتماعية»: 15 يوماً لتحديث بيانات ذوي الإعاقة و«الضمان»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1438هـ - 13 إبريل 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/21274209>

الرياض - سعاد الشمراني
قبل 15 يوماً من إغلاق باب التحديث، أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن 1.007.248 مستفيداً من الرعاية الاجتماعية (ذوي الإعاقة والضمان الاجتماعي) حدثوا بياناتهم إلكترونياً عبر بوابة الوزارة، إضافة إلى فروعها في المناطق، وذلك بدءاً من إعلان تلقي طلبات التحديث مطلع صفر من العام الماضي حتى (الإنهاء) الماضي.
وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل، أن بيانات المحدثين تنقسم إلى 3 أقسام، أولها مستفيدو الضمان، الذين شكلوا حوالي 71 في المئة من إجمالي من حدثوا بياناتهم، أما الثاني فهم مستفيدو الرعاية، وبلغت نسبتهم حوالي 18 في المئة، والثالث يجمع بين القسمين السابقين، وهم مستفيدو الرعاية والضمان معاً، وبلغت نسبتهم حوالي 11 في المئة.
وأضاف أن الإناث شكلن النسبة الأعلى بحوالي 59 في المئة ممن حدثوا بياناتهم بـ594.17 مستفيدة، بينما بلغ الذكور 413.074 بـ41 في المئة، مشيراً إلى أن تحديث بيانات المستفيدين، الذي يستمر حتى غرة شعبان المقبل، يتم وفق آلية تتميز بالدقة، وتراعي ظروف المستفيدين، وتساعد على إتمام عملية التحديث، والوصول إلى غير القادرين منهم لخدمتهم في مواقعهم.
ولفت إلى أن الوزارة تسعى لرفع مستوى جودة الخدمة المقدمة، وبناء آلية تواصل مستقبلية فعالة مع جميع المستفيدين من خدماتها، تحقيقاً لرسالتها في الوصول إلى المستفيدين أينما كانوا، وتفعيل وسائل التواصل المباشر مع مستفيدي الضمان والرعاية الاجتماعية، والوصول لهم في أي وقت، وبشكل ميسر وسهل. وبيّن أنه من خلال توزيعهم على المناطق الإدارية للمملكة، جاءت مكة المكرمة الأعلى لناحية عدد المستفيدين، وبلغت نسبتهم حوالي 20.5 في المئة من إجمالي من حدثوا بياناتهم على مستوى المملكة، تلتها الرياض بـ16 في المئة، ثم الشرقية بـ13.5 في المئة، فيما حلت عسير في المرتبة الرابعة بـ11.5 في المئة.
وجاءت جازان في المرتبة الخامسة بـ8.8 في المئة، تلتها المدينة المنورة بـ6.9 في المئة، ثم القصيم بحوالي 4.7 في المئة.
فيما حلت حائل في المرتبة الثامنة بـ4.6 في المئة، تلتها تبوك بـ3.4 في المئة من الإجمالي، بينما جاءت نجران بالمركز العاشر. وشكل من حدثوا بياناتهم فيها حوالي 3.1 في المئة من إجمالي المحدثين، تلتها الجوف بـ2.5 في المئة، بينما جاءت الباحة في المركز الـ12 بـ2.4 في المئة، وأخيراً حلت الحدود الشمالية في المركز الـ13 بـ2.1 في المئة.



تأجيل قضية عدم صرف رواتب 42 موظفة من شركة إعاشة للمقاصف

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 رجب 1438هـ - 13 إبريل 2017م
<http://www.al-madina.com/article/518751>

سعد آل منيع
أجلت الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، يوم أمس الأربعاء، جلسة قضية شكوى موظفات ضد شركة متعهدة بإعاشة المقاصف المدرسية لعدم صرف مستحقاتهن منذ أكثر من 6 أشهر، إضافة إلى مخالفات في عدم تسليمهن عقوداً للعمل وتسجيلهن في التأمينات الاجتماعية برواتب تختلف عما يتقاضونه، وفي تطور جديد في القضية ارتفع عدد المتقدمات بشكاوى إلى 42 موظفة، حيث تقرر أن تعقد جلسة بعد ثلاثة أسابيع.

وبينت مصادر للمدينة أن عدد الموظفات المتضررات ارتفع من 35 إلى 42 موظفة، وقد حضر محامي الشركة، الذي قدم رد على الدعوى المقامة من الموظفات المتضررات ضد الشركة، وطالب برد الدعوى، حيث رفض الطلب وطالبت اللجنة بسرعة تسليم الموظفات لحقوقهم، التي يطالبون بها الشركة.

وبينت إحدى الموظفات المتضررات أن عندما علمت الشركة أنها تقدمت بالشكوى للهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة تم إبلاغي من قبل إحدى الموظفات بالشركة أنه تم فصلي بسبب الشكوى، التي تقدمت بها، وهذا يعتبر فصلاً تعسفياً يعاقب عليه النظام، بالإضافة إلى أن رواتبي لم أستلمها منذ أكثر من ستة أشهر.

أما موظفة أخرى فقالت: أعداد الموظفات المتضررات من عدم تسلم رواتبهم، اللاتي تقدمن بشكوى للهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة يرتفع عند كل جلسة تعقد، وهذا يدل على أن الشركة تتلاعب بمصير الموظفات السعوديات، وتقوم بفصلهن وتشغيل موظفات أجنبيات مكان السعوديات ونحن نطالب بأن يكون هناك موقف حازم مع الشركة وإيقاف الحاسب الآلي للشركة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية ورصد التلاعب الذي تقوم به الشركة.

يذكر أن المدينة تابعت قضية الموظفات السعوديات ونشرت تقريراً تحت عنوان «35 موظفة سعودية يطالبن برواتبهن من شركة إعاشة للمقاصف المدرسية».

3 نقاط فجرت قضية الموظفات
عدم صرف مستحقاتهن منذ أكثر من 6 أشهر.
عدم تسليمهن عقوداً للعمل.
تسجيلهن في التأمينات برواتب تختلف عما يتقاضينه.



«الشورى»: الداخلية وضعت منظومة أمنية تقنية محكمة

لضبط الحدود

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 رجب 1438 هـ - 13 إبريل 2017م
<http://www.al-madina.com/article/518750>

واس - عرعر
أشاد وفدٌ من مجلس الشورى، بالمنظومة الأمنية والتقنية والبشرية التي وضعتها وزارة الداخلية؛ لضبط المنطقة الحدودية مع العراق. وكان وفدٌ من أعضاء وعضوات مجلس الشورى زار أمس، قيادة حرس الحدود بمنطقة الحدود الشمالية، بحضور معالي مدير عام حرس الحدود الفريق عواد البلوي.

وأطلعوا خلال الزيارة على موجز عن المنظومة الأمنية لحرس الحدود، ابتداءً من الهيكلة، ومهامهم، وواجباتهم، ومناطق المسؤوليات العملية، وأساليب التهريب والتسلل، إضافة لمكونات منطقة العمليات البرية، ونظام خادم الحرمين الشريفين لأمن الحدود بالمنطقة الشمالية. وقام الوفد بزيارة مركز سوف الحدودي، الواقع بين الحدود السعودية العراقية، مطلعين على جميع الإمكانيات البشرية والآلية التي كانت سداً منيعاً لأيّ تهديد لأمن الوطن من الخارج. كما قال نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد أمين أحمد: إنها فرصة لأعضاء المجلس؛ لكي يطلعوا على الجهود العظيمة التي تقوم بها بلادنا للذود عن حياض الوطن، وحماية حدود المملكة، وقال عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله الشيخ إن المشروعات الأمنية مشروعات جبّارة وكبيرة. وأشاد عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله المنيف بإمكانيات حرس الحدود الكبيرة في ظل تسخير التقنية والكوادر البشرية.



اتفاقية لتنظيم استقدام وتوظيف العمالة الفلبينية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 رجب 1438 هـ - 13 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/518743>

واس - الرياض أقرت المملكة ممثلة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مع جمهورية الفلبين ممثلة في وزارة العمل والتوظيف أول من أمس بمدينة الرياض، اتفاقية تعاون، لتنظيم استقدام وتوظيف العمالة من الفئة العامة، بهدف تعزيز المصالح المشتركة بحماية حقوق كل من أصحاب العمل والعمال من الفئة العامة، وتنظيم العلاقة التعاقدية بينهما. ووقع الاتفاقية كل من وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي بن ناصر الغفيس، ووزير الخارجية الفلبيني المكلف إنريكي مانالو. من جهة أخرى، تم الاتفاق على المراحل النهائية لنظام التوثيق الإلكتروني، والذي يربط مكاتب الاستقدام السعودية بالمكاتب الفلبينية، وذلك ضمن برنامج «مساند»، بحيث تصبح عملية التعاقد مع العمالة المنزلية إلكترونية. نصوص الاتفاقية

تستمر لمدة خمس سنوات

ضبط تكاليف الاستقدام في كلا البلدين

تبسيط نظام الاستقدام

استقدام العمالة عبر وكالات أو مكاتب أو شركات الاستقدام المرخصة

تسهيل فتح حساب بنكي باسم العامل من لإيداع راتبه

السعي لإيجاد آلية لتقديم المساعدة للعمالة على مدار الساعة.

والد المعنفة دارين لـ «عكاظ»: أنا ضحية.. وطلقتي الأخرى تعنف ابني

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1438هـ - 13 إبريل 2017م
<http://okaz.com.sa/article/1539697>

أروى خشيفاتي (جدة)

arwa_okaz@

تصاعدت قضية أسرة المعنفة (دارين) التي أثارت الرأي العام السعودي خلال الأشهر الماضية، وأخذت منعطفاً جديداً، إذ أدلى والدها أحمد حركة بمعلومات لـ «عكاظ» عن حقيقة ما تعرض له أطفاله من الخطف والتعذيب والتنكيل. وأوضح أن قضية ابنته (دارين) من طليقته العربية لا تزال في أروقة القضاء، إذ تشهد مفاجآت كثيرة سيفصح عنها بعد نطق القضاء.

وقال: لم أر طفلي ماهر وباسم من طليقتي السعودية منذ ثمانية أشهر، إذ كان جدهما لأمهما يماطل في مواعيد الزيارات، رغم أن المحكمة حكمت بزيارة واحدة كل أسبوعين.

أضاف: عندما تسلمت طفلي في موعد الزيارة، اكتشفت آثار عنف وضرب وعض على أجزاء من جسميهما، إذ أكدا لي أن هذه الآثار من والدتهما وبعض أخوالهما وأنهما يتعرضان دوماً للترهيب والتهديد.

وأكد أنه تقدم ببلاغ حينها لمركز الشرطة، لتسجيل شهادة الطفلين ماهر (6 أعوام) وباسم (5 أعوام) وإثبات العنف بمحضر رسمي، كما تم توثيق الحالة بتقرير صادر عن مستشفى الولادة والأطفال بمكة المكرمة، مشيراً إلى أنه امتنع لمدة أسبوعين عن تسليم الطفلين لوالدتهما؛ خوفاً عليهما من العنف، الأمر الذي استغله والد طليقته السعودية في الترويج لمقاطع وصور لاتهامه بتعنيف أطفاله لتحقيق مكاسب شخصية - على حد قوله.

الإساءة والعلاقات الأسرية تتصدران المشهد ارتفاع بلاغات مساندة الطفل 12%.. ومكة تتصدر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1438هـ - 13 إبريل 2017م
<http://okaz.com.sa/article/1539728>

زين عنبر (جدة)

@zain_anbar

تصدرت منطقة مكة المكرمة تلبها الرياض المناطق التي ترد منها بلاغات من خط مساندة الطفل خلال الربع الأول من العام الحالي، وكشفت الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتور دة مها المنيف ارتفاع عدد البلاغات الواردة لخط مساندة الطفل خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 12% عن بلاغات الربع الأول من العام الماضي 2016.

وبينت أن البلاغات في خط مساندة الطفل جاءت بين الإساءة والعنف والعلاقات الأسرية والأمور المدرسية، وأسباب أخرى مشيرة إلى أن النسبة الأكبر استحوذت عليها بلاغات الإساءة والعنف، ويعتزم برنامج الأمان الأسري الوطني إصدار التقرير السنوي لخط مساندة الطفل لعام 2016 خلال الفترة القادمة.



ربط إلكتروني بين 7 جهات حكومية وخاصة لرفع السعودية في القطاع الصحي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 رجب 1438 هـ - 13 إبريل 2017م

http://www.aleqt.com/2017/04/12/article_1168761.html

أبلغ "الاقتصادية" مسؤول في وزارة الصحة، عن بدء الوزارة الربط الإلكتروني مع أكثر من سبع جهات حكومية وخاصة ذات العلاقة، وذلك لرفع نسب التوظيف والتوظيف في منشآت القطاع الصحي الخاص. وأضاف المسؤول - فضل عدم ذكر اسمه - أن هذه الجهات تضمنت: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، صندوق الموارد البشرية "هدف"، وزارة الداخلية ممثلة في مديرية الجوازات، مكاتب العمل في المناطق، والغرف التجارية، والبوابة الوطنية للتوظيف، وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية. من جهته، قال الدكتور أحمد بالغصون، نائب رئيس لجنة الخدمات الصحية في غرفة جدة، إن عملية الربط التي من المقرر أن تستكمل مع المنشآت الصحية الخاصة خلال الأيام القليلة المقبلة، من شأنها القضاء على كثير من الظواهر السلبية في المنشآت الصحية حول المملكة، مثل التوظيف الوهمي، وتشغيل العمالة المخالفة، أو تشغيل الكفاءات غير المؤهلة. وأوضح، أن الوزارة بدأت مطلع الأسبوع الحالي، الربط مع ثلاث منشآت صحية كبرى في الرياض كخطوة أولى لمعرفة جوانب القصور في الربط، ومن المقرر أن تستكمل عملية الربط على مستوى جميع المنشآت في المملكة خلال الأيام والأسابيع القليلة المقبلة، معتبرا أن هذه الفترة مهلة ذهبية أمام المالكين والمستثمرين في القطاع لتعديل أوضاعهم واستقطاب أكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية.

العمل المؤسسي التجاري للمرأة.. متى؟!

المصدر: جريدة الحياة الأحد 20 جماد ثاني 1438 هـ - 19 مارس 2017م

<http://www.alriyadh.com/1584190>

راشد محمد الفوزان

حين نستعرض حجم البطالة في المملكة نجد أنها ارتفعت إلى مستويات 12,1% من 11,6% بين عامي 2015 و2016 وفق إحصاء الهيئة العامة للإحصاءات، وأصبح عدد العاطلين عن العمل بنهاية الربع الثالث 2016 بلغ 693,784 فرداً، النساء منهم 439 ألفاً أي 63% من حجم البطالة، وقد يكون العدد أكبر من ذلك، وهذا الاتجاه الصاعد يعني، قلة فرص العمل وتراجعها وأيضاً زيادة حجم القوى العاملة، ولكن أكثر وضوحاً، إن فرص العمل لن تأتي إلا من مسارين أساسيين وجوهريين، وهما العمل بالقطاع الخاص أو العمل الحر، وسأركز هنا على العمل الحر خاصة المرأة، الذي لازلنا ننزوي ونخل من طرح فرص عمل حقيقة لها، وأضع هنا الكرة أمام "وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، فما المانع من فتح مجال العمل للمرأة بالعمل الحر بعمل مؤسسي حقيقي، ولكي أكون أكثر وضوحاً وعملياً في فرص العمل الحر المتاحة، لماذا لا يفتح لها المجال بفتح محل تجاري أو بوتيك أو معرض في مجال "الملابس النسائية، الأحذية، الذهب، الأكسسورات، الصيدليات، الحلويات بكل ما تحمل من تفاصيل، محلات الورود، الديكور، الستائر، المفروشات، الساعات، العطور، الأقمشة النسائية، المطاعم كتملك لها" عشرات الأعمال الحرة الممكن أن تطرح للمرأة، وهي تعاني التحدي بقلة فرص العمل، وهذا ما يجب أن يكون بتنسيق ودعم بين وزارتي العمل وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فالأولى منظم ومشروع، والثاني ممول وداعم فني وإداري ومالي لهن.

حين نجد عمل "الأسر المنتجة" كأننا نحاول الاختباء والمدارة عن فتح محلات تجارية واضحة وصريحة لهن، ونكتفي بعربة نقل لبيع المواد الغذائية الخفيفة أو غيرها، أو البيع من المنازل وغيره، لماذا لا نشرعها بتنظيم وتمويل، والمرأة أثبتت قدرتها ونجاحها أكثر من الرجل، وأستند هنا على تصريح الدكتور إبراهيم الشافي، مدير عام برنامج التوطين الموجه في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية "إن السيدات أفضل من الرجال في دوران العمل والإنتاجية وعدم التسرب" هذا التصريح الواضح والصريح يبين أن المرأة لدينا تحتاج من وزارة العمل وهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل من له علاقة في منحها فرص العمل سواء بالقطاع الخاص أو الحر، وهذا ما يضع الكرة بين أيديهم وليس التقصير من توفر العدد أو القدرة أو غيرها هي تحتاج "الفرصة والدعم والمحفز والحماية لها" وهذا ما يجعلنا أمام قدرة عمل معطلة بسبب أن الفرصة غير متاحة بعدالة وكفاية.

الأحكام الابتدائية.. متى يكون التنفيذ معجلاً؟!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 رجب 1438 هـ - 9 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/518005>

راشد محمد الفوزان

حين نستعرض حجم البطالة في المملكة نجد أنها ارتفعت إلى مستويات 12,1% من 11,6% بين عامي 2015 و2016 وفق إحصاء الهيئة العامة للإحصاءات، وأصبح عدد عاطلين عن العمل بنهاية الربع الثالث 2016 بلغ 693,784 فرداً، النساء منهم 439 ألفاً أي 63% من حجم البطالة، وقد يكون العدد أكبر من ذلك، وهذا الاتجاه الصاعد يعني، قلة فرص العمل وتراجعها وأيضاً زيادة حجم القوى العاملة، ولكن أكثر وضوحاً، إن فرص العمل لن تأتي إلا من مسارين أساسيين وجوهريين، وهما العمل بالقطاع الخاص أو العمل الحر، وسأركز هنا على العمل الحر خاصة المرأة، الذي لازلنا ننزوي ونحجل من طرح فرص عمل حقيقة لها، وأضع هنا الكرة أمام "وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، فما المانع من فتح مجال العمل للمرأة بالعمل الحر بعمل مؤسسي حقيقي، ولكي أكون أكثر وضوحاً وعملياً في فرص العمل الحر المتاحة، لماذا لا يفتح لها المجال بفتح محل تجاري أو بوتيك أو معرض في مجال "الملابس النسائية، الأحذية، الذهب، الأكسسورات، الصيدليات، الحلويات بكل ما تحمل من تفاصيل، محلات الورود، الديكور، الستائر، المفروشات، الساعات، العطور، الأقمشة النسائية، المطاعم كتملك لها" عشرات الأعمال الحرة الممكن أن تطرح للمرأة، وهي تعاني التحدي بقلة فرص العمل، وهذا ما يجب أن يكون بتنسيق ودعم بين وزارتي العمل وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فالأولى منظم ومشروع، والثاني ممول وداعم فني وإداري ومالي لهن.

حين نجد عمل "الأسر المنتجة" كأننا نحاول الاختباء والمداراة عن فتح محلات تجارية واضحة وصريحة لهن، ونكتفي بعربة نقل لبيع المواد الغذائية الخفيفة أو غيرها، أو البيع من المنازل وغيره، لماذا لا نشرعها بتنظيم وتمويل، والمرأة أثبتت قدرتها ونجاحها أكثر من الرجل، وأستند هنا على تصريح الدكتور إبراهيم الشافي، مدير عام برنامج التوظيف الموجه في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية "إن السيدات أفضل من الرجال في دوران العمل والإنتاجية وعدم التسرب" هذا التصريح الواضح والصريح يبين أن المرأة لدينا تحتاج من وزارة العمل وهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل من له علاقة في منحها فرص العمل سواء بالقطاع الخاص أو الحر، وهذا ما يضع الكرة بين أيديهم وليس التقصير من توفر العدد أو القدرة أو غيرها هي تحتاج "الفرصة والدعم والمحفز والحماية لها" وهذا ما يجعلنا أمام قدرة عمل معطلة بسبب أن الفرصة غير متاحة بعدالة وكفاية.

في سوق العمل... السعودي خارج المنافسة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 رجب 1438هـ - 10 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Jamal-Bnoon/21217712>

جمال بنون

هل مر عليك خبر إعلان وظائف في الصحف السعودية يقول: «مطلوب موظفين سعوديين» أو «الأفضلية للسعوديين» أو «للسعوديين فقط». هذه الصيغة نقرأها منذ أكثر من 30 عاماً في الصحف وعلى جدران كثير من المحال، وبعد نشر الإعلان، حينما نتقدم للوظيفة نكتشف أنها ذهبت لوافد قدم بتأشيرة عامل، والسر من الإعلان أنها كانت فقط ليقرأها المسؤولون في وزارة العمل ويتأكدوا أنه بالفعل لم يتقدم أي سعودي لهذه الوظيفة، وليس من أجل توظيف السعوديين. لا أقول إنها طريقة ذكية للتحايل على وزارة العمل والجهات المعنية، ولكن لأن وزارة العمل كانت تصدق الشركات التي تزعم أنه لم يتقدم للوظيفة أي سعودي، وهكذا بقي السعودي «مهمشاً» كل هذه العقود، وبقيت وزارة العمل تصدق الشركات مثلما يروج محترفو الكذب مطلع «نيسان» (أبريل).

لو أننا جمعنا عدد المرات التي قيلت فيها كلمة «سعودي» في الصحف أو على لسان المسؤولين عن التوظيف في وسائل الإعلام وغيرها، فستكون ضعف عدد العمالة الوافدة الموجودة وربما أكثر، إلا أن الأرقام الأخيرة التي أصدرتها الهيئة العامة للإحصاء في تقريرها عن سوق العمل لعام 2016. أولاً يجب أن نشيد بجهود هيئة الإحصاء، لأنها تساعد الباحثين والمهتمين في معرفة تفاصيل واتجاهات البلد ومعالجة الخلل. والشيء المفرح أن نشرة سوق العمل ستصدر بصفة دورية، وهي ربع سنوية، كما أن أسلوب وتفصيل نسبة المشتغلين والمتعطلين في كل منطقة هي التي كنا نطالب بها من قبل.

تعالوا نعود إلى التقرير، إجمالي عدد المشتغلين في المؤسسات الحكومية والأهلية، نحو 14 مليون عامل، نصيب العمالة الوافدة منها نحو 11 مليون وظيفة، ونصيب السعوديين ثلاثة ملايين وظيفة، لكم أن تتخيلوا من 31 مليون نسمة، يعمل فقط ثلاثة ملايين، وأشار التقرير إلى أن الباحثين عن العمل من السعوديين بلغ 917 ألف باحث عن العمل، ونسبة النساء الباحثات عن العمل تفوق الذكور، إذ بلغ عددهن نحو 740 ألف باحثة عن عمل، ونسبة الذكور الذين يعملون تبلغ نحو 67 في المئة، أما النسبة المتبقية، وهي 33 في المئة، فللإناث، وإذا اقتطعنا من ثلاثة الملايين موظف سعودي نحو مليون و400 ألف، وهؤلاء يحسبون موظفي الدولة، ويخضعون لنظام الخدمة المدنية، سيبقى لدينا مليون و600 ألف موظف في القطاع الخاص، في المقابل هناك 11 مليون وافد بالتمام والكمال، جميعهم يعملون في القطاع الخاص، فهل يعقل هذا؟ هذا يعني أن جميع من تم استقدامهم يعملون في وظائف، إذا كان يوجد متعطلون في الوافدين فهم أولئك الذين قدموا للزيارة أو مرافقين، أو غيرهم من الجاليات المقيمة منذ سنوات ولم ينظر في أحوالهم أو أنهم يشتغلون أعمالاً حرة، وهؤلاء يزيد عددهم على مليوني وافد، مع جنسيات أخرى تستضيفهم السعودية لطرواف سياسية.

من المفارقات الغريبة التي لاحظتها في التقرير، أن توظيف الفئة العمرية من 15 - 19 عاماً مرتفعة لدى السعوديين في شكل لافت، بلغ مجموعهم أكثر من 72 ألف موظف، بينما لدى الوافدين بلغت فقط 2500 موظف، كنت أود أن أسأل أليست هذه السن العمرية هي مرحلة التحصيل الدراسي وليس البحث عن عمل، إلا إذا كان يعول أمّاً أو أباً عجوزاً، أو أبواه مطلقان فيتحمل مسؤولية نفسه، وهذا مؤشر يهتم وزارة التنمية الاجتماعية لدرس أوضاع الفتيان الذين يلتحقون بالعمل في سن مبكرة، الأمر الآخر، وهو مؤشر أيضاً يحتاج إلى درس، وهو المرحلة العمرية التي يتنافس فيها الشباب لانطلاق حياتهم الوظيفية لبناء مستقبلهم، إذ يلاحظ في المرحلة العمرية من 20 - 24 عاماً، يعمل فيها 362 ألف سعودي، فيما تلاحظ أن النسبة مرتفعة لدى الإخوة الوافدين بنسبة عالية في مرحلة السن نفسها، وهي 765 ألف موظف، الشيء اللافت هو الذين يعملون في المرحلة العمرية من 25 - 44 عاماً، وهي أيضاً مرحلة سن مهمة لبناء المستقبل، وبناء الأسرة والاهتمام بمستقبلهم، عدد السعوديين الذين يعملون في هذه السن نحو مليوني سعودي فقط، بينما في جانب الوافدين يعمل ستة ملايين وافد فيها، أعتقد أن هذا الأمر يحتاج من الجهات المختصة معرفة نوعية الوظائف المتاحة هنا

للإخوة الوافدين، ولا يقبل عليها السعوديون، سيلاحظ المراقب للتقرير أن معظم الوظائف الموجودة في سوق العمل، حصة السعودي الثلث، فيما يكون الثلثان للوافدين، وهذا يعني أن سيطرة كثير منهم على مفاصل المناصب الإدارية وغيرها من الخدمات والفرص الوظيفية، تعطى الأولوية للوافدين وأبنائهم وعوائلهم، فيما يحصل السعودي على النسب الضئيلة، وما يتبقى من الوظائف أو بقوة النظام من الجهات المختصة تذهب للسعوديين، وهذا على مضض من القطاع الخاص، إن لم تمارس كل أنواع التوظيف والتشغيل، أو تستفيد من المادة 77 في وزارة العمل، حق الفصل للموظف. ووفق السجلات الإدارية التي اعتمد عليها فريق المسح الميداني، فإن أعلى نسبة للمشتغلين السعوديين كانت في الفئة العمرية 30 - 34 إذ حصدت نسبة 18 في المئة، وهذا مقبول، لأنها تمثل السن التي يتخرج فيها الشاب من الجامعة، أو أنه أنهى دراسته العليا، إلا أنه لا يزال يواجه صعوبة، نتيجة أن الوافد يتغلب عليه بأجور مخفضة وتكاليف أقل في التوظيف، حتى من ناحية استقطاع التأمينات والتأمين الصحي، فشركات التأمين تكسب مبالغ طائلة من التأمين على الوافدين لأنها تأمينات طبية صورية وليست حقيقية، لهذا تتنافس الشركات في تقديم العروض المخفضة، ويقوم هو شخصياً باختيار شركة التأمين، بينما السعودي تدفع الشركة حصة عنه، كما أنها تختار شركة تأمين ذات جودة عالية وسعرها مرتفع، لأنه يؤمن على أبنائه وزوجته ووالديه، ويحصل على بدل محروقات ومواصلات، وفي معلومات عن إجمالي المشتغلين بحسب الجنس والجنسية موزعة على المناطق، جاءت منطقة الرياض برقم مخيف يدل على أن فوضى سوق العمل لديها تشكل قلقاً للمسؤولين، تخيلوا مقابل 663 ألف موظف سعودي يعملون في القطاع الخاص، ثلاثة ملايين وظيفة يشغلها وافدون، وتليها منطقة مكة المكرمة، إذ يشغل الذكور السعوديون 395 ألف وظيفة، يقابلها مليون و900 ألف وظيفة يعمل فيها وافدون، وتحل المنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة من حيث فرص العمل للوافدين، إذ يعمل فيها مليون و700 ألف وافد، مقابل 422 ألف سعودي.



نظام لحقوق كبار السن!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/518143>

عبدالله الجميلي

(*كِبَار السِّنِّ) شريحة مهمة أَقْنَت سنين عمرها في خدمة دينها ووطنها ومجتمعها، وأولئك لهم حقوق واجبة على المجتمع ومؤسساته المعنية حكومية كانت أو مَدَنِيَّة، ولاسيما مَنْ كان منهم خارج رعاية أسرته، أو يعاني (صحياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً!)

لذا أقترح أن يكون هناك (هيئة أو جمعية لرعايتهم وحمايتهم) تحت مظلة (الشؤون الاجتماعية)، يشارك في دعمها القطاع الخاص، تكون مهمتها تقديم المساعدة للمُسِنَّين ذكوراً وإناثاً في شتى المجالات من خلال برامج رعاية وحماية تعتني بهم، وتدمجهم بالمجتمع، وتفيد من خبراتهم، تحت شَعَار (شُكراً كبار السن)، على أن يكون لتلك الهيئة أوقاف واستثمارات تضمن دَيْمُومَةَ أعمالها وبرامجها!

*السطور أعلاها حملها مقال احتضنته هذه الزاوية في الـ (11 من مايو 2016م)، وجاء تحت عنوان: (#حقوق كبار السِّنِّ)، وقد تذكرته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - بحسب صحيفة المدينة يوم الأربعاء الماضي - تطرح مسوَّدة (مشروع نظام حقوق كبار السن)، عبر بوابة (شَارِكَا القَرَار)، وتدعو المختصين لإبداء ملحوظاتهم على المشروع قبل الـ (21 من رجب الحاضر).

*وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة «الدكتور نايف بن محمد الصبحي»، أكد بأن النظام المقترح يتكون من (18 مادة)، ويهدف إلى تعزيز مكانة كبار السن، والحفاظ على أمنهم وسلامتهم، وحماية حقوقهم والحفاظ عليها، ورعايتهم رعاية أسرية ومجتمعية، وكذلك إشراك الجهات الحكومية، والقطاع الخاص والأهلي في تقديم البرامج والخدمات لهم.

*وهنا هذه دعوة للمهتمين للمشاركة الفاعلة في دراسة المشروع وتقييمه، وتزويد القائمين عليه بالمرئيات التي تجعله قادراً على فرض حقوق كبار السن وتجويد ما يُقدّم لهم من خدمات، وذلك من خلال زيارة الرابط التالي :
(http://sd.mlsd.gov.sa/ar/qarar)!
* أخيراً ما أتمناه سرعة اعتماد المشروع، وتطبيقه على أرض الواقع، وأكّرر على أهمية أن تدعمه جمعية خيرية، وأوقاف واستثمارات تُصرف عليه، وتضمن ديمومة عطائه.



مصادقية إحصاءات البطالة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 رجب 1438هـ - 11 إبريل 2017م

<http://www.alriyadh.com/1584738>

فهد محمد بن جمعة

أكدت نشرة سوق العمل الربع الرابع/2016 الخميس الماضي، أن حالة سوق العمل أسوأ مما كانت عليه في الربع الثالث/2016، بارتفاع معدل البطالة السعودية من 12.1% في الربع الثالث/2016 إلى 12.3% في الربع الرابع/2016، بدون ذكر عدد العاطلين التي أرجعته إلى مسح القوى العاملة في الربع الثالث/2016، حيث لم ينشر مسح الربع الرابع/2016، رغم تغير القوى العاملة من ربع إلى ربع، حيث ارتفعت من (5661554) في الربع الثاني/2016 إلى (5715363) في الربع الثالث/2016، وبناكيد أنها تغيرت في الربع الرابع. فلا يمكن حساب عدد العاطلين (696371) في الربع الرابع من قوة العمل في الربع الثالث بدون أن يحدث تشويه للمعلومة. (Bias)

كما أن النشرة أوضحت أن عدد المشتغلين السعوديين في الربع الرابع بلغ (3061397) من السجلات الإدارية أي بتراجع حاد نسبته (39%) أو (1960182) مقارنة بعدد المشتغلين في الربع الثالث/2016، كيف حدث ذلك؟ علماً أن المشتغلين لا يشمل المشتغلين في القطاعات العسكرية والأمنية والعاملين خارج المنشآت، هل سببه تغير المصادر الإحصائية بالاعتماد على سجلات التوظيف والمفروض دائماً المصدر الأول لإعداد إحصاءات المشتغلين الرسميين، وإلا حدث خلط بين العمالة الرسمية والخفية وارتفاع معدل هامش الخطأ.

كما أنها أوضحت أن عدد السعوديين والسعوديات الباحثين عن عمل بلغ (917563) في الربع الرابع/2016، وهذا يعني أنه بعد مضي أربعة أسابيع على بحثهم سيصبحون عاطلين حسب تعريف البطالة، فهل هذا يعني أن البطالة السعودية ستتجاوز 24% في الربع الأول/2017م تحت فرضية استمرار معدل البطالة في الربع الرابع/2016م، حيث قفز فجأة عدد المشتغلين غير السعوديين من (7355120) في الربع الثالث إلى (10883335) في الربع الرابع/2016م أي بزيادة نسبته 32.4% فقط في غضون ثلاثة شهور، كيف حدث ذلك؟

إن المنهجية الإحصائية العلمية والاحترافية تفرض نفسها عند جمع المعلومات من مصادرها الثانوية أولاً، ثم من مصادرها الأولية (المسوحات) عندما لا تتوفر حتى يكون هامش الخطأ ما بين 5% و10% وعالية المصادقية (Validity). كما أنه لا يجوز مقارنة البيانات إلا على فترات مستقلة وغير متداخلة، وإلا أصبحت تلك الإحصائيات مشوهة، ولا تعكس اتجاه البطالة أو المتغيرات التي تحدث في سوق العمل بين فترة وأخرى.

لذا نحتاج إلى توضيح وبكل شفافية ما جاء في نشرة الربع الرابع/2016م من تباين كبير وعدم نشر عدد العاطلين والقوى العاملة ولا منهم خارجها في الربع الرابع/2016م حتى نتأكد من دقة هذه المعلومات ونفهم الأسباب من وراء ذلك، إذا ما كان ذلك عائد إلى أخطاء إحصائية فنية، للوضع الاقتصادي، أو السياسات العمالية.

هاجس المتقاعدين والعجز في الصناديق

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 رجب 1438 هـ - 4 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Akel-II-Akel/21107662>

حسين أبو راشد

أضحى العجز في صناديق التقاعد المدني، والعسكري، والتأمينات يمثل هاجس قلبي لغالبية المتقاعدين، الذين يعولون على رواتبهم الشهرية في تدبير سير حياتهم، وحياة أسرهم، بل ويصابون بقلق كبير خاصة عند تأخر صرف مرتباتهم ليوم أو يومين، فما بالنا عندما يشاهدون، أو يقرأون من مصادر مسؤولة بأن هناك عجزاً محتملاً عمّا قريب سيؤدي إلى عدم قدرة هذه الصناديق على صرف مرتباتهم، لا سيما وأن عدد المتقاعدين المدنيين والعسكريين قد بلغ ٧١٠ آلاف متقاعد، يُصرف لهم شهرياً ما قيمته ٤٥٠٠ مليون ريال، وأن عدد المستفيدين المتقاعدين من نظام التأمينات قد بلغ ٣٢٠ ألف مستفيد شهرياً، ويُصرف لهم حوالى بليون وثلاثمئة مليون شهرياً، إضافة إلى تأمين التعطل عن العمل، والمخاطر المهنية. ومثل هذه المصروفات تزداد شهرياً في حين أن نمو المصروفات أعلى من نمو الإيرادات، والمصروفات تزداد سنوياً للصناديق بنسب لا تقل عن ٨٪. هذا ويزداد الهاجس والقلق بعدما كشفت تقارير لأنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية عن عجز واضح في مواردها؛ ممّا دفع أعضاء في مجلس الشورى للمطالبة باتخاذ الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية مع الجهات ذات العلاقة، وطالب هؤلاء بسداد المبالغ المستحقة لصالح مؤسسة التقاعد التي بلغت ٥١ مليار ريال، ولم يسدد منها سوى ٦ مليارات ريال، مشددين في الوقت ذاته على مراجعة المؤسسة لإستراتيجياتها الاستثمارية بما في ذلك رفع معدل العائد على الاستثمار الحقيقي المستوى، وبما يماثل المعدلات الاستثمارية العالمية، ناهيك عن أن الارتفاع المتزايد في أعداد المتقاعدين في نظامي التقاعد المدني والتأمينات لاسيما التقاعد المبكر، والعجز الاكتواري الذي يتوقع أن يتجاوز الـ ١٠٠ مليون ريال سنوياً بات يشكل عبئاً كبيراً على مؤسستي التقاعد والتأمينات، في ظل ما يواكب ذلك من ارتفاع مصروفات ومعاشات التقاعد التي أوجدت اختلالاً فيما بين المصروفات والاشتراكات، ويتأتى ذلك من أن أموال الصناديق لا تكفي لمواجهة الأزمات؛ كونها ليست ممولة بالكامل، بمعنى أن المنافع والمصروفات أعلى من الإيرادات.

أعضاء في مجلس الشورى -مشكورين- قدّموا اقتراحاً بإنشاء صندوق احتياطي للتقاعد والتأمينات في المملكة، والبعض الآخر طالب برفع الاشتراكات، ورفع سن التقاعد؛ ليتّم سد العجز بدل تركه، الأمر الذي يصعب معه سد تلك الثغرة، وهذا ممّا لا شك فيه إنّما يسبّب عبئاً ثقيلاً على الصناديق. وفريق ثالث طالب بالاستثمار بأموال الصناديق بإشراف مباشر على العائد.

إنّ الدولة ضامنة لسدّ العجز؛ لكنّ الواقع يتطلّب أن نرى عملاً مؤسّساتياً، وبإشراف الدولة بدرّ عائدات مالياً عالياً ومضموناً لضمان حقوق المتقاعدين في جيلنا والأجيال القادمة، وذلك لتجنّب ما حدث في عدد من الدول الأوروبية، كاليونان وإيطاليا وإسبانيا، وكذلك ليطمئن متقاعدونا، ويؤمّلوا خيراً -إن شاء الله-.

سؤال الحرية .. والمرأة السعودية!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 رجب 1438 هـ - 12 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/518483>

نبيلة حسني محبوب

عندما تثار أي قضية تخص المرأة السعودية يُطرح سؤال الحرية بأسلوب يحدد الإجابة بنعم أو لا، أي «هل أنت حرة؟»، فإذا تجرأت امرأة سعودية بقول «نعم أنا حرة» أصبحت في نظر البعض ضمن (الساقطين) ومن يمكن إقامة الحد عليهم، أما الإجابة الأخرى «لا» فتورط المرأة لأنها لا تستطيع قولها، بل تلتف عليها «أريد، أرغب، أصل الموضوع...» فالخوف من المعاني المختبئة في مفردة «الحرية» ترهب المرأة التي حصرها المجتمع وقيدها بالعادات والتقاليد والتخويف والترهيب من كل مفهوم مرتبط بشكل ما بالغرب.

سؤال «ما هي الحرية؟» لم يطرح، ولم يحرر من اللبس الذي يكتنفه في مجتمعنا، بل يُدغم بسمعة سيئة تجعل الإجابة عليه بصدق وشفافية كالصعود إلى هاوية خطيرة، لذلك تُداور بعض النساء، تُلف وتدور حول «هل أنت حرة؟» فتبدو كأنها لا تعرف ما تريد أو أنها لا تملك قضية أو مشكلة تعيقها وتنغص حياتها، وربما تحطم طموحها وتقيد انطلاقها، وتحاول عبر كل وسيلة استعادة حقوقها واسترداد إنسانيتها كشخص رشيد، ولأن التحرر أحد اشتغالات الحرية فهو قرين السوء الذي يخشى منه كما تخشى الحرية!!.

لا أحد يستطيع أن يجيب إجابة شافية وافية عن معنى الحرية بالنسبة للمرأة السعودية بشكل خاص، فالحرية حسب التعريف العام: هي تمكن الإنسان البالغ العاقل من اتخاذ قرار أو اختيار دون جبر أو شرط أو ضغط خارجي معتمداً على حكمه الشخصي وتقديره الذاتي للقضية.

عندما صدحت الحناجر بموال الحرية في كل مقاومة أو مظاهرة ضد الاستبداد والقهر طلباً للتمتع بالقيم التي تنضوي عليها الحرية، أصبحت أيقونة الثورات والربيع أو الخريف العربي، لكنها تكتسب صفات أخرى عندما تقترب من حدود المرأة السعودية، وهو أحد أشكال الظلم الذي تواجهه المرأة السعودية في نضالها الخجول ضد الرجعية، وضد كل ما يعيق تمتعها بالقيم الإنسانية التي تنضوي عليها الحرية ضمن نضال الشعوب، وضمن نضال المرأة السعودية الوجودي، تكتسب صفات سيئة السمعة، يمكن أن تطلق على من تجرؤ بالمطالبة بالحرية، لذلك تأتي مطالبات السعوديات عشوائية مرتبكة وخافتة، مع أن مطالباتهن تدرج تحت بند الحاجة والضرورة، فالحرية لا تعني المعاني سيئة السمعة التي يروج لها المتطرفون والإرهابيون ومحترفو الفتاوي وشيوخ الإعلام الجديد، أي لا تعني التفسخ والانحلال، أو التشبه بالغرب أو الشرق بل حرية اتخاذ القرار فيما يخص شؤون حياتها، قرار التعليم الذي لا بد أن يوافق عليه ولي الأمر، قرار العمل لا بد من موافقة ولي الأمر، ويمكن له فصلها من عملها إذا أراد التتكيل بها خصوصاً إذا كانت في منصب مرموق أو وظيفة ذات دخل عالٍ فيدمر مستقبلها لأنها لا تملك هذا الحق الإنساني «الحرية» والحقوق الأخرى، حق التنقل والسفر بدون الإذن الذي يمكن أن يملكه ابن أو قريب متسلط أو زوج مبتز، كلها قرارات تسعى للتحرر من القيود التي تكبل طاقات المرأة، والتحرر من الإجبار والفرص الذي يشكله بعض ولاة الأمر الذين لا يحسنون التعامل مع وضع المرأة في الألفية الثالثة التي انتقلت فيها نساء العالم من التمكين إلى التمتين أي تقوية وضعهن في مجتمعاتهن بمزيد من الدعم والفرص والحرية.

الإشكالية في محاولة البعض ترسيخ مفهوم الحرية مقابل لمفهوم العبودية، باعتبار أن المرأة ليست جارية، فعصر العبودية انتهى، وسوق النخاسة ماضٍ مخزٍ في سجلات التاريخ الإنساني، فالمرأة بهذا المفهوم حرة! يا أسود يا أبيض، يا تنتن يا تنتن، «لا منطقة وسطى بين الجنة والنار» لا أحد يريد أن يكون أميناً وصادقاً مع ذاته ليعترف أن المرأة السعودية تنقصها الحرية بمفهومها العام، لا بالمفهوم الذي حاولوا نشره وترسيخه، الاعتراف يعني الخروج عن القطيع، والخروج عن القطيع يعني خيانة عادات المجتمع وقيم القبيلة، تلك العقلية النمطية التي تتجنب إثم التفكير في كتاب الله وتخشى

غضبة المجتمع، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً * وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ * إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) النساء 1.



حقوق المستضعفين بين الهيئة والشورى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1539428>

سعيد السريحي

انتقد عدد من أعضاء مجلس الشورى تقرير هيئة حقوق الإنسان مشيرين إلى جوانب تكشف عن قصور أدائها، ناصحين لها أن توجه عنايتها إلى حقوق الفئات المستضعفة مثل الأطفال والمطلقات ومجهولي الأبوين و«البدون» والأطفال السعوديين الذين تنكر لهم آباؤهم في الخارج، وكما انتقد أولئك الأعضاء أداء الهيئة فقد انتقدوا هيكلها التنظيمي مؤكدين على أن كون رئيس الهيئة هو رئيس مجلس إدارتها يشكل مشكلة في قضية الحوكمة على أداء هذا الجهاز، الذي لا يوجد به وحدة مراجعة داخلية.

وانتقادات أعضاء مجلس الشورى وجبهة دون شك، فأداء هيئة حقوق الإنسان يحتاج إلى تفعيل كي لا تبقى مجرد جهة تنظيرية ينحصر جهدها في المؤتمرات والتصريحات، كما أن هيكلها التنظيمي يعاني مما تعاني منه كثير من الأجهزة والمؤسسات الحكومية التي تخضع الأجهزة المراقبة لأدائها لنفس المسؤول الذي يتولى إدارتها، مما يلغي دورها في المراقبة فالمسؤول لا يمكن أن يراقب نفسه فضلا عن أن يحاسبها.

انتقادات مجلس الشورى صحيحة غير أنها توجهت لغير الجهة التي ينبغي أن توجه لها، فهيئة حقوق الإنسان ليست مسؤولة عن هيكلها التنظيمي، وليست مسؤولة كذلك عن تطويره وتغييره، وإنما المسؤول عن ذلك هو مجلس الشورى باعتبار أنه هو الجهة المسؤولة عن وضع النظم وتصحيحها وإقرارها ولذلك فإن الإشارة إلى الخلل التنظيمي في هيئة حقوق الإنسان أو أي هيئة أو جهاز حكومي إشارة ينبغي أن يحتفظ بها مجلس الشورى لنفسه وأن يتولى هو معالجتها وتصحيحها دون أن يلقي بمسؤولية ذلك الخلل على هذه الجهة أو تلك.

وإذا كان أعضاء في مجلس الشورى قد حضوا هيئة حقوق الإنسان على العناية بالفئات المستضعفة فقد كان الأولى بهذا الحضر المجلس نفسه، ذلك أن عناية هيئة حقوق الإنسان بهذه الفئات المستضعفة ينبغي أن تستند إلى أنظمة تحدد هذه الحقوق وآليات حفظها وتوفير الضمانات لها وتحدد العقوبات التي ينبغي تطبيقها عند انتهاك هذه الحقوق، ووضع هذه الأنظمة إنما هو من صميم عمل مجلس الشورى، ولذلك فإن على المجلس قبل أن يطالب هيئة حقوق الإنسان بالعناية بالفئات المستضعفة أن يبدأ بنفسه ويراجع ملفات الأنظمة التي تكفل حقوق هذه الفئة والتي لا تزال معطلة يتم ترحيلها في مجلس الشورى من جلسة لأخرى وتوريثها من أعضاء دورة لأعضاء دورة تالية، وعلى رأس هذه الأنظمة نظام التحرش ومدونة شؤون الأسرة ونظام الأحوال الشخصية والوثائق، وغير ذلك من الأنظمة التي ينبغي على مجلس الشورى توفيرها للجهات الكافلة لحقوق الإنسان قبل أن يطالبها بتطوير أدائها.

انيسة الشريف مكي

تداولت مواقع التواصل الاجتماعي صورًا لسيدة تحت عنوان «معنفة سكاكا»، تكشف تعرّض إحدى السيدات لعنف جسدي، ظهرت آثاره واضحة في الصور وسط معلومات عن تعرّضها لكسر بالأنف ورضوض بالجمجمة، والتهاب بالأذن وكدمات بجميع أجزاء الجسم، وتفاعل رواد مواقع التواصل معها. وبدورها، تفاعلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مع القضية مشكورة، وأعلنت التوصل للحالة، متعهدة باتخاذ الإجراءات النظامية بحق المعتف. السؤال وما بعد التوصل للجاني، واتخاذ الاجراء والعقاب الرادع؟! هذه القضية تؤرق الرأي العام، حيث تحولت لظاهرة، الإساءة الأسرية، أو الإساءة الزوجية بأنواعها، كالعنف الجسدي بكل أشكاله، والاعتداء الجنسي، والعاطفي السلبي الخفي كالإهمال العاطفي والاقتصادي مشكلة تحتاج لحل فوري. المعتف في قضية معنفة سكاكا سادي على ما أعتقد، وسيأخذ جزاءه ويعاقب ثم يخرج للمجتمع مرة أخرى ليعتف زوجة أخرى! أمل من الجهات المختصة بكل تخصصاتها أن تعمل بعمل الفريق الواحد لعلاج مثل هذه الحالات، فالعنف ليس فطرياً بل له أسباب، وهناك الكثير من النظريات حول أسباب مثل هذه الجرائم.

نظريات نفسية للسمات الشخصية والخصائص العقلية لمرتكب الجريمة، وكذلك النظريات الاجتماعية التي تنظر في العوامل الخارجية لبيئة مرتكب الجريمة؛ مثل كيان الأسرة، الضغوط، والتعلم الاجتماعي. ونظريات أخرى تبين أن من الأسباب الدورات الظاهرة بين الأجيال في العنف المنزلي .

فالأطفال الذين تعرضوا للعنف يمارسونه في الكبر على زوجاتهم أو أبنائهم، الأشخاص الذين عاشوا عنف والديهم تجاه بعضهم، أو تعرضوا هم أنفسهم للعنف قد يمارسونه في سلوكهم ضمن علاقاتهم التي يؤسسونها ككبار.

التوعية الاجتماعية تعتبر من الأمور المساعدة في علاج العنف الأسري، فلا بد أن تعرف المرأة حقوقها، ليس ذلك تحريضاً.. عذراً.. ولكن الحاجة تفرض التوعية، والدولة ترفض الظلم، ولا تقبل بإذلال أي كائن كان، فما بال الأم والأخت والبنات والزوجة، القوارير، وصية سيد البشر عليه أفضل الصلاة والسلام. يجب ألا تنهون المرأة في سلب حقوقها، لا بد من إيصال صوتها للمسؤولين، وجميعهم والله الحمد ثقات.. شكراً.

كما أن نشر الوعي بحقوق المرأة، واحترامها، في المجتمع الذكوري أمر محتم. أطلب من وسائل الإعلام بأنواعها مع شكري، أن تقوم بدورها كاملاً، وأذكر مع الشكر المؤسسات التي تقوم بتأهيل المقدمين على الزواج زيادة تكتيف الجهود.

كما أمل عرض حالات المعتفين من الأزواج للمصحات النفسية، هذا مع سن قوانين رادعة لكل من يمارس العنف الأسري .

المواطن أحق الناس بالعناية والرعاية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 رجب 1438هـ - 13 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/518657>

عبدالله فراج الشريف

قد يرى بعضنا إهانةً للموظف العام، صاحب المنصب العالي ألا تُفرد له في المستشفيات عنابر خاصة، يلقي فيها عنايةً مثلى أثناء مرضه، وما علم أن الجهاز الحكومي الذي ينهضون بخدماته، إنما هم الموظفون العموميون، والذين بعضهم يبقى في درجته الوظيفية عشرات السنين لا يُرقى، رغم أنه يقوم بعمله بجد واجتهاد، ويوم أن يتقاعد لا أحد يتذكره، وهو حين يبحث عن العلاج إذا مرض، قد يعز عليه وجوده، ولو كان مرضه أخطر الأمراض، ويمضي بقية عمره لا يتذكره أحد، حتى الذين خدمهم من مواطنيه بإخلاص، بمجرد أن يترك الإدارة التي يعمل بها، لا يعود أحد يسأل عنه، بل إن فئات من المجتمع أعمالهم عظيمة كالمعلمين سواء أكانوا في التعليم العام، أم في التعليم الجامعي، لا يحظون في مجتمعاتنا برعاية وعناية، ولا يطالب أحد بها لهم، فما أن يتركوا وظائفهم حين التقاعد قل أن تجد رعاية، أو عناية تُوجه إليهم، ولو عدت إليه يوم تقاعده وجدت ما أعطي كمكافأة لنهاية الخدمة لا تسد ديونه، وكم منهم غادر منزلاً أعطى له أثناء عمله أستاذاً في الجامعة في السكنى، فما أن يتقاعد إلا ويُطالب بأن يرحل عنه، وكثير من المعلمين في التعليم الجامعي يعيشون في منازل مستأجرة، وقد نجد بين العسكريين أيضاً ممن لم يبلغ الرتب العليا لا يختلف كثيراً عن الموظف العام إلا أنه يتعالج في مستشفيات تابعة لوزارة الدفاع، أو الجهة العسكرية التي ينتمي إليها حرساً وطنياً أم شرطة، ورغم ما يعانيه الجميع من هؤلاء عند التقاعد، فلم نرَ أحدًا طالب برعاية لهم وعناية على الأقل في هذه المرحلة الحرجة من حياتهم، ويطالب بعناية لأصحاب الوظائف الكبيرة بأن يتميَّزوا عن أبناء شعبهم عند مراجعة المستشفيات.

إن العلاج سادتي بنص النظام الأساس للحكم حق تكفله الدولة للمواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وفيه أيضاً أنها توفر الرعاية الصحية لكل مواطن، وهي حقوق عامة لا يخص بها أحدًا دون أحد، ونحن في حاجة ماسة أن تكون الحقوق العامة واضحة المعالم للجميع، كما أن واجباتهم كذلك والمواطنون تجاه الحقوق متساوون، لا يُمنح أحد منهم حقاً، ويُحجب عن الآخرين، خاصة فيما هي حقوق عامة، مثل حق المواطن في العمل، وحقه في السكن، وحقه في العلاج عند المرض، ولا يختلف الناس في مقدار ذلك إلا بما يستحقونه لظرف طارئ من العناية والرعاية، ولعلنا مدركون لهذا تمام الإدراك، والله ولي التوفيق.

حال قطاع الإسكان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1438هـ - 13 إبريل 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1539655>

عيسى الحليان

لا أعرف حقيقة ما الذي يجري في قطاع الإسكان بعد أن تعطلت قدراتنا على متابعة ما يجري من برامج ومشاريع، وملاحقة ما يصدر من أنظمة وإجراءات، وأصبح يستعصي على مثلي الإلمام بمشاريع وخطط وبرامج الإسكان بصورة

واضح، بعد أن أصبحت المسألة - بالنسبة لي على الأقل - كلعبة قديمة (المتاهة) ذات دهاليز كنا نلعبها عندما كنا صغارا للبحث عن آخر المغارة، واللاعب الذي يصل إليها أو يعثر عليها يفوز باللعبة، ولا أدري إن كنا في الإسكان نلعب لعبة مشابهة وهل سوف يصل أحد إلى آخر المغارة ويفوز بالجائزة؟

لا أعرف ما هي أولوية الأهداف في هذا القطاع بسبب غموض الرؤية وتضارب التجارب وكثرة القرارات وكثرة التحولات ومدى جدوى هذه الحلول المطروحة، والقدرة على الاستمرار بها وأسباب عدم تشكيل خريطة وطنية للإسكان تجسد ملامح المشكلة وأين تقع وما أسبابها وهل سوف تجيب عليها مثل هذه الحلول في نهاية المطاف، أم أننا تركنا الإجابات الصعبة وأصبحنا نبحث عن حلول خارج الصندوق ولو بتكاليف أكبر لوضع غطاء على هذا المأزق الذي تكون عبر سنوات طويلة وبأي ثمن كان!

أتمنى أن يطرح ملف هذه القضية في أحد المؤتمرات والملتقيات الوطنية من خلال دراسة رصينة تفكك الأسباب التاريخية لمكونات الأزمة، والأوزان النسبية لكل منها ومدى قدرة الحلول الحالية على تخطي هذه المعضلة بعد «اختبار حساسية» لهذا القطاع لم تحدث للأسف لا في الماضي ولا الحاضر وهو ما أدى إلى حدوث تورمات بمكونات هذا الجسد عن طريق تناول حقن لعلاج غير ملائم لحالة المريض الذي ما يزال على حاله.



كاريكاتير



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21200405>

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/51800>
6





الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10
إبريل 2017م

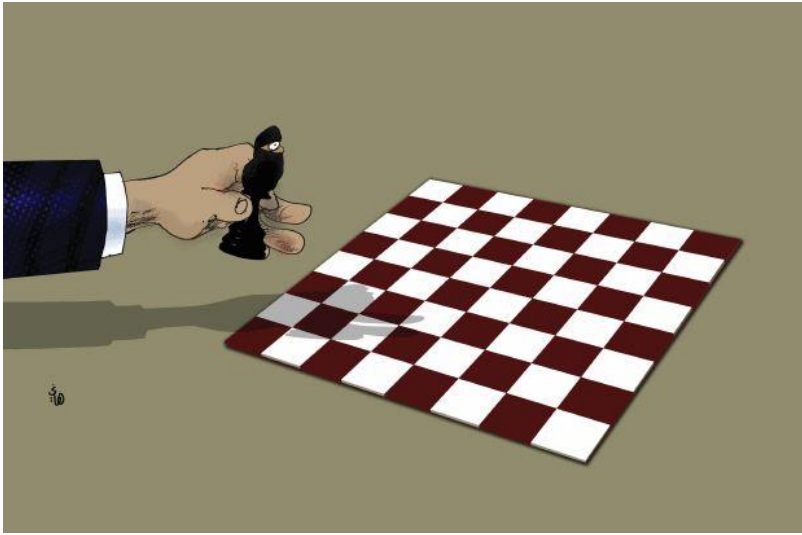
<http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21219927>



الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 13 رجب 1438 هـ - 10
إبريل 2017م

http://www.aleqt.com/2017/04/10/article_1166996.html



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
14 رجب 1438 هـ - 11 إبريل
2017م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Hani-
Muthir/21233071](http://www.alhayat.com/Opinion/Hani-Muthir/21233071)



الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 14 رجب 1438 هـ - 11
إبريل 2017م

[http://www.aleqt.com/2017/04/10/article_1167651.
html](http://www.aleqt.com/2017/04/10/article_1167651.html)

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
15 رجب 1438 هـ - 12 إبريل
2017م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/21256492](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21256492)



المصدر: جريدة الرياض الاربعاء
15 رجب 1438 هـ - 12 إبريل
2017م

[http://www.alriyadh.com/
1585029](http://www.alriyadh.com/1585029)



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
16 رجب 1438 هـ - 13 إبريل
2017م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Hani-
Muthir/21271871](http://www.alhayat.com/Opinion/Hani-Muthir/21271871)



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 16 رجب 1438 هـ -
13 إبريل 2017م

[http://www.alriyadh.com/
1585312](http://www.alriyadh.com/1585312)

